

مجلة المعجمية - تونس

ع 24

2008

العبارات المصطلحية الإطنائية في ترجمة "المقالات الخمس" العربية

إبراهيم بن مراد

1 - في "المقالات الخمس" قاموساً مختصاً :

"المقالات الخمس" كتاب في الأدوية المفردة ألفه طبيب صيدلاني يوناني من القرن الأول الميلادي، مشهور بين العلماء العرب والمسلمين بكتابه، هو بدانيوس ديوسقوريدس (Pedanios Dioscorides). والكتاب - كما يدل عليه عنوانه - في خمس مقالات، وهو في الحقيقة قاموس مختص في الأدوية المفردة، أي في مواليد الطبيعة الثلاثة التي تكون أدوية مفردة، وهي النبات والحيوان والمعادن. ولم يتبع ديوسقوريدس في تأليف قاموسه ترتيب المداخل القاموسية على حروف المعجم، بل اتبع الترتيب بحسب المواضيع. وقد نبه إلى ذلك في مقدمة كتابه : "وأنا ملتزم أن أستعمل الترتيب على قدر اتفاق الأجناس والقوى وأن أختلف في ترتيب حروف المعجم" (1)، وهو إذن قد جمع في مقالات كتابه الأدوية المفردة النباتية والحيوانية والمعدنية بحسب اتفاقها في الأجناس والأفعال ؛ فكانت المقالة الأولى في الأفاويه والأدهان والطيب والصمغ والثمار والشجر الكبار؛ والمقالة الثانية في الحيوان والحبوب والبقول والأدوية الحريفة من النبات ؛ والثالثة في أصول النبات وأصناف العشب

(1) د) ديوسقوريدس : المقالات الخمس، (ط)، ص 9 ؛ (خ)، ص 2 و ؛ وكان قبل ذلك قد انتقد سابقه من المؤلفين في الأدوية المفردة، وقد ذكر منهم جماعة : "وأخطأوا أيضا في الترتيب، فإن بعضهم لم يجعل تأليفها فيما وضع من القول فيها على اتفاقها في الجنس، بل فرق بين [المختلفة] أجناسها؛ وبعضهم رتبها على ترتيب حروف المعجم وفرق بين المتفقة في الأجناس والأفعال" - المقالات الخمس، (ط)، ص 8 ؛ و(خ)، ص 1 ط .

والعَصَارَاتِ وَالْهُزُور؛ والرَّابِعَةُ في الحَشَائِشِ وَالْأَصُولِ النَّبَاتِيَّةِ الْبَسِيطَةِ؛ والخَامِسَةُ في أَصْنَافِ الشَّرَابِ وَالْأَدْوِيَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ (2).

وقد قَسَمَ كُلَّ مَقَالَةٍ إِلَى مَوَادٍّ أَوْ مَدَاخِلٍ قَامُوسِيَّةٍ اسْتَقْلَلَتْ كُلُّ مِنْهَا بِدَوَاءٍ، وَاتَّبَعَ فِي التَّعْرِيفِ بِالْأَدْوِيَةِ طَرِيقَةً قَدْ عَمَّتْ الْكِتَابَ كُلَّهُ تَقْرِيْبًا. وَأَهَمُّ الْأَرْكَانِ الَّتِي تَكُونُ التَّعْرِيفُ فِي تِلْكَ الْمَدَاخِلِ ثَلَاثَةٌ تَكَادُ تَكُونُ قَارَةً : (1) التَّعْرِيفُ اللَّغَوِيُّ الْمَوْجَزُ بِالدَّوَاءِ، وَغَالِبًا مَا يَذْكَرُ فِي هَذَا الرُّكْنِ مَخْتَلَفَ التَّسْمِيَّاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا الدَّوَاءُ فِي أَمَاكِنَ مَخْتَلِفَةٍ مِنْ بِلَادِ الْيُونَانِ، وَقَدْ يَذْكَرُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ مُرَادِفَاتٍ أَوْ مُقَابِلَاتٍ غَيْرَ يُونَانِيَّةٍ، مِثْلَ التَّسْمِيَّاتِ السُّرِّيَّانِيَّةِ وَاللَّاتِينِيَّةِ ؛ (2) الْوَصْفُ الْعِلْمِيُّ الدَّقِيقُ لِبَنِيَّةِ الدَّوَاءِ وَخَاصَّةً إِذَا كَانَ مِنَ النَّبَاتِ، وَقَدْ يُضِيفُ إِلَى هَذَا الْوَصْفِ مَعْلُومَاتٌ مُوسَّوعِيَّةٌ عَنِ الْمَحِيطِ الطَّبِيعِيِّ الَّذِي يُؤَثِّرُ فِي الدَّوَاءِ وَخَاصَّةً مِنْ حَيْثُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ؛ (3) خَصَائِصُ الدَّوَاءِ وَمَنَافِعُهُ الْعِلَاجِيَّةُ (3).

وقد كَانَ لِكِتَابِ الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ وَلِمَنْهَجِ دِيوسْقُرِيدِس فِي تَأْلِيْفِهِ تَأْثِيرٌ مُبَكَّرٌ وَاسِعٌ فِي عِلْمِ الْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَخَاصَّةً فِي طَرِيقَةِ التَّأْلِيفِ فِيهِ، يَفْضُلُ التَّرْجُمَةُ الْعَرَبِيَّةُ الَّتِي وَضِعَتْ لِلْكِتَابِ. فَقَدْ نَقَلَ الْكِتَابَ مِنَ الْيُونَانِيَّةِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ اصْطَفَى بْنُ بَسِيلٍ - أَحَدُ تَلَامِيذِ حُنَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَبَّادِيِّ - فِي بَغْدَادَ، فِي عَصْرِ جَعْفَرِ الْمُتَوَكِّلِ الْعَبَّاسِيِّ (232 هـ/ 847 م - 247 هـ/ 861 م) ؛ وَقَدْ نَظَرَ حُنَيْنٌ فِي التَّرْجُمَةِ فَرَاجَعَهَا ثُمَّ أَجَازَهَا. لَكِنْ مِصْطَلَحَاتِ الْكِتَابِ تَخْتَلِفُ عَنِ مِصْطَلَحَاتِ الْفَلَسَفَةِ أَوْ مِصْطَلَحَاتِ الرِّيَاضِيَّاتِ الَّتِي تَكُونُ غَالِبًا ذَاتَ مَفَاهِيمٍ مُجَرَّدَةٍ فَلَا يَصْغُبُ عَلَى الْمُتَرْجِمِ تَقْلُهَا بِمَعَانِيهَا. فَإِنَّ مِصْطَلَحَاتِ الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ تَنْتَقِي إِلَى عِلْمِ الْمَوَالِيدِ، أَيْ إِلَى النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ وَالْمَعَادِنِ ، وَذَلِكَ يَعْنِي أَنَّ "الْمَقَالَاتِ" مِثْلَ كُتُبِ الْمَوَالِيدِ الْآخَرَى تَصِفُ الْأَشْيَاءَ، وَخَاصَّةً أَعْيَانِ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ ؛ وَقَدْ وَجَدَ اصْطَفَى الْمُتَرْجِمُ وَأُسْتَاذُهُ الْمُرَاجِعُ - وَسَمَّيْهُمَا الْمُتَرْجِمَيْنِ عَلَى التَّعْمِيمِ - نَفْسَهُمَا، وَهُمَا يَتَقْلَّانِ مِصْطَلَحَاتِ الْكِتَابِ أَمَامَ ثَلَاثِ حَالَاتٍ مِنْ "قَابِلِيَّةِ التَّنَاقُلِ" (transmissibilité)

(2) يَنْظُرُ الْمُرْجِعُ نَفْسَهُ، (ط) ، ص 127 ، 237 ، 309 ، 373 ؛ وَيَنْظُرُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرَادٍ : الْمَعْجَمُ الْعِلْمِيُّ الْعَرَبِيُّ الْمَخْتَصَّصُ، ص 132.

(3) يَنْظُرُ حَوْلَ التَّعْرِيفِ وَأَرْكَانِهِ فِي كِتَابِ الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ وَبَعْضِ النَّمَاذِجِ مِنْ مَوَادِّ فِي إِبْرَاهِيمِ بْنِ مُرَادٍ : الْمَعْجَمُ الْعِلْمِيُّ الْعَرَبِيُّ الْمَخْتَصَّصُ، ص 33 - 37 .

بين اليونانية، اللغة المصدر، والعربية، اللغة المورد، هي الحالات التي يجدُ مُترجمُ هذا الصنف من الكتب نفسه عادةً أمامها : الأولى أن تُوجدَ في العربية مصطلحاتٌ يَعْرِفَانِهَا لمقابلة المصطلحات الأعجمية ؛ والثانية أن تُوجدَ في العربية تلك المقابلات، لكنهما لا يَعْرِفَانِهَا ؛ والثالثة ألا يكونَ في العربية مقابلاتٌ البتة للمصطلحات الأعجمية. وقد كانت الحالتان الثانية والثالثة أغلباً وأعمق تأثيراً في عملهما وفي أعمال المترجمين في عصرهما عامة.

فلقد كانت العربية - قبل عصر الترجمة، أي حتى أواخر عصر بني أمية - لغة بدوية في جوهرها، تصف واقعاً حضارياً تغلب عليه البداوة، ثم هي كانت لغة أدبية مُعَبَّرة عن ملكة العرب الشعرية خاصة، ولذلك فإن المترجمين عندما أقبلوا على ترجمة كتب المواليد - مثل كتاب المقالات الخمس لديوسقوريدس، وكتاب الأدوية المفردة للجالينوس، وكتاب الحيوان لأرسطو - كانوا ينقلون إلى لغة فيها الكثير من الخانات الفارغة، نتيجة الاختلاف بين البيئتين الطبيعيتين اللتين تصفهما اللغتان اليونانية والعربية؛ يُضاف إلى ذلك أن عجمة جُلِّ المترجمين وقلة اختصاصهم في العلوم التي يُترجمون نصوصها تجعلهم يجهلون كثيراً من الخانات المليئة أيضاً، أي كثيراً من المصطلحات التي تُوفرها العربية لمقابلة تسميات المواليد اليونانية. على أن العجمة وقلة الاختصاص قد جعلتاهم يعجزون عن إيجاد المقابلات العربية لمصطلحات لا ترتبط بأشياء ذات أعيان وأشخاص مثل المواليد، بل ترتبط بمفاهيم قابلة للتجريد، مثل الأمراض التي تُصيب البدن⁽⁴⁾.

وهذا كان شأنُ اصططن بن بَسِيل وحنين بن إسحاق في نقل مصطلحات المقالات الخمس اليونانية ؛ فلقد عجزوا عن إيجاد مقابلات عربية كثيرة لمصطلحات ديوسقوريدس. وقد لخص لنا أبو داود سليمان بن حسان بن جُلجل هذه الحالة بقوله، واصفاً عملَ اصططن : "فَمَا عَلِمَ اصططن من الأسماء اليونانية في وقته له اسماً فسرّه بالعربية، وما لم يَعْلَمْ له في اللسان العربي اسماً تركه في الكتاب على اسمه اليوناني، اتكلاً منه على أن ينعث الله بعده من يَعْرِفُ ذلك ويُفسره باللسان العربي، إذ التسمية لا تكون إلا بالتواطؤ من أهل

(4) ينظر حول الحالات الثلاث وأثارها إبراهيم بن مراد : المصطلح العلمي في التراث العربي المخطوط، إشكالات الماضي وأفاق المستقبل، ص ص 298 - 299.

كلّ بلدٍ على أعيان الأدوية بما رأوا، وأن يُسمّوا ذلك إمّا باشتقاقٍ وإمّا بغير ذلك من تواطئهم على التسمية. فأتكلّ اصطفن على شُحوصٍ يأتون بعدهم ممن قد عرفَ أعيانَ الأدوية التي لم يَعْرِفْ هو لها اسمًا في وقته فيسمّيها على قدرٍ ما سمع في ذلك الوقت فيُخَرِّجُ إلى المعرفة" (5).

ولقد ظهرت في العربية بالفعل بين القرنين الرابع والسابع الهجريين / العاشر والثالث عشر الميلاديين حركةٌ مصطلحيّةٌ قويّةٌ تركّزت على الترجمة العربية لكتاب المقالات الخمس، وتمثّلت في إعادة ترجمة الكتاب، وفي مراجعة الترجمة الأولى، أي البغدادية، وتأليف شروح وتفسير لها؛ وقد كانت الغاية الأساسية من تلك الحركة إيجاد المقابلات العربية لما عجز اصطفن وحنين عن إيجاد مُقابلٍ له من المصطلحات اليونانية، وتوسيع دائرة التعريف بالمصطلحات التي وُجد لها مُقابل، بذكر مرادفات لها، قد تكون عربيّة خالصة، وقد تكون مُقتَرضة من "اللغات الإسلامية" المستعملة في بلاد الإسلام، وخاصة الفارسيّة والسريانيّة في المشرق، واللاتينيّة والبربريّة في بلاد المغرب والأندلس (6).

2 - في أنواع المصطلح في "المقالات الخمس" العربيّة :

2 - 1 . في "المقاربة المعجمية" لعلم المصطلح :

نحن نزل المصطلح ضمن "مُقاربة معجميّة" (approche lexicaliste) لعلم المصطلح كما قد وضعنا لها أساسها النظريّ منذُ بداية السّنوات التسعين من القرن العشرين (7)، متجاوزين بها المقاربة النظرية التقليدية التي كانت سائدة لعلم المصطلح، ممثلة خاصة في

(5) ينظر قوله عند ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، 46/2 - 47 .
(6) ينظر حول تلك الحركة إبراهيم بن مراد : انتقال مقالات ديوسقوريدس إلى الثقافة العربية ترجمة ومراجعة وشرحاً، في حوليات الجامعة التونسية، 24 (1985)، ص ص 247 - 291، وقد أعيد نشره متحقاً في إبراهيم بن مراد : دراسات في المعجم العربي ، ص ص 227 - 270 .
(7) ينظر إبراهيم بن مراد : "المصطلحية وعلم المعجم"، في مجلة المعجمية، 8 (1992)، ص ص 5 - 16؛ وينظر النص نفسه في إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30 - 41 ؛ وينظر له أيضاً : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 99 - 101 ؛ نفسه : "المقولة الدلالية في المعجم" ، في مجلة المعجمية، 16 - 17 (2000 - 2001)، (ص ص 34 - 76) ، ص ص 42 - 45 .

"المدرسة النمساوية" (8)، وهي مقارنة تُخرج علم المصطلح من علم المعجم وتعدّه مبحثاً مستقلاً تُشارك في تكوينه مجموعة من العلوم مثل علم المنطق وعلم الكائن (ontologie) وعلم التوثيق، دون إغفال اللسانيات. وقد ظهرت بعد مقاربتنا مقاربات أخرى تؤكد صلة علم المصطلح باللسانيات، مثل مقارنة "المصطلحية الاجتماعية" (socioterminologie) (9)، ومقارنة "المصطلحية العرفانية" (sociocognitive terminology) (10)، ومقارنة "المصطلحية النصية" (terminologie textuelle) (11). وقد نزلت هذه المقاربات كلها علم المصطلح تزيلاً لسانياً مهماً لكنها لم تؤكد علاقته الوطيدة بعلم المعجم. والمقارنة المعجمية التي اتبعناها تُرجع علم المصطلح إلى أسسه اللسانية، لكنها تنزله ضمن لسانيات المعجم، باعتبار "المعجم" علماً شاملاً يكونه مبحثان كبيران هما "المعجمية العامة" (lexicologie) و"المعجمية المختصة" (terminologie)، ولكلٍ منهما مبحث تطبيقي متصل به : "القاموسية العامة" (lexicographie) بالنسبة إلى الأول و"القاموسية المختصة" (terminographie) بالنسبة إلى الثاني.

والمصطلح في هذه المقاربة وحدة معجمية، وهي تُسمى "وحدة مصطلحية" (unite terminologique) أيضاً، وتُسميها "وحدة معجمية مخصصة" في مقابل "الوحدة المعجمية

-
- (8) ينظر مثلاً : H. Felber : *La terminologie. Noms et notions*, PUF, Paris, 1979 ; A. Rey : *Terminology Manual*. Unesco – Infoterm, Paris, 1984
- (9) ينظر خاصة : F. Gaudin : *Socioterminologie : du signe au sens, construction d'un champ*. In : *Meta*, 38/2 (1993), pp. 293 – 300
- (10) ينظر خاصة : R. Temmerman : *Towards New Ways of Terminology Description. The Sociocognitive Approach*. John Benjamins, Amsterdam – Philadelphia, 2000, pp.219 – 233
- (11) ينظر خاصة : M. Slodzian : *L'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens*. In : H. Béjoint et Ph. Thoiron (éds.) : *Le sens en terminologie*. Presses Universitaires de Lyon, Lyon, 2000, pp.61 – 85 . والمقاربة التي تدعو إليها هذه الباحثة تنزل ضمن "اللسانيات النص" وخاصة ضمن "اللسانيات المدونة النصية"، وأهم مصادرها في ذلك مقاربات فرانسوا راستييه (François Rastier) لللسانيات النص ومتعلقاتها. وأهم ما يميز هذه المقاربة النصية لعلم المصطلح الميل إلى إزالة الحدود والفواصل بين المصطلح – من حيث هو وحدة تعيينية متعلقة بمفهوم قابل للتحديد والضبط – واللفظ اللغوي العام من حيث هو وحدة معجمية عامة قابلة للدخول في شبكات من المعاني حسب ما يسمح لها به "الاشتراك الدلالي" (polysémie). فليس هناك ما يمنع من أن يشارك المصطلح اللفظ اللغوي العام في وظائفه الدلالية. ثم إن المصطلح – مثل اللفظ العام – يستمد وجوده من النص الذي يوجد فيه ويستخرج منه ومن السياق الذي يكون له فيه ؛ وكأته لم يكن – قبل أن يوجد – في النص – ذا مفهوم ثابت قابل للتحديد ضمن المجال العلمي الذي ينتمي إليه، وذا بنية صرفية قابلة للتحديد الدقيق مثلما تحدد بنية أي وحدة معجمية أو أي وحدة مصطلحية.

العامة" التي تكون لفظاً لغوياً عاماً. والوَحدَتان - المعجمية العامة والمعجمية المخصصة - تَشْتَرِكَانِ في المكونات المباشرة الأساسية - وهي الصوت والبنية الصرفية والدلالة - وفي الخصائص التمييزية الضرورية التي تُؤَكِّدُ نسبتهما إلى المعجم، وهي التأليف الصوتي والبنية الصرفية والمغزى المعجمي والانتماء المقولي.

وللوخدة المعجمية - من حيث "البنية الصرفية الخارجية" التي تُعَوِّضُ بها "الخاصية التركيبية" في الوحدة المعجمية بمفهومها العام، وتُقابِلُ "البنية الصرفية الداخلية" التي تكون في المفردة الواحدة - أربع حالات تكون عليها في المعجم : الأولى أن تكون بسيطة، أي مفردة بالمفهوم المتداول لهذا المصطلح، المقابل لمصطلح "جُمْلَةٌ"، ومثالها "كُتِبَ" من مقولة الفعل، و"كُتِبَ" من مقولة الاسم، و"كُتِبَ" من مقولة الصفة ؛ والحالة الثانية أن تكون مُركَّبة، أي متكوّنة من مُفْرَدَتَيْنِ، تُربط بينهما علاقة إضافة مثل "أُمُّ الْكِتَابِ" و"أَهْلُ الْكِتَابِ"، أو علاقة وَصْفِيَّة مثل "إِبْرَةُ مَغْنِطِيَّيَّة" و"أَثَرُ رَجْعِي" ؛ على أن "المركب المعجمي" قد يكون مَرْجِيًّا مثل "بَيْنَ بَيْنَ" و"لَيْلَ لَهَارَ"، وقد يكون ظَرْفِيًّا - وخاصة في المصطلحات العلمية والفنية الحديثة المترجمة - مثل "دَاخِلُ الشَّدَقِ" لترجمة "interbuccal" و"بَيْنَ عَضَلِي" لترجمة "intermuscular" ؛ وقد يَكُونُ أَدَوِيًّا، مَبْدُوعًا بِأَدَاةٍ، ومثاله من المصطلحات المترجمة أيضا "غَيْرُ بِالغِ" لترجمة "impubère"، و"فِي الْوَرِيدِ" لترجمة "intravenous" ؛ والحالة الثالثة أن تكون الوحدة المعجمية مُعَقَّدَةً، أي متكوّنة من ثلاث مفردات أو أكثر - وقد تكون إحداها من مقولة الأداة - ومثالها من أسماء النِّبَاتِ "بَقْلَةٌ حَمَقَاءُ بَرِّيَّة"، و"ذُو ثَلَاثِ حَبَاتٍ" ؛ والحالة الرابعة أن تكون عِبَارِيَّةً، أي أن تُكُونُ عِبَارَةً ذاتَ طَبِيعَةٍ تَرْكِيبِيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ عَادِيَّةٍ لَكِنَّهَا ذاتُ وظيفَةٍ مُعْجَمِيَّةٍ نَتِيجَةُ حَمَلِهَا لَوَحْدَةٍ دَلَالِيَّةٍ، وإِحَالَتِهَا إِلَى تَجَرِبَةِ الْجَمَاعَةِ اللُّغَوِيَّةِ فِي الْكُونِ؛ وهذه قد تَكُونُ تَحْلِيلِيَّةً قَائِمَةً عَلَى مَحَازٍ قَابِلٍ لِلتَّرْجُمَةِ الْحَرْفِيَّةِ، ومثالها "ضَرَبَ السَّكَّةَ" أي صَاغَهَا، و"أَقْتَفَى الْأَثَرَ" أي تَبِعَهُ؛ وقد تكون اصطلاحية أي مُعَبَّرَةٌ عَنْ خُصُوصِيَّةٍ مَا مِنْ الْخُصُوصِيَّاتِ الدَّلَالِيَّةِ فِي مُعْجَمِ الْجَمَاعَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وتَكُونُ عِنْدُذُ قَائِمَةً عَلَى مَحَازٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّرْجُمَةِ الْحَرْفِيَّةِ، ومثالها "لَبَّى دَاعِيَ رَبِّهِ" أي تُوَفِّي، و"حَنَكْتُهُ التَّجَارِبَ" أي أَحْكَمْتُهُ. على أن الحالات الأربع التي ذكرنا تُنْتَمِي إِلَى

ثلاث حالات أخرى أعم منها : الأولى هي "حالة الأفراد"، وهي حالة الوحدة المعجمية إذا كانت بسيطة، أي مفردة ؛ والثانية هي "حالة التضام"، وهي حالة الوحدة المعجمية إذا كانت مركبة أو كانت معقدة ؛ والثالثة هي "حالة التلازم"، وهي حالة الوحدة المعجمية إذا كانت عبارة⁽¹²⁾.

والفردات مشتركة بين ألفاظ اللغة العامة المكونة للمعجم اللغوي العام، والوحدات المعجمية المخصصة أو المصطلحات المكونة للمعجم المختص، لكنها تمثل قوام المعجم اللغوي العام لغلبتها فيه، وليست كذلك في المعجم المختص ؛ والمتضامات مشتركة بين المعجم العام والمعجم المختص أيضا لكنها في المعجم المختص أغلب، لأن أكثر استعمالها يكون للتعبير عن المفاهيم التي ترتبط بالمصطلحات وليس بألفاظ اللغة العامة ؛ والمتلازمات تكاد تكون من خصائص المعجم اللغوي العام لارتباطها بالخصوصيات الدلالية في معجم الجماعة اللغوية العام ؛ ومن هنا ينشأ الإشكال الذي نريد الاهتمام به في هذا البحث : إذا كانت "المقالات الخمس" قاموسا مختصا، مشتملا على مصطلحات تنتمي إلى المعجم المختص، وكانت الوحدات المعجمية العبارية من خصائص المعجم اللغوي العام، فمن أين لما سميته "اصطلاحا عباريا" أن يظهر في "المقالات الخمس" العربية ؟

2-2 . في النص العلمي ومستوياته المصطلحية في المقالات الخمس :

ننطلق في تحليلنا للاصطلاح العباري في المقالات الخمس من "النص الشاهد" التالي الذي اجتزأناه من مادة واردة في آخر المقالة الثالثة، هي "خامافيطس"⁽¹³⁾ : "وبعض من في البلاد التي يقال لها بونطس"⁽¹⁴⁾ يُسميه ألو فورن⁽¹⁵⁾، وأهل البلاد التي يقال لها أوبونا⁽¹⁶⁾

(12) قد حللنا من قبل الظواهر التي تحدثنا عنها في بحث عنوانه "الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم" قدم في الندوة العلمية الوطنية الثالثة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية يتونس يومي 2 و 3 ماي 2003 حول "التلازم اللفظي والتضام"، ونشر بعد ذلك في مجلة "الدراسات المعجمية" المغربية، 5 (2006)، ص ص 23 - 31 .

(13) المقالات الخمس : (ط) : ص ص 307 - 308 (ف 3 - 151) ؛ (خ) : ص ص 80 و (ف 3 - 155) ؛ (و) : 2 / 164 - 165 (ف 3 - 158) ؛ واسم النبات اليوناني هو *khamaipitus*، ومعناه الحرفي "صنوبر الأرض". وقد اعتمدنا في إثبات النص نص المقالات المطبوع (ط)، ونصها المخطوط (خ)، ونصها اليوناني (و)، وفي النص المطبوع سقط أتمناه من (خ) بوضعه بين معقنين []، كما أن فيه بعض التحريف في كتابة المصطلحات أصلحناه اعتمادا على (خ) و(و) .

(14) أي Πόντος (Pontos) .

يُسَمَّوْنَهُ [بِسِيْدِيْرِطِيس (17)، وَأَهْلُ الْبِلَادِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا أَثِيْنِيَّة (18) يُسَمَّوْنَهُ] أَيُونِيَا (19). هُوَ مِنْ هَذَا النَّبَاتِ الْمُسْتَأْنَفِ نَبْتُهُ فِي كُلِّ عَامٍ، وَهُوَ يَسْعَى فِي الْأَرْضِ فِي نَبَاتِهِ، إِلَى الْإِنْجَاء مَا هُوَ؛ وَلَهُ وَرَقٌ شَبِيهُ بَوْرَقِ الصَّغِيرِ مِنَ النَّبَاتِ. الَّذِي يُقَالُ لَهُ حَيَّ الْعَالَمِ، إِلَّا أَنَّهُ أَذَقُ مِنْهُ، وَفِيهِ رُطُوْبَةٌ تَذْبُقُ بِالْيَدِ، وَعَلَيْهِ زَغَبٌ، وَوَرَقُهُ كَثِيْفٌ عَلَى أَغْصَانِهِ، وَرَائِحَتُهُ شَبِيْهَةٌ بِرَائِحَةِ شَجَرِ الصَّنَوْبَرِ؛ وَلَهُ زَهْرٌ دَقِيْقٌ أَصْفَرٌ، وَأَصْوْلُ شَبِيْهَةٌ بِأَصْوْلِ النَّبَاتِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ قِيْخُوْرِيُون (20). وَإِذَا شَرِبَ وَرَقُ هَذَا النَّبَاتِ مَعَ الشَّرَابِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ أَثَرٌ أَيْبَرُ الْبِرْقَانِ؛ وَإِذَا شَرِبَ [مَعَ الشَّرَابِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ إِيْدُرُومَالِي (21) أَرْبَعِينَ يَوْمًا مُتَوَالِيَةً أَثَرٌ أَعْرَقَ النَّسَاءَ؛ وَقَدْ يُسْقَى مِنْهُ] أَيْضًا لِعِلَّةِ الْكَبِدِ وَعُسْرِ الْبَوْلِ وَوَجَعِ الْكُلَى وَالْمَغْصِ. وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ هَذَا النَّبَاتُ كَثِيرًا أَهْلُ الْبِلَادِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا إِرْقَلِيَا بِنَطِيقَى (22)، وَقَدْ يَسْقُونَ طَبِيخَهُ لِضَرَرِ السَّمِّ الَّذِي يُقَالُ لَهُ أَفُونِيْطُن (23).

وَالْمَصْطَلَحُ فِي النَّصِّ الَّذِي قَدَّمْتَاهُ قَابِلٌ لِلتَّصْنِيفِ إِلَى ثَلَاثَةِ مُسْتَوِيَّاتٍ يُتَنَاوَلُ مِنْهَا : أَوَّلُهَا هُوَ "الْمُسْتَوَى الْجَهَالِي" (niveau d'omajal)، بِالنَّظَرِ فِي "الْمَجَالَاتِ الْعِلْمِيَّةِ" الَّتِي يَنْتَمِي إِلَيْهَا، وَهَذِهِ الْمَجَالَاتُ هِيَ الَّتِي تُحَدِّدُ الْمَجَالَاتِ الْمَصْطَلَحِيَّةَ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا مُصْطَلَحَاتُ النَّصِّ، وَالْمَجَالَاتِ الْمَفْهُومِيَّةِ الَّتِي تُتَوَزَّعُ عَلَيْهَا. وَالْمَجَالَاتُ الْمَصْطَلَحِيَّةُ الظَّاهِرَةُ فِي النَّصِّ ثَلَاثَةٌ : أَوَّلُهَا وَثَانِيَّاهَا لَصِيْقَانِ بِالْعَايَةِ مِنْ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ بِاعْتِبَارِهِ كِتَابًا فِي الْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ، وَباعتبارِ الْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ "وَسَائِلَ" عِلَاجِيَّةً. فَالْأَوَّلُ هُوَ "الْمَجَالُ النَّبَاتِي" (botanique) لِأَنَّ جُلَّ النَّصِّ قَائِمٌ عَلَى وَصْفِ نَبَاتٍ بَعِيْنِهِ هُوَ الْمُسَمَّى "خَامَافِيْطُس"، وَقَدْ ذُكِرَتْ مَعَهُ أَسْمَاءُ نَبَاتِيَّةٍ أُخْرَى؛ وَثَانِيَّاهَا هُوَ "الْمَجَالُ الْعِلَاجِي" (thérapeutique)، إِذْ تُحَدِّثُ النَّصُّ عَنِ نَبَاتٍ "خَامَافِيْطُس"

(15) هُوَ (holokuron) ὁλόκυρον .

(16) هِيَ (Euboa) Εὐβοα .

(17) هُوَ (sidēritis) σιδιρητις .

(18) هُوَ اسْمُ مَدِينَةِ أَثِينَا، وَهُوَ (Athēna) Ἀθηνᾶ .

(19) هُوَ (iōnia) ἰωνία .

(20) هُوَ (kikhōrion) κιχώριον .

(21) هُوَ (hudrōmēlitos) ὑδρομέλιτος .

(22) هِيَ (Hērakleia tē Pontikē) Ἡρακλεία τῇ Ποντικῇ .

(23) هُوَ (akoniton) ἄκονιτον .

باعتباره "دواء مفردا" وذكر بعض منافعهِ العلاجية ؛ وأما المجال الثالثُ فنُسَمِيهِ "المواقعية" (toponymie) - وهو ينتمي إلى "الأسمائية" (onomastique) - وتمثله أسماءُ المواقع المذكورة في النص، وقد ارتبطت بها كما يلاحظُ إشاراتٌ إلى أسماءِ الأقوامِ التي تُقطنها.

والمستوى الثاني هو "المستوى المقولي" (niveau catégoriel)، و"المقولي" الذي يعنينا في هذا المقام هو "المقولي المعجمي". ويلاحظُ أن النص، مثل أي نص آخرٍ علميٍّ أو إنشائيٍّ أدبيٍّ، يتكوّن من مختلفِ المقولاتِ المعجمية : فالمقولاتُ الظاهرة فيه خمسٌ، هي الاسمُ، ومنه العربيُّ الخالصُ مثل "تبات" و"أرض" و"ورق" و"شرب"، ومنه الأعجميُّ المقترضُ مثل "فيخوريون" و"إيدرومالي" و"أقوينطن" ؛ ثم الفعلُ، مُستعملاً للمعلوم وللجهول، وفي زمنَي الماضي والمضارع، مثل "يُسَمَّى" و"يُقالُ" و"تَدَبَّقَ" و"أَبْرَأَ" ؛ ثم الصفةُ مثل "المستأنف" و"أدقُّ" و"كثيفٌ" و"شبيهةٌ" ؛ ثم الظرفُ، ولم نجد في النص إلا وحدةً معجميةً واحدةً يمكنُ أن تُعدَّ ظرفاً هي "كثيراً" ؛ ثم الأداة وهي أنواعٌ كثيرةٌ في النص، منها العاطفةُ مثل "و"، ومنها الجارةُ مثل "في" و"من"، ومنها "الواصلةُ" مثل "من" و"التي". لكن الأداة والظرف والفعل كلها تقومُ في النص بدورِ الوسائط أو الوسائط التي يتوصّل بها إلى التعبير عما يُرادُّ التعبيرُ عنه من المفاهيم ؛ وأما الصفةُ فذاتُ وظيفةٍ متممةٍ لوظيفة الاسمِ التعيينية لأنها مُرتبطةٌ في النص بتحديدِ خصائص التّباتِ مثل "المستأنف" في "المستأنف نبتة"، و"الصغير" في وصف "حَيِّ العالم"، و"كثيفٌ" في وصف الورق. وأما الاسمُ فذو بُعدٍ مُصطلحيٍّ خالصٍ لارتباطه في كامل النصِّ بالمجالات المفهومية التي حدّدناها في المستوى الأول.

والمستوى الثالثُ نُسَمِيهِ "المستوى الصرّفي" (niveau morphologique)، وهو مستوى شكليٌّ يعنينا منه "بنية المصطلح" الذي تُكوّنه الأسماءُ في النص. ويظهرُ لنا النصُّ ثلاثة أنواعٍ من المصطلحات : أولها المصطلحاتُ البسيطة، أي المفردات، ومثالها "ألوَقورن" و"أيونيا" و"اليرقان" و"المغص" ؛ ومنها المصطلحاتُ المركّبة، المتكوّنة من عنصرين معجميين، ومثالها "عرقُ النَّسا" و"عسرُ البول" و"وجعُ الكلى" ؛ وأما النوع الثالثُ فتمثله مُصطلحات ذاتُ طبيعةٍ تركيبيةٍ خاصّة تُخرّجه عما نُسَمِيهِ في المستوى الصرّفي مصطلحاً مُعقّداً،

وعددها عشرة، هي : "البِلَادُ التي يُقَالُ لها بُطُسٌ"، و"البِلَادُ التي يُقَالُ لها أُوْبُوا"، و"البِلَادُ التي يُقَالُ لها أُثِينِيَّةٌ"، و"التَّبَاتُ المستأنفُ نبتة في كلِّ عامٍ"، و"إلى الاثْنَاءِ مَا هُوَ"، و"الصغيرُ من التَّبَاتِ الذي يُقَالُ له حَيُّ العَالَمِ"، و"التَّبَاتُ الذي يُقَالُ له قِيخُورَثيون"، و"الشَّرَابُ الذي يُقَالُ له إِنْذُرُومَالِي"، و"البِلَادُ التي يُقَالُ لها إِرْقَلِيَا بُنْطِقِي"، و"السَّمُ الذي يُقَالُ له أَقُونِطُن"، وهذا التَّوَعُّ من المصطلحات هو الذي نَعْتَبِرُهُ عِبَارِيًّا، وسنرجع إليه فيما بعد.

على أن النتائج التي أنهانا إليها تحليلُ المستوياتِ المصطلحيَّة في النصِّ الذي قدَّمناه لا تُظهرُ حقيقةَ المترلة التي يتنزَّها "المصطلحُ العِبَارِي" في المقالاتِ الخمس. فإنَّ الغالبَ على مصطلحاتِ المقالاتِ الخمسِ العربيَّة حَالَتَا الإفرادِ والتضامِّ ، وتنزَّلُ الحَالَةُ العِبَارِيَّة التي أشرنا إليها في مرَّبة ثالثة. أمَّا الإفرادُ فناتجٌ عن حَالَةِ الإفرادِ المغلَّبة في أصلِ المقالاتِ اليوناني، لأنَّ مَوْضُوعَهَا "الأدويةُ المفردة" التي تُسمَّى أيضًا "الأدويةُ البسيطة" أو "البَسَائِطُ"، لأنها تُخيلُ إلى نَبَاتَاتٍ وحيواناتٍ ومعادنٍ ذاتِ أعيانٍ وأشخاصٍ أو ذَوَاتٍ مَادِّيَّةٍ مُفْرَدَةٍ. وقد بلغَ عددُ المصطلحاتِ المفردةِ أو البسيطةِ اليونانيَّةِ المداخلِ التي ترجمت بمقابلاتٍ عربيَّة مُفْرَدَةٍ أو أُتِّقِيَ عليها مُقْتَرَضَةٌ دونَ ذِكْرِ مُقَابِلٍ عربيٍّ لها اثنينِ وثمانين (82) في المقالة الأولى من جملة 147 مدخلاً، أي بنسبة 55,78% (24)، ومن أمثلة ما له مُقَابِلٌ في العربيَّة - عربيٌّ أو مُقْتَرَضٌ - نذكرُ "القُورُون وهو الوَجَّ" (25)، و"مِيُون وهو المُو" (26)، و"قِفَارُس وهو السُعْدُ" (27)، و"قِرْدَامُومُن وهو القِرْدَمَانَا" (28)، و"نَارْدُس وهو النَّارْدِين" (29). لكنَّ الإفرادَ

(24) تنظر المقالات الخمس ، ص ص 11 - 125 ؛ على أن في هذه المقالة الأولى ثلاثاً وثلاثين مادة تتعلق بالأذهان النباتية وطرق إعدادها قد ورنيت كلها مركبة، ولا يمكن لها أن تكون إلا كذلك - ينظر المرجع نفسه، ص ص 37-60 ، (الفقرات 26 - 59) .

(25) المرجع نفسه، ص 13 (ف 1-2)، و"القورون" هو (akoron) ἄκρον ؛ وأما الوج فمن السنسكريتية vaṣa ، وقد دخل العربية فيما يبدو من الفارسية - ينظر إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي، 807/2 (ف 1988) .

(26) المقالات الخمس، ص 13 (ف 1-3) ؛ و"ميون" هو (mēon) μῆον ؛ وأما "المُو" فمقترض في العربية من الأصل اليوناني المذكور نفسه - ينظر إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي، 768/2 (ف 1885) .

(27) المقالات الخمس، ص 14 (ف 1-4) ؛ و"قيفارس" هو (kuperos) κύπερος ؛ وأما مقابله - "السُعْدُ" - فعربي خالص .

(28) المقالات الخمس، ص 15 (ف 1-5) ؛ و"قِرْدَامُومُن" هو (kardamōmon) κάρδαμων وهو يطلق في العربية على نباتين مختلفين هما "القاقلة الصغيرة" و"القاقلة الكبيرة" ؛ وأما "القِرْدَمَانَا" في العربية فليس مقترضاً من الأصل اليوناني المذكور بل من مصطلح يوناني آخر يوافق في العربية "الكرويا الجبلية"

في العَيْنِ أو في الشَّخْصِ أو في الذَّاتِ لا يَعْنِي أَنْ يَكُونَ الاسمُ الَّذِي يُطْلَقُ عَلَى النَّبَاتِ الْمَفْرَدِ وَحِدَةً مُعْجَمِيَّةً بَسِيطَةً، أَيْ مُفْرَدَةً. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ مِنْ مُصْطَلَحَاتِ الْكِتَابِ مُتَضَامَاتٍ مُرَكَّبَةً أَيْضًا. وَمِنْ هَذِهِ الْمُتَضَامَاتِ الْمُرَكَّبَةِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

(1) مُرَكَّبَاتٌ يُونَانِيَّةٌ قَابِلَتُهَا مُرَكَّبَاتٌ عَرَبِيَّةٌ، وَمِنْ أَمْثَلِهَا "قَالَامُسُ أَرُومَاطِيكُسُ" ⁽³⁰⁾ وَهُوَ "قَصَبُ الذَّرِيرَةِ"، وَ"أَمْعَدَالِي بَكْرًا" ⁽³¹⁾ وَهُوَ "الْلُوزُ الْمُرُّ"، وَ"أَمْعَدَالِي غُلُوقِيَا" ⁽³²⁾ وَهُوَ "الْلُوزُ الْحُلُو".

(2) مُفْرَدَاتٌ يُونَانِيَّةٌ قَابِلَتُهَا مُرَكَّبَاتٌ عَرَبِيَّةٌ، وَمِنْ أَمْثَلِهَا "أَمَالَابَثْرُون" ⁽³³⁾ وَهُوَ "السَّادِجُ الْهِنْدِيُّ"، وَ"فِيْطُولِيدَاس" ⁽³⁴⁾ وَهُوَ "قَمٌّ قُرَيْشٍ"، وَ"طَرْمِينْثُس" ⁽³⁵⁾ وَهُوَ "الْحَبَّةُ الْخَضْرَاءُ".

(3) مُرَكَّبَاتٌ يُونَانِيَّةٌ قَابِلَتُهَا مُفْرَدَاتٌ عَرَبِيَّةٌ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي الْمَقَالَاتِ، وَمِنْ أَمْثَلِهَا "قَارُوَا بَاسِلِيْقَا" ⁽³⁶⁾ وَهُوَ "الْجَوْزُ"، وَ"فَانَاْقِسُ إِيْرَقْلِيُون" ⁽³⁷⁾ وَهُوَ "الْجَاوَشِيرُ"، وَ"قُولُوقْتَنَا أَعْرِيَا" ⁽³⁸⁾ وَهُوَ "الْحَنْظَلُ".

-
- هو $\kappa\alpha\rho\delta\alpha\mu\omicron\nu$ (kardamon)، وقد خلط المترجمان هنا بين النباتين، وتواصل الخلط بعدهما في كتب الأدوية المفردة العربية - ينظر كتابنا المصطلح الأعجمي، 608/2 - 609 (ف 1469، 1470، 1471) ؛ وينظر ابن البيطار المالقي : تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 112 (التعليق على ف 1 - 5) .
- (29) المقالات الخمس، ص 15 (ف 1 - 6) ؛ و"نارس" هو $\nu\alpha\rho\delta\omicron\varsigma$ (nardos) ؛ وأما "الناردين" فمقترضٌ منه - ينظر المصطلح الأعجمي، 777/2 (ف 1906) . ويُلاحظ أن من المصطلحات الخمسة المستعملة مقابلاتٍ للمصطلحات اليونانية مصطلحًا واحدًا عربيًا هو "السعد"، وأما المصطلحات الأربعة الأخرى - وهي "وَجْ" و"وَمُو" و"قَرْدَمَانَا" و"ناردين" - فهي ذاتها أعجمية مقترضة.
- (30) المقالات الخمس، ص 27 (ف 1 - 15) ؛ وهو $\kappa\alpha\lambda\alpha\mu\omicron\varsigma\ \alpha\rho\omega\mu\alpha\tau\iota\kappa\omicron\varsigma$ (kalamos arōmatikos).
- (31) المرجع نفسه، ص 116 (ف 1 - 137) ؛ وهو $\alpha\mu\gamma\delta\alpha\lambda\alpha\ \pi\iota\kappa\rho\acute{\alpha}$ (amugdala pikra).
- (32) المرجع نفسه، ص 117 (ف 1 - 138) ؛ وهو $\alpha\mu\gamma\delta\alpha\lambda\eta\ \gamma\lambda\upsilon\kappa\epsilon\iota\alpha$ (amugdālē glukeia).
- (33) المرجع نفسه، ص 19 (ف 1 - 9) ؛ وهو $\mu\alpha\lambda\acute{\alpha}\beta\alpha\theta\rho\omicron\nu$ (malabathron).
- (34) المرجع نفسه، ص 69 (ف 1 - 69) ، وهو $\pi\iota\tau\upsilon\iota\delta\epsilon\varsigma$ (pituides).
- (35) المرجع نفسه، ص 71 (ف 1 - 71) ، وهو $\tau\epsilon\rho\mu\iota\nu\theta\omicron\varsigma$ (terminthos).
- (36) المرجع نفسه، ص 118 (ف 1 - 140) ؛ وهو $\kappa\alpha\rho\upsilon\alpha\ \beta\alpha\sigma\iota\lambda\iota\kappa\acute{\alpha}$ (karua basilika).
- (37) المرجع نفسه، ص 261 (ف 3 - 45) ؛ وهو $\pi\acute{\alpha}\nu\alpha\kappa\epsilon\varsigma\ \eta\rho\acute{\alpha}\kappa\lambda\epsilon\iota\omicron\nu$ (panakes Hērakleion).
- (38) المرجع نفسه، ص 367 (ف 4 - 121) ؛ وهو $\kappa\omicron\lambda\omicron\kappa\upsilon\nu\theta\alpha\ \alpha\gamma\rho\iota\acute{\alpha}$ (kolokuntha agria).

والمصطلحات التي ذكرناها بأنواعها الثلاثة تمثل صنفاً يُعَيَّن في اليونانية مثلما يُعَيَّن في العربية ثبوتات موجودة بأشخاصها، أي إن أسماءها في اللغة المصدر - وهي اليونانية - لا تقابلها بالنسبة إلى المترجمين حثّات فارغة في اللغة المورد، وهي العربية. على أن في المقالات الخمس صنفاً آخر من المصطلحات المركبة قد نتج التركيب فيها عن الترجمة الحرفية. فإن المترجمين لم يجدوا في اللغة المورد مقابلات حقيقية توافقت المصطلحات المركبة في اللغة المصدر فعمدوا إلى نقل المفاهيم التي تحملها الأسماء اليونانية نقلاً حرفياً، مُعتمدتين في ذلك ما يُعرَف بالاقتراس الدلالي (emprunt sémantique) الذي يُكتفى فيه بنقل المدلول الذي يكون للدليل اللغوي في اللغة المصدر دون نقل الدال، وهو كما يلاحظ يختلف عن الاقتراض المعجمي الحقيقي الذي ينتقل فيه الدليل من اللغة المصدر إلى اللغة المورد بدالته ومدلوله معاً. ومن أمثلة هذا الاقتراض الدلالي "أقننا لوقي" (39) ومعناه "الشوكة البيضاء"، و"أقانتارابيقي" (40) ومعناه "الشوكة العربية"، و"الأبورص لوقوص" (41) ومعناه "الحريق الأبيض"، و"أنبالس أغرياً" (42) ومعناه "الكريمة البرية". وهذه الترجمات الحرفية - حسب الأمثلة التي ذكرناها - قد وردت في الكتاب لمصطلحات مداخل، أي لمصطلحات رئيسية قد تصدرت المواد التي تكون نصوص الكتاب، هي أسماء أشياء أو موجودات حسية، ذات وجود فعلي باعتبارها ذات أعيان أو ذات أشخاص، ولذلك فإن المصطلحات التي ولدت في العربية بالترجمة الحرفية مثل التي ذكرناها هي متضامات حقيقية، لأنها ذات وظيفة تعيينية ظاهرة مستمدة من الوظيفة التعينية التي تكسبها المصطلحات اليونانية التي تولدت عنها؛ وإذ أن هذه المصطلحات اليونانية ذات مفاهيم دقيقة محددة فإن المصطلحات العربية المولدة عنها بالترجمة الحرفية هي أيضاً ذات مفاهيم دقيقة محددة لارتباطها بأصولها التي تولدت عنها.

(39) المرجع نفسه، ص 245 (ف 3 - 12) ؛ وهو (akantha leukè) ἄκανθα λευκή .

(40) المرجع نفسه، ص 245 (ف 3 - 13) ؛ وهو (akantha Arabikè) ἄκανθα Ἀραβική .

(41) المرجع نفسه، ص 354 (ف 4 - 106) ؛ وهو (helléboros leukos) ἑλλέβορος λευκός .

(42) المرجع نفسه، ص 368 (ف 4 - 126) ؛ وهو (ampelos agria) ἀμπελος ἀγρία .

لكن في المقالات الخمس العربية صنفنا آخر من المولدات بالترجمة رأينا منها عشرة أمثلة في النصّ الشاهد الذي قدّمناه في بداية هذه الفقرة، وقد عددناها "مصطلحات عبارية"؛ وهذا الصنف كما يلاحظ لا ينتمي إلى المتضامات، لأن نسبة هذه المولدات إلى العباريات أصدق، وهي ليست جُملاً نحوية بالمفهوم النحوي للجُملة لأنها واردة في النصّ مقابلات لمصطلحات يونانية متعلّقة بمراجع وحاملة لمفاهيم دقيقة، فهي إذن ذات طبيعة مصطلحية خالصة لكنها ذات تكون عباري؛ وهذا الصنف من المصطلحات هو الذي يعنينا في الفقرات التالية من هذا البحث، وسنسميها "عبارات مصطلحية إطنائية".

3 - في "العبارات المصطلحية الإطنائية" في المقالات الخمس العربية :

3-1 . في مفهوم "العبرة الإطنائية" :

قد بيّنا في الفقرة (2 - 1) أن المصطلح وحدة معجمية؛ وذكرنا أن الوحدة المعجمية قد تكون "عبرة معجمية"، وأن "العبرة المعجمية" تكون إما "عبرة تحليلية" وإما "عبرة اصطلاحية"، وأن التوعين يقومان على المجاز، لكن المجاز الذي تقوم عليه العبرة التحليلية يقبل الترجمة الحرفية، والمجاز الذي تقوم عليه العبرة الاصطلاحية غير قابل للترجمة الحرفية، لارتباطه بخصوصية دلالية في تجربة الجماعة اللغوية التي تستعمل تلك العبرة. ونحن نذهب إلى هذا التمييز باعتماد المجاز وقابلية ترجمته معياراً موضوعياً يحدّد الفرق بين المتضامات والعباريات، والفرق بين العباريات التحليلية والعباريات الاصطلاحية، رغبة منا في التفريق الواضح بين مستويات التحليل فيما نقوم به من بحث، وتمييز المسائل بعضها عن بعض. فإن الخلط في الحديث الذي نقرؤه عن المتلازمات كبير، ولا نرى في ما يقال اعتماداً على المعايير الموضوعية للتمييز بين المتضامات والمتلازمات أو بين أنواع المتلازمات ذاتها.

ونريد في هذا المقام أن نتوسّع في مفهوم "العبرة" في المعجم، فلا نحصرها في "العبرة التحليلية" و"العبرة الاصطلاحية"، بل نوسّع نطاقها لتشمل نوعاً ثالثاً من العبارات قد وجدناه في النصوص العلمية المؤلفة أو المترجمة أثناء "حركة الإنشاء" العلمية في القرنين الثاني والثالث الهجريين، مثل كتاب "فردوس الحكمة" لعلّي بن ربّ الطبري، وكتاب "العشر مقالات في العين" لحنين بن إسحاق، أو "كتاب الحيوان" لأرسطو بترجمة يحيى بن

البطريق، وكتاب المقالات الخمس لديوسقوريدس. ولا يقوم هذا النوع على المجاز مثلما رأينا في النوعين السابقين، بل يقوم على معانٍ حقيقية يتوصل إلى تبليغها باستعمال تعابير موسعة زائدة على الحاجة من حيث عدد العناصر المعجمية المكونة لها، ويُلقى إليها عادةً — كما سنرى — إما عدم وجود مصطلح دقيق منتمٍ إلى حالي الأفراد والتضام، قادر على تحديد المحتوى المفهومي الذي يراد الاصطلاح عليه، وإما الرغبة في زيادة المفهوم الذي يراد الاصطلاح عليه توضيحاً وتديقاً. ويندرج هذا المفهوم الجديد للعبارة ضمن ما يُسميه "العبارة الإطنابية" التي يُقابلها بالفرنسية مصطلح (expression périphrastique)، ويقابلها بالانجليزية مصطلح (periphrastic expression)، والأصل في التسميتين الفرنسية والانجليزية هو "الإطناب" (périphrase = periphrase)، وهو "التعبير عن معنى [كلمة] ما باستخدام عدد من الكلمات أكثر مما يحتاج إليه في ذلك" (43)، أو هو "الاستعاضة عن المفردة الواحدة بمجموعة من المفردات أو بعبارة تُعرفها أو تُوسّع معناها" (44)، وهو يختلف في استعمالنا عما يُسمى "مناقلة" أو "إعادة سبك"، وهو صوغ نص (texte) أو مقالة من مقالات الخطاب (énoncé du discours) صوغاً جديداً لا يُغيّر المعنى، باعتماد واسمات (marqueurs) أو روابط (connecteurs) ذات طبيعة نحوية تركيبية، وتُسمى هذه الظاهرة بالفرنسية (paraphrase) (45) وبالانجليزية (paraphrase) (46)، وهي تُقترن عادةً بما يُعرف بـ "إعادة الصياغة" (reformulation). فإن المناقلة وإعادة الصياغة ظاهرتان نصيتان تركيبيتان — أو هكذا أريد لهما أن تكونا — تنتميان إلى "تحليل الخطاب" (analyse du discours)، والعلاقة فيهما تكون عادةً بين الجملتين (ج1) و(ج2) أو بين النصين (ن1) و(ن2)، اللذين يكون لهما محتوى دلالي واحد أو هما ينتميان إلى أصلٍ دلالي واحد (47). أما "الإطناب" بالمفهوم الذي قدمناه فظاهرة معجمية لأن العلاقة فيه لا تكون بين

(43) ينظر رمزي منير بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 90 و 369، وقد اقترح للمصطلحين الانجليزيين — وقد نسبهما إلى "الأسلوبية" — "إطناب" مقابلًا، وأورد له خمسة مرادفات هي إسهاب، وتطويل، وتكنية، وحشو، ومواربة.

(44) ينظر J. Dubois et al. : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p.354.

(45) ينظر المرجع نفسه، ص 343.

(46) ينظر رمزي بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 358.

(47) ينظر خاصة C. Fuchs : Paraphrase et énonciation, pp. 45 – 55, 129 – 170 ؛ وللمؤلفة نفسها كتابات كثيرة تؤكد المقاربة النظرية التي انطلقت منها في هذا الكتاب. وقد حاول بعض الباحثين

جُمْلَتَيْنِ (ج 1) و(ج 2) أو بَيْنَ نَصْتَيْنِ (ن 1) و(ن 2) بل تكون بين وَحْدَةٍ مُعْجَمِيَّةٍ بَسِيطَةٍ أو مُفْرَدَةٍ (م 1) وعِبَارَةٍ إِطْنَائِيَّةٍ (ع 1) تَتَوَسَّعُ فِي مَعْنَاهَا.

وهذه الظاهرة - أي العبارة الإطنائية - هي التي تُعْنِينَا إِذْنِ فِي هَذَا الْبَحْثِ، لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَصْطَلِحَاتِ - أي المفردات الممثلة لـ(م 1) - التي كَوَّنتْ مُدَوَّنَتَنَا الْمُعْتَمَدَةَ فِي هَذَا الْبَحْثِ تَنْتَمِي إِلَى مَا تُرْجِمُهُ اصْطَفَى بْنُ بَسِيلٍ وَخَنِينُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ. فَهِيَ مُصْطَلِحَاتٌ يُونَانِيَّةٌ مُفْرَدَةٌ - وَقَدْ تَعَمَّدْنَا أَنْ نَكُونُ مُفْرَدَةً - قَدْ نَقَلَهَا الْمُتَرْجِمَانِ بِعِبَارَاتٍ ؛ أَيْ إِيَّاهُمَا لَا يَنْقُلَانِ الْمَصْطَلَحَ الْيُونَانِيَّ الَّذِي يَكُونُ وَحْدَةً مُعْجَمِيَّةً بَسِيطَةً بِوَحْدَةٍ مُعْجَمِيَّةٍ بَسِيطَةٍ تُقَابِلُهُ وَتَحْمِلُ مَفْهُومَهُ، بَلْ يَنْقُلَانِهِ بِعِبَارَةٍ لَيْسَتْ هِيَ بِالْمَصْطَلَحِ الْمُتَضَامِّ الْمُرَكَّبِ وَلَا هِيَ بِالْمَصْطَلَحِ الْمُتَضَامِّ الْمُعْقَدِ، وَلَيْسَتْ هِيَ بِالْعِبَارَةِ التَّحْلِيلِيَّةِ وَلَا هِيَ بِالْعِبَارَةِ الْأَصْطِلَاحِيَّةِ، بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ مُتَكَوِّنَةٌ مِنْ عُنَاوِينَ مُعْجَمِيَّةٍ تَنْصَبُّ كُلُّهَا عَلَى مَعْنَى الْوَحْدَةِ الْمُعْجَمِيَّةِ الْيُونَانِيَّةِ الَّتِي يَنْقُلَانَهَا أَوْ مَفْهُومَ الْمَصْطَلَحِ الْيُونَانِيَّ الَّذِي يَتَرَجَّمَانِهِ، مُحَاوِلِينَ بِذَلِكَ أَنْ يُقَرِّبَا هَذَا الْمَفْهُومَ وَذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ ذَهْنِ الْقَارِئِ أَوْ الْمُسْتَعْمِلِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ التَّقْرِيبُ فِي حَالَاتٍ كَثِيرَةٍ تَرْجُمَةً حَرْفِيَّةً لَهَا أَوْ نَقْلًا أَمِينًا دَقِيقًا لَهَا.

هذه الحالة الثالثة من العباريات هي في الحقيقة الحالة التي تغلب في صوغ مصطلحات العلم أو الفن في مَرَحَلَةٍ نَشَأَتْ إِذَا كَانَ مَنْقُولًا مِنْ مَصَادِرٍ أَعْجَمِيَّةٍ وَكَانَ التَّنَاقُلُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ الْمَصْدَرِ وَالْمَوْرِدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَرْجِمِ صَعْبًا، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ شَأْنُ مَصْطَلِحَاتٍ أَعْجَمِيَّةٍ كَثِيرَةٍ ، وَخَاصَّةً فِي التَّصَوُّصِ الَّتِي تُنْقَلُ إِلَى لُغَةٍ مَوْرِدٍ مِثْلَ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ لُغَةٍ مَصْدَرٍ مِثْلَ الْيُونَانِيَّةِ. فَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي تُنْقَلُ نُصُوصُهُ وَتُنْقَلُ مَعَ نُصُوصِهِ مُصْطَلِحَاتُهُ يُعَدُّ

تطبيق "إعادة الصياغة" (reformulation) على علم المصطلح منطلقاً من "مقاربة غير تقليدية لعلم المصطلح تعتبر أن المفهوم (concept) يمكن أن يكون له تمثيلات متعددة (pluralité de représentations) منها التسمية المصطلحية ، قابلة للاختبار في المدونات" - ينظر : M. C. : 117. *Conceição : Concepts, termes et reformulations*, وهو يرى أن "إعادة الصياغة في نطاق علم المصطلح التقليدي الذي كان يرى في المفاهيم كيانات موضوعية ومستقلة عن اللغة باعتبارها مقولة واتصالاً لا يمكن أن تُصوّر" ؛ وهو بلا شك محق في أن علم المصطلح لا يمكن له أن ينفصل عن اللغة لأن أسسه في جوهرها لسانية، لكن هذا لا يمنع أن تكون المصطلحات - مثل غيرها من الوحدات المعجمية - "كيانات" يمكن لها أن توجد في اللغة مُسْتَقِلَّةً عَنِ السِّيَاقِ . وقد اعتمد الباحث في حديثه عن "إعادة الصياغة" في المصطلحات مدونة مستخرجة من نصوص برتغالية أوردها في بحثه بلغتها الأصلية، فكانت إفادتنا منها ضعيفة.

علماً "دخيلاً"؛ وهو دخيلٌ بالنسبة إلى البيئة الثقافية التي تُستقبله - وهي البيئة العربية - وإلى مُستعملي اللغة التي يُنقلُ ذلك العلمُ إليها، ولم تكن هؤلاء المستعملين في عصرِ المترجمين ملامحٌ واضحةٌ لأنَّ الغالبَ على مُستعملي اللغة العربية لغةٌ طبيعيةٌ آنذاك كانت "العلوم الإسلامية" التي ظهرت في إطارها "علوم اللسان" ومفاهيمها ومصطلحاتها الحاملة لها، ومنها مصطلحات التحو في الكتاب لسيبويه (٨)؛ أما العلوم التي ينتمي إليها كتاب "المقالات الخمس" فكانت تُعرف بـ "العلوم الدخيلة"، وقد كانت غالباً على جماعة من السُريانيين الذين تعلموا في مدرسة جُنْدِسَابُور بفارس وأوكلت إليهم السلطةُ العبّاسية - وخاصة في النصف الأول من القرن الثالث الهجري - إنشاءَ الحركة العلمية في البيئة العربية اعتماداً على ترجمة النصوص اليونانية وعلى الإفادة منها.

وكون العلم الذي تنتمي إليه المقالات الخمس "دخيلاً" يعني أنه يدخل البيئة والثقافة العربيتين حاملاً لكثير من مظاهر عُجمته اللغوية والمفهومية. وإذا أن الحركة العلمية التي يتم في نطاقها نقل العلم ومُصطلحاته "حركة إنشائية" تأسيسية فإن الناقل أو المترجم يحاول قدرُ استطاعته إزالة مظاهر العُجمة عن ذلك العلم بإزالة مظاهر العُجمة عن مُصطلحاته.

(48) من الفروق الأساسية بين النص العلمي في الكتاب لسيبويه والنص العلمي في المقالات الخمس أن الأول قد ظهر في البيئة العربية الإسلامية ضمن "العلوم الإسلامية"؛ فالمفاهيم التي تحملها مصطلحات العلم الإسلامي مصطلحات تمت إلى الكتاب والسنة وإلى البيئة العربية البدوية بأكثر من سبب، ولذلك فإن المفاهيم التي تنشأ في العلم - وهي تنشأ عرفانياً قبل المصطلحات التي تعينها أو تطلق عليها - ليست بالمفاهيم الدخيلة في البيئة الثقافية العربية وليست هي بالغريبة عن ذهن العربي أو عن مستعملي اللغة العربية لغة طبيعية لأنها لم تولد في بيئة أعجمية ولم تحملها في الأصل مصطلحات أعجمية قد استقرت في الاستعمال منذ زمن بعيد ولم تُنقل إلى الثقافة العربية مترجمة، بل هي مفاهيم ناشئة ما زالت لم تستقر بعد ولم تولد لها مصطلحات نهائية يغير بها عنها، وهذا ما يفسر غياب ظاهرة الاقتراض في وضع المصطلح اللساني العربي في مرحلة نشأته، بخلاف المصطلح الطبي مثلاً، فالمصطلح في كتاب سيبويه - مثل "ما يعمل فيه الفعل فينصب" وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول" (الكتاب، 44/1) للدلالة على "الحال"، و"ما يكون من المصادر مفعولاً فيرفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينصب إذا شغلت الفعل بغيره" (نفسه، 228/1) - وقد اكتفى المحقق في تسمية الباب بـ "ما يكون من المصادر مفعولاً"، لكنه أتم التسمية في الفهارس العامة (المرجع نفسه، 5/213) ... للدلالة على "المفعول المطلق"، "حد" لمفهوم لم يستقر مصطلحه بعد؛ والمصطلح في المقالات الخمس العربية مصطلحان: مُصطلح يوناني ما زال حاملاً لقليل أو لكثير من مظاهر عُجمته، ومصطلح عربي مقابل له ذو مظهرين: الأول أن يكون مصطلحاً عربياً قد يكون بسيطاً وقد يكون متضاماً مركباً وقد يكون متضاماً معقداً، وهو يمثل في كل حالاته مقابلاً حقيقياً لأن مفهوم المصطلح اليوناني ومفهوم المصطلح العربي المقابل له متطابقان، والثاني أن يكون مصطلحاً عبارياً إطنابياً يمثل - بما فيه من إطناب - محاولة لتقريب مفهومه ورفع العجمة عنه.

ولكن المشكلة التي تعترض عملية إزالة العُجْمة عن مصطلحات العلم أن المفاهيم التي تحملها المصطلحات الأعجمية ليست في الغالب مفاهيم معروفة مألوفة في البيئة الثقافية العربية، بل هي مفاهيم حاملة لآثار البيئة العلمية التي ظهرت فيها منذ ثمانية قرون هي البيئة اليونانية في القرن الأول الميلادي. ولذلك فإن نقل المترجم المصطلح اليوناني بعبارة لا يكون نتيجة رغبته في "مناقلة" (paraphrase) نصّ بنصّ آخر يوضحه أو رغبته في "إعادة صياغة" (reformulation) جملة بجملة أخرى توسّع معناها بقدر ما هو نتيجة طبيعية موضوعية لما يغلب على المصطلح والمفهوم الذي يرتبط به من مظاهر العُجْمة.

وإذن فإن عُجْمة المصطلح وعُجْمة مفهومه في المقالات الخمس اليونانية هي التي ألجأت المترجمين في المقالات الخمس العربية إلى ترجمة المصطلح اليوناني المفرد بوحدة مصطلحية عبارية هي عبارات إطنائية لا تنتمي إلى حالي الأفراد والتضام كما لا تنتمي إلى ما يُسمى "عبارة تحليلية" و"عبارة اصطلاحية". فنحن أمام صنفين مختلفين من العبارات لوجود مجموعة من الخاصيات التي يختلفان فيها : فإن من أهم ما يميز الصنف الأول - وهو المُشتمِل على العبارات التحليلية والعبارات الاصطلاحية، وسنسميه اختصاراً فيما يلي "عبارة معجمية" - خمس خاصيات :

(1) تأسسته على المجاز لأنّ المعنى الذي يُستفاد من "العبارة المعجمية" ليس "معنى مباشراً" مثل المعنى الحقيقي الذي تفيد جملة نحوية عادية بل هو "معنى مُشتق" أو "معنى ثانٍ" يؤدي إليه استعمال عنصر معجمي أو أكثر في العبارة استعمالاً مجازياً. فإنّ معنى عبارة تحليلية مثل "ضرب السكة" - أي "صاغها" - يُعدّ مجازياً لاستعمال "ضرب" - ومعناها الحقيقي "أصاب (شخصاً) وصدمه صدمة فيه عثف"، وهو الظاهر في الجملة النحوية المشهورة "ضرب زيد عمراً" - استعمالاً مجازياً للدلالة على "طبع المعدن لسك النقود منه" ؛ ومعنى العبارة الاصطلاحية "ضرب التوم على أذنه" بمعنى "غلبه النوم" يُعدّ مجازياً لاستعمال "ضربه على أذنه" بمعنى "أفقدّه السمع إفقاداً تاماً".

(2) حمل العبارة المعجمية معزى مُعجمياً عاماً (signification lexicale) ينتمي إلى "الدلالة المعجمية" (sémantique lexicale)، وهي دلالة عامة لأنّ المعاني التي تدرُسها هي

معاني الألفاظ اللغوية العامة؛ وهذه الخاصية مرتبطة في الحقيقة بالخاصية السابقة لأنَّ حَمْلَ
المجاز من خاصيات أَلْفَاظِ اللُّغَةِ الْعَامَّةِ وتَجَمُّعَاتِهَا الْعِبَارِيَّةِ.

(3) التَّكَوُّنُ التَّرَكِيبِيُّ الحَرُّ إذْ قَدْ تُكُونُ الْعِبَارَةُ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً وَقَدْ تَكُونُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً،
وقَدْ تَكُونُ جُمْلَةً بَسِيطَةً كَمَا قَدْ تَكُونُ جُمْلَةً مُرَكَّبَةً؛ لَكِنَّ الْفَرْقَ الْأَسَاسِيَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ
الْعَادِيَةِ الْفَعْلِيَّةِ أَوْ الْاِسْمِيَّةِ، وَالْبَسِيطَةِ أَوْ الْمُرَكَّبَةِ، أَنْ اسْتِبْدَالَ عُنْصَرٍ أَوْ أَكْثَرَ بِعُنْصَرٍ آخَرَ أَوْ
أَكْثَرَ فِي الْجُمْلَةِ التَّحْوِيَّةِ الْعَادِيَةِ مُمَكِّنٌ أَمَّا الْاسْتِبْدَالُ فِي الْعِبَارَةِ الْمَعْجَمِيَّةِ فَعَسِيرٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ
غَيْرَ مُمَكِّنٍ.

(4) عُسْرُ الْحَذْفِ مِنَ الْعُنْصَرِ الْمَكُونَةِ لِلْعِبَارَةِ، لِأَنَّ الْحَذْفَ مُؤَدٍّ إِلَى تَغْيِيرِ النَّصِّ
إِبْدَالًا قَدْ يُخْرِجُ الْعِبَارَةَ عَنْ مَعْنَاهَا الَّذِي أُريدَ مِنْهَا. فلو غَيَّرْنَا "الْقَهْقَرَى" فِي الْعِبَارَةِ
التَّحْلِيلِيَّةِ "يَمْشِي الْقَهْقَرَى" - بِمَعْنَى "يَرْجِعُ عَلَى عَقْبِهِ" - بِـ "الْهُوَيَّتِي" فَقَلْنَا "يَمْشِي
الْهُوَيَّتِي" - بِمَعْنَى يَسِيرُ سَيْرًا وَثِيدًا - لَغَيَّرْنَا الْعِبَارَةَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى، فَالْعُنْصَرُ الْمَعْجَمِي الْمَكُونَةُ
لِلْعِبَارَةِ الْمَعْجَمِيَّةِ لَا تَقْبَلُ الْحَذْفَ.

(5) "التَّلَازُمُ" بَيْنَ الْعُنْصَرِ الْمَكُونَةِ لِلْعِبَارَةِ، نَتِيجَةُ صَلَابَةِ اِئْتِلَافِهَا وَتَوَاطُرِ اسْتِعْمَالِهَا
وِامْتِدَادِ تَوَارُثِهَا بَيْنَ أَفْرَادِ الْجَمَاعَةِ اللُّغَوِيَّةِ، تَلَازُمًا مُؤَدِّيًا إِلَى "تَكَلُّسِهَا" (figement).
وَأَمَّا الصَّنْفُ الثَّانِي الَّذِي تُمَثِّلُهُ الْعِبَارَةُ الْإِطْنَائِيَّةُ فَإِنَّ مِنْ أَهَمِّ خَاصِيَّاتِهِ خَمْسًا تَنَاقُضُ
الْخَاصِيَّاتِ الْخَمْسَ الَّتِي رَأَيْنَاهَا فِي الصَّنْفِ الْأَوَّلِ الَّذِي تُمَثِّلُهُ "الْعِبَارَةُ الْمَعْجَمِيَّةُ"، وَتَجْعَلُهُ
مُخْتَلَفًا عَنْهُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا، وَهِيَ :

(I) تَأْسُّسُهُ عَلَى الْمَعَانِي الْحَقِيقِيَّةِ كَمَا يَتَبَيَّنُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي
"النَّصِّ الشَّاهِدِ" الْوَاردِ فِي الْفَقْرَةِ (2-2)، وَكَمَا سَتَبَيَّنُ الْأَمْثَلَةُ الَّتِي سَنَذْكُرُهَا فِي الْفَقْرَاتِ
التَّالِيَةِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ ؛ وَالْمَعَانِي الْحَقِيقِيَّةُ مُرْتَبِطَةٌ بِالْمَفَاهِيمِ الَّتِي تَحْمِلُهَا الْمِصْطَلَحَاتُ الْمَرَاوِجُ
الَّتِي تَتَأَسَّسُ عَلَيْهَا الْعِبَارَةُ الْإِطْنَائِيَّةُ، وَهِيَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ إِمَّا أَسْمَاءُ الْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ -
وَهِيَ مِنْ أَسْمَاءِ النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمَعَادِنِ، أَيْ إِهْمَا أَسْمَاءُ مَوْجُودَاتٍ حِسِّيَّةٍ حَامِلَةٍ فِي أَصْلِ
اسْتِعْمَالِهَا لِمَعَانٍ حَقِيقِيَّةٍ - وَإِمَّا أَسْمَاءُ أَمْرَاضٍ. وَسَتَرَى فِي نَمَازِجِ الْعِبَارَاتِ الْإِطْنَائِيَّةِ الَّتِي
سَنَحْلُلُهَا فِي الْفَقْرَتَيْنِ (3-2) وَ(3-3) أَنَّ جُلَّ الْمِصْطَلَحَاتِ الْيُونَانِيَّةِ الْمَرَاوِجِ الَّتِي

تأسست عليها العبارات الإطنائية هي أسماء مُتَضَمِّنَةٌ أو مُحتَوَاةٌ (hyponymes) تشمل عليها أسماء مُتَضَمِّنَةٌ أو مُحتَوَاةٌ (hyperonyms) هي وأسماء دلالية عامة أو أسماء أجناس وأنواع عامة تنتمي إما إلى مواليد الطبيعة مثل الثبات والحيوان والمعادن وما يشعبها من الأجزاء والمستحضرات كالأدهان والأشربة، وإما أمراض وأدواء مثل "الآثار" و"القروح" و"الثآليل" ؛ وجل المصطلحات المراجع التي اشتملت عليها نماذج العبارات الإطنائية هي أسماء موجودات حسية قد استعملت بمعانيها الحقيقية. لكن هذه الخاصية لم تمنع ظهور مصطلحات تحملها موجودات حسية لكنها مولدة بالمجاز إما في اللغة اليونانية ذاتها وإما في الترجمة العربية. ومن أمثلة هذه الظاهرة في اليونانية مصطلحا (kêria) κηρία، و (murmêkiai) μὺρμηκίαι. فإن معنى الأول الحقيقي هو "شمع النحل" أي "الشهد"، لكنه يطلق أيضا على نوع من القروح المتشعبة التي تصحبها رطوبة شبيهة بالعسل، وقد نقل المترجمان المصطلح بـ "الشهد" أيضا (تنظر فيما يلي الأمثلة 23 - 25) ؛ ومعنى المصطلح الثاني الحقيقي هو "النمل" لأنه مشتق من (murmex) μύρμεξ وهو النمل؛ لكنه يطلق على ضرب من الثآليل التي يصحبها أكل يشبه ديب النمل، وقد نقل المترجمان المصطلح بـ "نملية" أيضا (ينظر فيما يلي المثالان 33 و 34) ؛ وأما التوليد بالمجاز في الترجمة العربية فإن لنا منه مثالا جيدا هو ترجمة المصطلح اليوناني (thumos) θυμός الذي يطلق على نوع من الثآليل الكبار، هي زوائد لحمية في البدن، بمصطلح "التوت" في العربية، ويبدو أن هذه الثآليل تشبه في حجمها وشكلها التوت فأطلق عليها اسمها في العربية (ينظر فيما يلي المثالان 26 و 27)، لكن وجود المجاز في الأمثلة التي ذكرنا لا يدل على أن العبارات الإطنائية التي اشتملت عليها قائمة على المجاز مثل العبارات المعجمية.

(2) حمل العبارة الإطنائية "مفهوماً" (concept) هو عادة مفهوم المصطلح المرجع الذي يُطَنَّبُ المترجمان في التعبير عنه، فإنه باتمائه إلى مواليد الطبيعة أو إلى أمراض البدن إنما ينتمي إلى أنظمة المفاهيم الموليدة - النباتي أو الحيواني أو المعدني - وأنظمة المفاهيم الأمراضية، وهي من المجالات المفهومية الأساسية في المقالات الخمس. ولذلك فإن المفاهيم

التي تحملها المصطلحات المراجع إنما تنتمي إلى "الدلالة المفهومية" (sémantique conceptuelle) وليس إلى الدلالة المعجمية العامة.

(3) التكوّن التركيبي المفيد ذو الطبيعة الاسمية، لأن العبارات الإطنائية الموجودة في المقالات الخمس كلها جُمِلَ اسمية، فهي ذات طبيعة اسمية خالصة، وذلك لسببين على الأقل: (أ) لأن المراجع التي تحيل إليها في الأصل اليوناني مُسمّيات تحمل أسماء كما بيّنا سابقا، وقد تُطلق عليها صفات أيضا لكن الصفات تقوم مقام أسماء مَحذوفة؛ (ب) لتأسيس العبارة في الغالب على اسمين: الواسم الدلالي الذي يتصدر العبارة ويكون اسم نوع أو اسم جنس، والاسم المرجع الذي يُختتم به عادة العبارة ويكون بالتسببة إلى الواسم الدلالي مُتضمّنا.

(4) قابلية حذف عناصر العبارة والاحتفاظ بالاسم المرجع الذي كان مصدر الإطناب. فإن عبارات مثل "الصغير من الثبات الذي يُقال له حيّ العالم" و"الثبات الذي يُقال له قيقورثيون" و"السّم الذي يُقال له أقونيطن" - وقد مرّ ذكرها في "النصّ الشاهد" - يمكن أن يُحذف من أولها "من الثبات الذي يُقال له" ويحتفظ بـ "حيّ العالم الصغير"، وهو وحدة مصطلحية متضامّة مُعقّدة مُستعملة في كتب الأدوية المفردة؛ وأن يُحذف من الثانية "الثبات الذي يُقال له" ويحتفظ بـ "قيقورثيون" اسما مقترضا؛ وأن يُحذف من الثالثة "السّم الذي يُقال له" ويحتفظ بـ "أقونيطن" اسما مقترضا أيضا، دون أن يتغيّر مفهوم المصطلح المرجع.

(5) التغيّر (variabilité) والتبدّل (mutabilité): ونعني بالتغيّر تغيّر نصّ العبارة، وهو يكون في البنية التركيبية للعبارة الواحدة إذ قد ينقص منها عنصر أو أكثر فتقصر، أو يضاف إليها عنصر أو أكثر فتطول، كما يكون التغيّر في مواقع العناصر المعجمية المكوّنة للعبارة الواحدة، إذ قد يتغيّر موقع العنصر الواحد أو موقع العنصرين في العبارة الواحدة إذا استعملت في أكثر من موضع؛ ونعني بالتبدّل تعويض عنصر معجمي أو أكثر في العبارة الواحدة بعنصر أو بعناصر أخرى، وقد يحدث عن هذا التبدّل قصور في الإرجاع إلى المفهوم الذي تنقله العبارة، لأن النصّ (ن 2) الذي عوض النصّ (ن 1) للعبارة (ع أ) قابل

لأنَّ يُؤَوَّلَ تَأْوِيلًا مُخْتَلِفًا عَنْ تَأْوِيلِ التَّصْنِيفِ (ن 1) و(ن 3) للعبارة (ع أ) نفسها. وهذه الخاصية كما يُلاحَظُ مُؤَدَّيةً إِلَى مَا يُسَمَّى "تَسْيِيحًا" (défigement) في العبارة، فهو نقيض "التَّكَلُّسِ" الَّذِي تَسَمَّى بِهِ العبارة المعجمية. وهذه الخاصية والخاصية (4) تُعْتَبَرَانِ أَهَمَّ الْخَاصِيَّاتِ الْخَمْسِ الْمُمَيِّزَةِ بَيْنَ الصَّنُفَيْنِ مِنَ الْعِبَارَاتِ.

ونريد أن نُخَصِّصَ الْعَنْصُرَيْنِ التَّالِيَيْنِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ لِدِرَاسَةِ نَوْعَيْنِ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْإِطْنَائِيَّةِ : الْأَوَّلُ تُمَثِّلُهُ عِبَارَاتٌ تَكَادُ تَكُونُ مُفْرَدَةً فِي الْكِتَابِ، أَيْ إِذَا قَلِيلَةُ التَّوَاتُرِ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ لَهَا بَعْضُ التَّوَاتُرِ حَافِظَتْ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَرِدُ فِيهَا عَلَى بَنِيَّتِهَا ؛ عَلَى أَنَّ التَّوَاتُرَ فِيهَا هُوَ بَيْنِهَا التَّرَكِيبِيَّةُ الَّتِي تَشْتَرِكُ فِيهَا مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْعِبَارَاتِ ؛ فَتَحْنُ إِذَنْ أَمَامَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي تَتَّحِدُ فِي شَكْلِهَا وَتُخْتَلَفُ فِي مَحْتَوَاهَا، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ الْمَجْمُوعَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَكُونُ مُرْجِعَةً إِلَى مُصْطَلَحٍ يُونَانِيٍّ بَعْنِهِ، وَلِذَلِكَ يُمْكِنُ تَسْمِيَتُهَا "عِبَارَاتٍ إِطْنَائِيَّةً غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ مُرْجِعِيًّا" تَقْيِيدًا ظَاهِرًا ؛ وَقِيَمَةُ هَذَا النَّوْعِ الْأَوَّلِ تَكْمُنُ فِي تَأْكِيدِهِ الْخَاصِيَّتَيْنِ (1) و(3) الْمَذْكُورَتَيْنِ مِنْ قَبْلُ، وَهُمَا التَّأَسُّسُ عَلَى الْمَعَانِي الْحَقِيقِيَّةِ وَالتَّكُونُ التَّرَكِيبِيَّ الْمَقْيَدُ ذُو الطَّبِيعَةِ الْاسْمِيَّةِ. وَالنَّوْعُ الثَّانِي تُمَثِّلُهُ عِبَارَاتٌ قَدْ تَوَاتَرَ اسْتِعْمَالُهَا لَكِنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا التَّغْيِيرُ وَالتَّبَدُّلُ، فَالْعِبَارَةُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ تُرْتَبِطُ بِمُصْطَلَحٍ يُونَانِيٍّ مُرْجِعٍ بَعْنِهِ لَكِنَّ الْمُرْتَجِمِينَ يُطْنِبَانِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مَفْهُومِهِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَتَتَوَلَّدُ عَنْ ذَلِكَ عِبَارَاتٌ إِطْنَائِيَّةٌ لِنَقْلِ الْمُصْطَلَحِ الْيُونَانِيَّ الْوَاحِدِ. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا النَّوْعَ الثَّانِيَّ يَخْتَلَفُ عَنِ النَّوْعِ الْأَوَّلِ فِي الْقَيْدِ الْمُرْجِعِيِّ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَةَ مِنَ الْعِبَارَاتِ فِيهِ تَشْتَرِكُ فِي الْمُرْجِعِ الْوَاحِدِ.

3-2 . الْعِبَارَاتُ الْإِطْنَائِيَّةُ غَيْرُ الْمَقْيَدَةِ :

النَّوْعُ الْأَوَّلُ تُمَثِّلُهُ إِذَنْ وَحَدَاتٌ عِبَارِيَّةٌ إِطْنَائِيَّةٌ، مُؤَلَّدَةٌ بِالترجمة، قَلِيلَةُ التَّوَاتُرِ، يَغْلِبُ عَلَيْهَا الْمِيلُ إِلَى تَوْضِيحِ الْوَاحِدَةِ الْمُعْجَمِيَّةِ أَوْ الْمُصْطَلَحِيَّةِ الْيُونَانِيَّةِ الْمُتَرْجَمَةِ مِيلًا يُوَدِّي إِلَى عَدَمِ الْاِكْتِفَاءِ بِالْمُقَابِلِ الْمُقْتَرَحِ - سِوَاءَ كَانَ عَرَبِيًّا أَوْ كَانَ يُونَانِيًّا مُقْتَرَضًا - بَلْ تُدْخَلُ فِي التَّرْجُمَةِ عَنَاصِرُ مُعْجَمِيَّةٍ أُخْرَى يُمْكِنُ اعْتِبَارُهَا "عَنَاصِرُ مُسَاعِدَةٍ"؛ مِنْهَا الْمُسْتَقَرُّ التَّوَاتُرُ وَمِنْهَا الْمَتَغَيِّرُ، وَمِنْ أَهَمِّ غَاذِجِ هَذَا النَّوْعِ فِي الْكِتَابِ الثَّانِي : الْأَوَّلُ تُمَثِّلُهُ وَحَدَاتٌ اسْمِيَّةٌ مُرْكَبَةٌ عَلَى مَا يُمْكِنُ تَسْمِيَتُهُ "نَوَاءً وَصْلِيَّةً" هِيَ أَدَاةُ الْوَصْلِ "الَّذِي" أَوْ "الَّتِي"، تُكُونُ فِي الْعَادَةِ نَوَاءً تَفْسِيرِيَّةً

تمثل صلة الوصل تفسيرها، يتقدمها في العبارة إما اسم مفردٌ معرفٌ وإما مركبٌ اسميٌّ قد يكون جملةً - وهو نادرٌ - وقد يكون شبه جملة، هو في الغالب اسمٌ نوعٍ أو اسمٌ جنسٍ يقوم بوظيفة "الواسم الدلالي" (semantic marker) ووظيفة المتضمن (hyperonym) ؛ وتتلوها صلة الوصل التي تكون إما جملة فعلية تنصدها عبارة "يُقالُ له" أو عبارة "يسمى" وتنتهي بالاسم الذي يُراد نقله - ويسميه "الاسم المرجع" - ويكون إما مقترضاً، أي على صورته اليونانية، وإما اسماً عربياً مُقابلاً يُعوض الاسم اليوناني، وهذا الاسم هو الاسم المرجع الذي يُلحَق من أجله إلى استعمال العبارة الإطنائية ؛ والنموذج الثاني يُختصر فيه العبارة فلا تتجاوز عناصرها الثلاثة : واسمٌ دلاليٌّ هو اسمٌ يكون اسم نوعٍ أو اسم جنسٍ، ثم صفةٌ تُعوضُ التواة الوصلية والمكون الفعلي من صلة الوصل، هي صفة المفعول "المسمى" إذا كان اسم الجنس أو اسم النوع مُذكرًا، و"المسمّاة" إذا كان الاسم ذاته مؤنثًا.

3-2-1. النموذج القائم على تواة وصلية :

هذا النموذج الأول ذو أشكال، منها الأربعة التالية :

(أ) الأول يُسميه شكلاً بسيطاً لأنه مُكوّن من [س + ن + و + م + ف + س أ]، حيث ترمز [س] إلى الاسم الواسم، و[ن و] إلى التواة الوصلية، و[م ف] إلى المكون الفعلي، و[س أ] إلى الاسم المرجع الذي يكون أعجمياً، وهو أكثر أشكال العبارات ظهوراً، وقد رأينا منه في النص الذي أوردناه في الفقرة (2-2) سبعة أمثلة منها الثلاثة التالية :

- (1) "النبات الذي يُقالُ له قِيخُورِيُون"، ترجمة لـ *kikhorion* (kikhorion).
- (2) "الشَّرَابُ الذي يُقالُ له إِيذِرُومَالِي"، ترجمة لـ *hudromélitos* (hudromélitos).
- (3) "السُّمُّ الذي يُقالُ له أَقُونِيْطُنْ"، ترجمة لـ *akoniton* (akoniton). وقد خُصّ هذا النباتُ السامُّ بمدخل مُستقلٍّ في الكتاب، ولم يذكّر له المترجمان مُقابلاً عربياً⁽⁴⁹⁾.

(49) مادته ماقطة من نصّ المقالات المطبوع (ط)، وهو في ص 91 و من النص المخطوط (خ)، ف 4 - 71 (و : 237/2، ف 4 - 76). على أن لترجمة هذا المصطلح شكلاً ثانياً يتكون فيه الاسم الواسم من اسم وصفة، وهو "الدواء القاتل الذي يُقالُ له أَقُونِيْطُونْ" - المرجع نفسه، ص 119، ف 1 - 142 (و : 115/1، ص 19، ف 1 - 126).

ومن أمثلة هذا الشكل أيضا :

- (4) "الدواء الذي يُقال له قِسّوس" ⁽⁵⁰⁾، ترجمة لمصطلح (kissos) κισσός.
(5) "الشجرة التي يُقال لها أفسِيَاقَثْنِي" ⁽⁵¹⁾، ترجمة لمصطلح (oxuakantha) ὄξυάκανθα ؛ وقد خُصَّ المصطلح في الكتاب بمادة مُستقلة وتُرجم بمقابل هو "أميرباريس" ⁽⁵²⁾.

(6) "الثَّوَالِيلُ التي يُقال لها إيلو" ⁽⁵³⁾، ترجمة لمصطلح (hêlous) ἡλούς، ومعنى المصطلح الحرفي "المسمار"، واحدها (hêlos) ἡλός أي "مِسمار"، وهو يُطلق على كل زيادة لحمية ثُولُولِيَّة في البدن تكون على شكل مِسمار ⁽⁵⁴⁾.

(7) "السَّئِيلُ الذي يُقال له نَارْدِين فِلِيطِيْقِي" ⁽⁵⁵⁾، ترجمة لمصطلح مُركَّب هو (Keltikê nardos) Κελτική νάρδος، ومعناه الحرفي "السَّئِيلُ السَّلْتِي"، أو "السَّئِيلُ القَلْطِي" إذا اتَّبَعْنَا رسم المصطلح بعروفيه اليونانية ؛ و"السَّلْتِي" (Celticus) حسب القراءة اللاتينية و"القَلْطِي" حسب القراءة اليُونَانِيَّة صفة نسبة إلى الشعوب القَلْطِيَّة أو السَّلْتِيَّة التي كانت تُعمر أوروْبَا العَرَبِيَّة.

(ب) والشكل الثاني لا يختلف عن الأول إلا في كون اسم الجنس أو النوع مُركَّباً من عنصرين : اسم وصفة؛ فهو متكوّن من [س + ص + ن + و + م + ف + س أ]، أي إن هذا الشكل يقوم على نَوَاة وَصْلِيَّة يسبقها مُركَّب اسمي متكوّن من اسم وصفة ويتلوها مكوّن فعلي واسم أعجمي يُكوّنان معاً صلة الوصل؛ ومن أمثلته :

- (8) "الدواء القاتل الذي يُقال له أفيْمَارُن" ⁽⁵⁶⁾، ترجمة لاسم نبات سَام قد خُصَّ بمدخل مُستقل في المقالة الرابعة هو (ephêmeron) ἐφήμερον ⁽⁵⁷⁾.

(50) المقالات الخمس، ص 18 ، ف 1-7 (و : 14/1 ، س 6، ف 1-10)

(51) المرجع نفسه، ص 87 ، ف 1-97 (و : 83/1 ، س 5 ، ف 1-90) .

(52) المرجع نفسه، ص 89 ، ف 1-100 (و : 85/1 ، ف 1-93) .

(53) المرجع نفسه، ص 138 ، ف 2-29 (و : 131/1 ، س 10 ، ف 2-28) ؛ وقد رسم المصطلح اليوناني في (ط) "هليقا" ، وأصلحناه من نص المقالات المخطوط (خ : 32 ظ ، ف 2-29) .

(54) قد فسر المصطلح في هامش نص المقالات المخطوط بما يلي : "إيلو المسمار، الواحد منها إيلس، ومعناه المسمار" ؛ وينظر DGF, p.898 .

(55) المقالات الخمس، ص 17 ، ف 1-6 (و : 12/1 ، س 22 ، ف 1-8) .

(56) المرجع نفسه، ص 103 ، ف 1-113 (و : 100/1 ، س 7 ، ف 1-106) .

(9) "الحيوان البري الذي يُقال له ميغالي" ⁽⁵⁸⁾، ترجمة لمصطلح *μυγαλή* (mugalê)؛ وقد خصّ هذا الحيوان بمادة مستقلة في المقالة الثانية ولم يُذكر له فيها مُقابلٌ عربيٌّ، لكنّه عُرِفَ في النصّ تعريفاً يبدو أنّه ليس من أصل الترجمة هو : "نوعٌ من الفأر" ⁽⁵⁹⁾.

(ج) والشكل الثالث يتكوّن فيه اسم الجنس أو النوع من ثلاثة عناصر، قد تكون [س + س + س] وقد تكون [س + ص + ص]، وأما بقية العناصر فهي التي رأيناها في الشكّلين السابقين : أي التّواة الوصلية [ن و]، والمكوّن الفعليّ [م ف]، والاسم الأعجمي المرجع [س أ]. ولنا من هذا الشكل مثالان :

(10) "اتساعُ ثقبِ الحدقة الذي يُقال له ستفلمتس" ⁽⁶⁰⁾، ترجمة لمصطلح *σταφυλώματος* (staphulômatos) الذي يعني ضرباً من الحُثيرات تُكوّن على قرنية العين ⁽⁶¹⁾.

(11) "شجرة الكُمثرى البري الذي يقال له أخراس" ⁽⁶²⁾، ترجمة لمصطلح *ἀκχράς* (akhras)، وقد خصّ في المقالة الأولى بمادة مستقلة ولم يُعطَ مقابلاً عربياً، لكن قيل عنه إنه "صنف من أصناف الكُمثرى البري" ⁽⁶³⁾، على أنه في المثال الذي ذكرناه هو "الكُمثرى

(57) المرجع نفسه، ص 341، ف 4 - 69 (و : 244/2، ف 4 - 84). وقد ترجم في (ط) بـ "إيرسا"، لكن هذه الترجمة لم ترد في نص المقالات المخطوط (ص 92، و : ف 4 - 78) بل ورد فيه ما ورد في (ط) محرّفاً في بداية المادة : "ومن الناس من يسميه إيرس بري" [في ط : "ومن الناس من يسميه إيردين"] ؛ ولم يذكر ديوسقوريدس في هذه المادة أن النبات من السمائم، لكنه حسب *DGF*, p.669 من النباتات السامة بالفعل.

(58) المرجع نفسه، ص 249، ف 3 - 23 (و : 31/2، س 7، ف 3 - 23).
(59) المرجع نفسه، ص 149، ف 2 - 67 (و : 142/1، ف 2 - 68، ولم يرد التفسير الذي ذكرناه في نص المقالات المخطوط (ص 34 ط، ف 2 - 59) بل فسّر في هامشه بتفسيرين : الأول هو "يقال إنه ابن عرس"، والثاني تعقيب على هذا التفسير : "نوع من الفأر، عروس الفأر، وعروس الفأر غير ابن عرس" ؛ ويسمى هذا الحيوان بالفرنسية *musaraigne*، والاسم من اللاتينية مركب من "inus" بمعنى "فأر" و "areneus" بمعنى "عنكبوت" - ينظر *DGF*, p. 1302.

(60) المقالات الخمس، ص 184، ف 2 - 105 (و : 179/1، س 13، ف 2 - 105) ؛ وقد كتب المصطلح في النص المطبوع "اتساع ثقب الحدقة التي يقال لها ستفلمتس"، برجوع الضمير على الحدقة ؛ وقد ورد في النص المخطوط (ص 43 و، ف 2 - 99) "اتساع ثقب الحدقة النوع الذي يقال له..."، وقد تتبعناه عند ابن البيطار في كتاب الجامع - وقد نقل نص ديوسقوريدس كاملاً - فوجدنا "اتساع ثقب الحدقة أعني الذي يقال له..." ينظر ابن البيطار المالقي : الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، 77/1 (سطر 25 - 26).

(61) ينظر *DGF*, p. 1785 ؛ والحُثيرات جمع حُثيرة، من حَثَرَت العين أي رمدت فغلظت وتولدت في أجفاتها حباً أحمر، ويقابل المفردة بالفرنسية *grumeau*.

(62) المقالات الخمس، ص 89، ف 1 - 100 (و : 85/1، س 8، ف 1 - 93).

(63) المرجع نفسه، ص 114، ف 1 - 129 (و : 109/1، ف 1 - 116).

الرَّيِّ" نفسه، وهو المقابل المعروف للمصطلح اليوناني بالفعل ⁽⁶⁴⁾؛ فالترجمان يَعْرِفَانِ أَنَّ "أخراس" هو "الكُمَثَرَى الرَّيِّ" لكنهما يَلْحَاقَانِ مع ذلك إلى العبارة الإطنائية في تَرْجُمَتِهِ.

(د) والشكل الرابع يُشَبِّه الشكل الأول، لكن فيه مُكوّنَا زائداً تُسمِّيهِ "مُكوّنَا تفسيريًا" لأن الغاية من ذكره هي الزيادة من توضيح المصطلح الأعجمي المرجع، وهو يَرِدُ في الحالات التي اسْتَخْرَجْنَاهَا جملةً حَالِيَةً يَتَصَدَّرُهَا واوُ الحال والضمير "هو"، وقد تكون الجملة جملةً اسميةً بسيطةً مشتملةً على اسم مرادف للاسم المرجع لأنه المقابل الطبيعيُّ له، وقد تكون جملةً مركبةً مشتملةً على مُضاف ومُضاف إليه يكوّنَانِ معاً مرادفًا للاسم المرجع لأنه المقابل الطبيعيُّ له أيضاً، وقد يَكُونُ المكوّن التفسيريُّ جملةً معقّدةً مشتملةً على جملة حالية ونواة وصلية ومكوّن فعلي واسم مرجع أعجمي جَدِيد. وإذن فإن هذا الشكل الرابع يَكُونُ على ثلاثة ضُرُوب :

الأول يكون فيه المكوّن التفسيريُّ جملةً اسميةً حاليةً بسيطةً، ومن أمثلته :

(12) "النَّبَاتُ الذي يُقالُ له ثومُس وهو الحَاشَا" ⁽⁶⁵⁾، والوحدة تَرْجَمَةُ للمصطلح اليوناني θύμος (thumos)، وله - كما يُلاحظ - مقابله العربي الذي وضعه له المترجمان، وهو "حَاشَا"، وهو المقابل الذي ورد له في موضعه من المقالات أيضاً ⁽⁶⁶⁾؛ كما أنه المصطلح المعروف المشهور المقابل للمصطلح اليوناني في كتب الأدوية المفردة العربية ⁽⁶⁷⁾. ولا شك أن سبب لجوء المترجمين إلى العبارة الإطنائية هو أن المصطلح العربي ما زال في وقتيهما يَسْتَمِدُّ مَرْجِعِيَّتَهُ من المصطلح اليوناني الذي يُقابله.

(13) "النَّبَاتُ الذي يُقالُ له بوقسُس وهو الشَّمَشَار" ⁽⁶⁸⁾، تَرْجَمَةُ لمصطلح πύξος (puxos)، ولم يُخَصَّ هذا النباتُ بمادة مُستقلة في المقالات، بل ذُكِرَ مرّةً واحدةً في مُقدِّمة الكتاب ⁽⁶⁹⁾، وقد وردَ في النصّ العربيّ منه برسم آخر ودون مُقابل عربيّ في عبارة إطنائية

(64) ينظر مثلاً ابن البيطار : تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 150 ، ف 1 - 124 .

(65) المقالات الخمس، ص 313 ، ف 4 - 9 (و : 175/2 ، ص 2 ، ف 4 - 9).

(66) المرجع نفسه، ص 256 ، ف 3 - 34.

(67) ينظر مثلاً ابن البيطار : الجامع ، 2/1 ب : 391/1 ت (ف 348) .

(68) المقالات الخمس، ص 281 ، ف 3 - 84 (و : 104/2 ، ص 3 ، ف 3 - 89) .

(69) المرجع نفسه، ص 11 (و : 5/1 ، ص 10).

أيضاً هي "الحَشَبُ الذي يُقالُ له فُكْسُس". على أن المصطلح قد عُرِبَ بعد القرن الثالث فيما يبدو إذ أصبح في كُتُب الأدوية المفردة "بقس" ؛ وأما مُقابله - "الشمشَار" - ففارسيّ (70).

والضربُ الثاني ثُكونُ فيه الجملةُ الحالية جملةً اسميةً مُركبةً مُشتملةً على مُضافٍ ومُضاف إليه، ومثاله :

(14) "الشَّرَابُ الذي يُقالُ له قَدْرِينُوس، وهو شَرَابُ السَّرَو" (71)، ترجمةً لمصطلح (kedrinos) κέδρινος، و"شَرَابُ السَّرَو" المذكورُ في العبارة هو المقابلُ المقترَحُ لمصطلح "قَدْرِينُوس" اليُونانيّ، وهو مأخوذٌ من (kedros) κέδρος الذي نُقله المترجمان هنا بـ"السَّرَو"، رَغْمَ أَنَّ "السَّرَو" عندهما هو المقابلُ لمصطلح (kyparissos) κυπάρισσος (72)؛ وأما "قاذُرس" - وهو ذائهُ (kedros) κέδρος - فقد تُرجماه بمصطلحٍ آخرَ هو "الشَّرِين" (73)، وهو المقابلُ المعروف له في كُتُب الأدوية المفردة العربية.

والضربُ الثالث يتكوّن من عَبارَتَيْنِ إطنائيتين، ثانيتهما تُفسّرُ للمصطلح الأعجميّ المرجع الذي تنتهي به العبارة الأولى ؛ أي إنّ المكوّن التفسيريّ في هذا الضرب جملةٌ مُعقدة مشتملةٌ على جملةٍ حاليةٍ ونواةٍ وصليةٍ ومكوّنٍ فعليّ واسمٍ مرجعٍ أعجميٍّ جديد. فقد فسّرت العبارةُ الإطنائيةُ إذن بعبارةٍ إطنائيةٍ أخرى. ومثاله :

(15) "الشَّرَابُ الذي يُقالُ له الأَطِينُوس وهو شَرَابُ الشَّجَرَةِ التي يُقالُ لها الأَطي" (74)، ترجمةً لمصطلح (clatinos) ἐλάτινος ؛ وقد يَكونُ للمترجمين في الحقيقة عذرهما في هذا "الإطناب المضاعف" في هذه العبارة، لأنّ المصطلح الأعجميّ المرجع الثاني - "الأَطي" (clatê) ἐλάτη - الذي أخذَ منه المصطلحُ المرجعُ الأوّل، له في اليونانية

(70) ينظر إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي ، 502/2 - 503 (ف 1191).

(71) المقالات الخمس، ص 390 ، ف 5 - 30 (و : 25/3 ، س 17 ، ف 5 - 36).

(72) المرجع نفسه، ص 78 (ف 1 - 78) ؛ وينظر النص المخطوط (خ) أيضا ؛ 19 و - 19 ظ (ف 1 -

74) ؛ ومن المصطلح اليوناني أتى الاسم الفرنسي "cypres".

(73) المرجع نفسه، ص 80 (ف 1 - 81) ؛ وتتنظر (خ) أيضا ، 19 ظ (ف 1 - 77).

(74) المرجع نفسه، ص 390 ، ف 5 - 30 (و : 25/3 ، س 18 ، ف 5 - 36).

مَفْهُومَانِ نَبَاتِيَّانِ (75) : الأول هو الدلالة على تَوْعٍ مِنْ شَجَرِ الصَّنَوْبَرِ، وهذا هو الذي عناه ديوسقوريدسُ هنا إذ تحدّثَ عن الشرابِ المتخذِ منه، لكنّه لم يَخُصَّ النباتَ ذاته عادةً مستقلةً في المقالات ؛ والمفهوم الثاني هو "الثمر" الذي يكون في جوفِ الكُفْرَى، أي اللبُّ الذي يوجدُ داخل وعاءِ طلع النخل الذي يُسمّى "الكُفْرَى"، واسمه بالعربية "الطبيّع" (76)، وقد خَصَّه ديوسقوريدسُ بفقرة في مادّة "فينقس" (φοῖνιξ ἑλατη phoenix) (elate)، أي "قشرُ الكُفْرَى" (77) ؛ فالدافع إلى الإطنابِ إذن هو الخشبة من اللبس.

3-2-2. النموذج القائم على نواة وصفية :

نُشِبِ النواة الوصفية في مركزيتها في هذا النموذج الثاني النواة الوصلية في النموذج الأول ؛ وهذه النواة هي صفةُ المفعول "المسمّى" صفةً للمُسمّى المذكّر أو "المسمّاة" صفةً للمُسمّاة المؤنثة تعوّضُ في هذا النموذج الثاني النواة الوصلية "الذي" أو "التي" والمكوّن الفعلي الذي يليها في النموذج الأول ؛ والمكوّن الفعلي الذي تُعوّضانه هو في الأصل "يُسمّى" أو "تُسمّى"، وهو مكوّن لم يظهر في الأمثلة التي ذكرناها لأنّ الفعل الذي استعمل فيها هو "قال" في "يُقالُ له" أو "يُقالُ لها"، على أنّ "يُسمّى" و"تُسمّى" قد استعملّا أيضاً في بعض العبارات كما سنرى فيما يلي من هذا البحث (78) ؛ وقد فضّل المترجمان استعمالَ صفةِ المفعول "المسمّى" و"المسمّاة" على استعمالِ صفةِ "المقول" له" أو "المقول لها" من "يُقالُ له" و"يُقالُ لها" ليُسرَ الاستعمال الأول وبساطته. ولم نجدُ لهذا النموذج الثاني أكثرَ من شكلين اثنين في العبارات التي استخرجناها من الكتاب ؛ وهما :

(أ) الأول يتكوّن من اسم ثم نواة وصفية ثم اسم أعجمي مرجع ؛ ومن أمثلته :

(75) ينظر DGF, p. 640 .

(76) ينظر أبو حنيفة الدينوري : كتاب النبات، 244/2 (ف 961) .

(77) المقالات الخمس، ص 107، ف 1 - 117 ؛ وينظر ابن البيطار : الجامع، 74/4 - 75 ب، 186/3 ت (ف 1955).

(78) تنظر في ما يلي في نص البحث الأمثلة 22، 30، 33، 38، 39.

(16) "القُولَنْجُ الْمَسْمَى إِيْلَاؤُس" ⁽⁷⁹⁾، ترجمة لـ εἰλαός (eilaios)، وهو نوع من القُولَنْج حَادَّ ⁽⁸⁰⁾.

(17) "الْوَجَعُ الْمَسْمَى صُنْخْرِيْمَنُوس"، ترجمة لـ συγχριόμενος (sunkhriomenos) ⁽⁸¹⁾.

(18) "الطَيْرُ الْمَسْمَى سُوْقَلِيدِس" ⁽⁸²⁾، ترجمة لـ συκαλλίδες (sukallides)، وأصل اسم هذا الطائر (sukallis) συκαλλίς، وهو "عَصْفُور التَّيْن" (bec - figue) ⁽⁸³⁾.
على أن الاسم المرَّجَع قد يكون المقابلَ العربيَّ الذي يُعْرَضُ في العبارة الاسمُ الأعجمي، ومثاله :

(19) "الْحَيَوَانُ الْمَسْمَى أَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعِينَ" ⁽⁸⁴⁾، ترجمة لمصطلح πολύπους (polupūs)، والمعنى الحرفي للمصطلح هو "كثير الأرجل"، وهو يدلّ في اليونانية على حيوانين : على الحشرة المسماة بالعربية "أم أربع وأربعين" أو "حريش"، وعلى الأخطبوط ⁽⁸⁵⁾.

(ب) والشكل الثاني يكون فيه اسم الجنس أو النوع مُركَّبًا من عنصرين، قد يكونان اسمين وقد يكونان اسما وصفة ؛ أما التَّوَادُّ الوصفية والاسم المرَّجَع فيبيان على ما هما عليه في العبارة. ومثاله :

(79) المرجع نفسه، ص 55 ، ف 1 - 52 (و : 52/1 ، ص 25 ، ف 1 - 56) ؛ وقد ورد المصطلح اليوناني بالثين أيضا في : "القُولَنْجُ الْمَسْمَى إِيْلَاؤُس" - المرجع نفسه، ص 99 ، ف 1 - 111 (و : 96/1 ، ص 17 ، ف 1 - 104). على أن هذا التعبير في الرسم قد يكون من عمل التَّسَاخ.

(80) ينظر DGF, p.588.

(81) المقالات الخمس، ص 136 ، ف 2 - 25 (و : 129/1 ، ص 15 ، ف 2 - 24). ولم نعثَر على المصطلح في DGF.

(82) المرجع نفسه، ص 145 ، ف 2 - 54 (و : 138/1 ، ص 11 ، ف 2 - 56).

(83) ينظر DGF, p.1816.

(84) المقالات الخمس، ص 370 ، ف 4 - 29 (و : 334/2 ، ص 15 ، ف 4 - 128) ؛ وقد ورد بـ "يقال له" أيضا في عبارة "الحيوان الذي يقال له أربعة وأربعين" - المرجع نفسه، ص 133 ، ف 2 - 15 (و : 126/1 ، ف 2 - 14).

(85) ينظر DGF, p.1597. على أن التسمية المشهورة للحشرة المسماة "أم أربع وأربعين" في اليونانية هي (skolopendra) σκολόπενδρα -- ينظر DGF, p.1763 ، وقد ذكر منه ديوسقوريدس النوع البحري وسماه باليونانية σκολόπενδρα θαλασσία (skolopendra thalassia) -- ينظر المقالات الخمس، و : 126/1 ، ف 2 - 14 ؛ ط : ص 133 ، ف 2 - 15 ، وفيها "سالامندريا اسقولوبندرا". وينظر أيضا : ابن البيطار : تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 160 (ف 2 - 14).

(20) القُرْحَةُ الخبيثةُ المسماةُ غنقرانًا، تَرْجَمَةُ لمصطلح γάγγραινα (gangraina)

(86).

(ج) والشكل الثالثُ يُشبه الشكلَ الرابعَ من النوع الأول باشتِماله على "مُكوّن تفسيري"، ولنا منه ضربان : الأولُ يُشبه الضربَ الثاني من الشكل الرابع الذي أشرنا إليه من حيث اشتمالُ المكوّن التفسيري فيه على جملةٍ حالّية هي جملةٌ اسميّة مركّبةٌ مكوّنة من مُضافٍ ومُضافٍ إليه، ومثاله :

(21) "الدُهْنُ المسَمّى قِيقَيْنٌ وهو دُهْنُ الخِرْوَع" (87)، ترجمة لمصطلح kikinon elaion

(kikinon elaion)، و"دهن الخروع" هو المعنى الحرفي لـ "قِيقَيْنٌ"، فهو إذن المقابل الطبيعي للمصطلح المرجع.

والضربُ الثاني مثل الضربِ الثالث من الشكل الرابع المشار إليه لأنّه يتكوّن مثله من عَبارَتَين إطنائيتين، ثانيتهما تُفسّرُ للمصطلح الأعجمي المرجع الذي تنتهي به العبارة الأولى ؛ أي إنّ المكوّن التفسيري في هذا الضربِ جملةٌ مُعقّدة مشتملةٌ على جملةٍ حالّية ونواةٍ وصليّة ومكوّن فعليٍّ ومركّبٍ اسميٍّ إضافيٍّ، لكنّ هذا الاسمُ المركّب في هذه الجملة الثانية ليس المصطلح العربيّ المقابل للمصطلح الأعجمي المذكور في الجملة الأولى، بل هو اسمٌ لأحدِ أجزاءِ النبات الذي يحمِلُ الاسمُ المرجع، وهو ثمرة. فالاسمُ الأعجمي الذي يُرادُ توضيحه بالعبارة الإطنائية يُفسّرُ بتعيين اسم أحدِ أجزائه ؛ لكنّ هذا الضربُ يختلفُ بعنصره الأول عن الضربِ الثالث المذكور : فإنّ الاسمَ المتضمّن - أي اسم الجنس - الذي ينتمي إليه المسمّى الذي يحمِلُ الاسمُ الأعجمي المرجع ليس اسماً مُفرداً بل هو متكوّن من أربعة عناصرٍ هي [س + أ + س + س]، أي اسمٌ فأداةٌ ثم اسمان بعدها. ومثاله :

(22) "النوعُ من شَجَرِ الصَّنَوْبَرِ المسَمّى بِبِطُس، وهو الذي يُسمّى حَمْلُهُ" (88) قَضْمٌ

قَرْنِش" (89)، ترجمة لمصطلح (pituos) πιtuos. فالعبارة الإطنائية في هذا الضربِ إذن تُفسّرُها عبارةٌ إطنائية أخرى.

(86) المقالات الخمس، ص 375، ف 3-5 (و : 3/3، س 18، ف 3-5).

(87) المرجع نفسه، ص 359، ف 4-113 (و : 306/2، س 3، ف 4-161).

3-3 . العِبَارَاتُ الإِطْنَابِيَّةُ الْمَقْيَدَةُ مَرْجِعِيَا :

وهذا النوعُ كما ذَكرنا من قَبْلُ تَرْتَبِطُ فِيهِ الْعِبَارَةُ بِمَصْطَلَحِ يُونَانِيٍّ بَعِيْنِهِ يَتَكَرَّرُ ذِكْرُهُ فِي الْكِتَابِ مُتْرَجِّمًا ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُتَرَجِّمَ الْحَادِثَ يُؤَلِّدُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَتَكَرَّرُ فِي الْكِتَابِ مُصْطَلَحَاتٍ يَسْتَعْمِلُهَا وَيَتَقَيَّدُ بِهَا فِي كَامِلِ التَّرْجُمَةِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ عَوْنًا لِلْقَارِئِ - وَخَاصَّةً إِذَا كَانَ الْكِتَابُ مِنْ نَوْعِ الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ، طَبِيبًا صِيدَلِيًّا - عَلَى إِدْرَاكِ الْمَفَاهِيمِ وَتَرْسِيخِهَا فِي ذَهْنِهِ ثُمَّ فِي ثِقَافَتِهِ، لِتَرْسُخِ الْمَصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَرْتَبِطُ بِهَا فِي الْاسْتِعْمَالِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ لِلْمُتَرَجِّمِينَ مُصْطَلَحَاتِهَا الْمَوْلُودَةَ الْمُسْتَقَرَّةَ فِي الْاسْتِعْمَالِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَوَاتُرُهَا فِي الْكِتَابِ، وَمِنْ أَمَثَلِهَا مُصْطَلَحَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمَصَابِيْنِ بِأَمْرَاضٍ، مِنْ نَوْعِ "الْمَطْحُولُونَ" ⁽⁹⁰⁾ وَهُمْ الْمَصَابِيُونُ بِمَرَضِ الطَّحَالِ، تَرْجُمَةُ لـ σπληνικοίς (splênikois) ؛ وَ"الْمُخْبُونُونَ" ⁽⁹¹⁾، وَهُمْ الْمَصَابِيُونُ بِـ "الْحَبْنِ"، وَهُوَ دَاءٌ يَكُونُ فِي الْبَطْنِ، يَعْظُمُ مِنْهُ وَيَرْمُ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بِـ "الْإِسْتِسْقَاءَ"، تَرْجُمَةُ لـ (hydrôpikois) ὑδρωπικοίς ؛ وَ"الْمُنْقَرَسُونَ" ⁽⁹²⁾، وَهُمْ الْمَرَضَى بِالنَّقْرِسِ، وَهُوَ مَرَضٌ يَحْدُثُ فِي مَفَاصِلِ الْقَدَمِ وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي إِهَامِهَا، تَرْجُمَةُ لـ ποδαγρικούς (podagrikûs). وَكُلُّ هَذِهِ الْمَصْطَلَحَاتِ صِفَاتٌ لِلْمَفْعُولِ قَدْ اشْتَقَّتْ مِنْ أَسْمَاءٍ يُسْتَعْمَلُ مِنْ اثْنَيْنِ مِنْهَا الْفِعْلُ لَازِمًا هُمَا "حَبْنٌ" وَالْفِعْلُ مِنْهُ "حَبِنٌ" وَالصَّنْفَةُ "حَبِنٌ"، وَ"طَحَالٌ" وَالْفِعْلُ مِنْهُ "طَحَلٌ" وَالصَّنْفَةُ مِنْهُ "طَحِلٌ" ⁽⁹³⁾، وَأَمَّا "نَقْرِسٌ" فَلَا فِعْلَ لَهُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَتِ الصِّفَاتُ فِي الْجَمْعِ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهَا

(88) فِي الْأَصْلِ - (ط) - "جَمْلَةٌ" بِالْجِيمِ وَالنَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ فِي آخِرِهِ، وَالْإِصْلَاحُ مِنْ نَصِّ الْمَقَالَاتِ الْمَخْطُوطِ : ص 103 وَ (ف 4 - 165).

(89) الْمَقَالَاتُ الْخَمْسُ، ص 364 ، ف 4 - 116 (و : 314/2 ، س 5 ، ف 4 - 165).

(90) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، يَنْظُرُ مِثْلًا : ص 12 ، ف 1 - 1 (و : 7/1 ، س 3 ، ف 1 - 1) ؛ 31 ، ف 1 - 21 (و : 1/1 ، 28 ، س 13 ، ف 1 - 24) ؛ 151 ، ف 2 - 69 (و : 145/1 ، س 17 ، ف 2 - 70) ؛ 189 ، ف 2 - 112 (و : 1/1 ، 187/1 ، س 5 ، ف 2 - 112).

(91) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، يَنْظُرُ مِثْلًا : ص 98 ، ف 1 - 109 (و : 94/1 ، س 21 ، ف 1 - 102) ؛ 189 ، ف 2 - 112 (و : 187/1 ، س 4 ، ف 2 - 112) ؛ 224 ، ف 2 - 170 (و : 239/1 ، س 2 ، ف 2 - 171) ؛ 225 ، ف 2 - 171 (و : 239/1 ، س 20 ، ف 2 - 172).

(92) الْمَرْجِعُ نَفْسُهُ، يَنْظُرُ مِثْلًا : ص 25 ، ف 1 - 12 (و : 21/1 ، س 14 ، ف 1 - 15) ؛ 78 ، ف 1 - 77 (و : 73/1 ، س 19 - 20 ، ف 1 - 73) ؛ 98 ، ف 1 - 109 (و : 94/1 ، س 19 ، ف 1 - 102) ؛ 100 ، ف 1 - 111 (و : 96/1 - 97 ، ف 1 - 104).

(93) وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ "طَحَلَهُ يَطْحَلُهُ طَحْلًا وَطَحْلًا فَهُوَ مُطْحُولٌ : أَصَابَ طَحَالَهُ" (573/2 ، طَحِلَ)، فَلَيْسَ لَطَحِلَ الْمُتَعَدِّي هَذَا مَعْنَى طَحِلَ اللَّازِمِ .

المفرد. ولكن في الكتاب مصطلحات أخرى كثيرة قد نقلها المترجمان باكثر من ترجمة واحدة، وتلك الترجمات عبارات إطنائية رغم أنها مَحيلة إلى مراجع مُحَدَّدة المفاهيم دقيقة، ولذلك عدَدناها عبارات مُقَيَّدة مَرَجِعِيًا، لأن المصطلحات المراجع التي تتعلق بها ذات نواتر في الكتاب. وهذا النوع الثاني هو المحسم لخاصية "التغير والتبدل" التي كنا اعتبرناها مُمَيَّزة للعبارات الإطنائية. وقد اخترنا ثمانية مصطلحات يونانية للنظر في العبارات الإطنائية التي تُرجمت بها. ويمكن تقسيم هذه العبارات إلى ثلاثة ضروب : (1) عبارات تُرجمت بها مصطلحات يونانية مراجع قد ذكر لها المترجمان مُقابلاً عربياً ؛ (2) عبارات تُرجمت بها مصطلحات يونانية مراجع لم يجد لها المترجمان مُقابلاً عربياً فاقترضاها ؛ (3) عبارات تُرجمت بها مصطلحات يونانية مراجع ليس لها مُقابلٌ عربي ولم تقتض. ولم تقتض.

3-3-1. عبارات تُرجم مصطلحات ذات مُقابل عربي:

ولنا من هذا الضرب ثلاثة نماذج من العبارات التي وردت في نص الكتاب إطنائية رغم أن المترجمين قد ذكروا لها - في العبارة الإطنائية نفسها - مقابلها العربي.

(أ) النموذج الأول هو ترجمة مُصطلح (kēria) κρία، وله في اليونانية معنيان : الأول هو "شمع العسل"، أي عسل النحل ما دام لم يُعَصَّر من شمع، وهو المعروف بـ "الشهد" ؛ والثاني هو "قَرَحٌ مُتَشَعَّبٌ" تصحبه رطوبة شبيهة بالعسل⁽⁹⁴⁾، وهذا المعنى هو المقصود في النموذج ؛ وقد نقله المترجمان بمعناه الحرفي ، فقابلاه بمصطلح "شهد" ؛ لكنهما - رغم وجود المُقابل الصريح له - نقلاه بثلاث عبارات إطنائية : الأولى متواترة، والثانية والثالثة نادرتان، وهي :

(23) "القروح التي يُقال لها الشَّهْدُ"⁽⁹⁵⁾.

(24) "الصنف من القروح التي يُقال لها الشَّهْدُ"⁽⁹⁶⁾، بزيادة "الصنف من" إلى

العبارة.

(94) ينظر DGF, p. 1088.

(95) المقالات الخمس، ص 182 ، ف 2- 103 (و : 177/1 ، من 10 ، ف 2- 103) ؛ ص 203 ، ف 2- 36 ؛ (و : 207/1 ، من 8 ، ف 2- 135) ؛ ص 212 ، ف 2- 155 (و : 222/2 ، من 4 ، ف 2- 155) ... إلخ

(25) "القُرُوحُ التي تُسِيلُ منها رُطوبَةٌ شَبِيهَةٌ بِالْعَسَلِ" (97) ؛ وقد استمدَّ المترجمان العبارة هنا من المادة التي تسيل من القروح، فقَامَتِ العبارةُ كُلُّهَا مَقَامَ الاسمِ المرجعِ الذي غُيِبَ.

(ب) والنموذج الثاني هو تَرْجُمَةُ المصطلح اليوناني θύμος (thumos) ؛ وهو مصطلحٌ مُشْتَرَكٌ لَأنه يَعْنِي الثَّبَاتَ المسمَّى بالعربية "حَاشًا" الذي سَبَقَ في المثال (12)، و"زائدةٌ لَحْمِيَّةٌ" تكون في البدن (98) ؛ هي ثُلُولٌ كبيرُ الحجم، يُشَبَّه في شكله الثَّوْتُ، ولذلك سماه الأطباءُ العربُ في عَصْرِ حُنَيْنٍ واصْطَفَيْنَ كما يَتَبَيَّن من المثال (26) التالي بـ "الثَّوْتُ" (99). وَرَغْمُ وُجُودِ "الثَّوْتُ" مُقَابِلًا معروفًا متداولًا للمصطلح اليوناني في عصر المترجمين فقد نقلناه بأَرْبَعِ عباراتٍ إطنائيةٍ تَظْهَرُ في الأمثلة الأربعة التالية :

(26) "اللَحْمُ الزَّائِدَةُ فِي الْأَبْدَانِ التي يُقَالُ لَهَا بِالْيُونَانِيَّةِ ثُومُشٌ وَتُسَمَّىهَا الْأَطْبَاءُ بالعربية الثَّوْتُ" (100).

(27) "اللَحْمُ الزَّائِدُ الذي يُقَالُ لَهُ الثَّوْتُ" (101).

(28) "الثَّوْتُ الصُّلْبُ الذي يُقَالُ لَهُ ثُومُشٌ" (102).

(29) "اللَحْمُ النَّاتِي الذي يُقَالُ لَهُ ثُومُشٌ" (103).

(96) المرجع نفسه، ص 182، ف 2 - 103 (و : 177/1، س 10، ف 2 - 103). على أن "الشَّهْد" قد أصبح "الشَّهْدِيَّة" عند ابن البيطار في كتاب الجامع، 91/1، سطر 10 (مادة "بزر الكتان").

(97) المقالات الخمس، ص 123، ف 1 - 145 (و : 119/1، س 19، ف 1 - 128).

(98) ينظر DGP, p.948.

(99) ذكر أبو القاسم الزهراوي في كتاب التصريف لمن عجز عن التأليف "الثَّوْتُة" (ص 410) ضمن أمراض العين وقال "هو ورمٌ صُلْبٌ جاس يشبه الثَّوْتُة في شكلها، إذا ابتدأ هذا الورم أولاً احمرَّ منه الجفن ثم يَسْوَدُّ حتى يصير قرحةً سمجةً" ؛ وينظر R. Dozy : *Supplément aux dictionnaires arabes*, 1/154 نقلاً عن ابن البيطار في مادة "سمك" (كتاب الجامع، 32/3) حيث ذكر عن السمك المسمى "سماريس" - وهو "السردين" - نقلاً عن ديوسقوريدس في هذه المادة نفسها "ويقلع اللحم الزائد في الأبدان الذي يقال له في اليونانية ثُومو [= ثومش] وتسميه الأطباء بالعربية الثَّوْتُ [في الأصل البوث]".

(100) المقالات الخمس، ص 138، ف 2 - 29 (و : 131/1، س 10، ف 2 - 28)، وفي النص المطبوع "اللحم الزائد في الأبدان التي يقال لها ..."، وقد أصلحنا النص من (خ) : ص 32، ف 2 - 29.

(101) المرجع نفسه، ص 166، ف 2 - 77 (و : 160/1، س 16، ف 2 - 78) ؛ وص 168، ف 2 - 77 (و : 162/1، س 17، ف 2 - 80).

(102) المرجع نفسه، ص 260، ف 3 - 43 (و : 58/2، س 16، ف 3 - 45).

(103) المرجع نفسه، ص 362، ف 4 - 115 (و : 311/2، س 7، ف 4 - 164).

فاللحمُ يكون حيناً "زائداً" وحيناً آخر "نائماً"، و"اللحمُ الزائدُ" يُصبح "نتوّاً" [أي نتوءاً] صلباً، و"ثومش" و"ثوت" يتبادلان الظهورَ في العبارة ؛ ولا شك أنه يصعبُ على غير المتخصص أن يدرك أن العبارتين (27) "اللحمُ الزائدُ الذي يُقال له الثوت" و(28) "النتو الصلب الذي يُقال له ثومش" عبارتان مترادفتان تُرجعان إلى مصطلح مرجعٍ واحد.

(ج) والنموذج الثالث هو ترجمة مصطلح $\mu\rho\rho\eta\kappa\iota\alpha\iota$ (murmékiai) ومعناه الأصلي "النملي" لأنه مشتق من $\mu\rho\rho\mu\epsilon\varsigma$ (murmex) وهو "النمل" ، لكنه يُطلق على ضربٍ من الثآليل التي يصحبها أكل (démangeaison) يشبه ديبب النمل⁽¹⁰⁴⁾ ؛ وقد نقله المترجمان بمقابل عربي هو "نملية"، لكنهما لم يحافظا على استعماله بل أوردّا المصطلح مقترضاً أيضاً ورسماء "مرميقيا" حيناً و"مرمافيا" أو "مرمقيا" في بعض المواضع، كما ترجماه بـ "شيء شبيه بدبيب النمل". والصيغ التي وردت عليها العبارات الإطنائية التي تُرجم بها المصطلح ست :

- (30) "الثآليل التي تُسمى مرميقيا"⁽¹⁰⁵⁾.
- (31) "الثآليل التي يُقال لها مرميقيا"⁽¹⁰⁶⁾.
- (32) "الثآليل المسماة مرمقيا"⁽¹⁰⁷⁾.
- (33) "الثآليل التي تُسمى بالثيونائية النملية"⁽¹⁰⁸⁾.
- (34) "الثآليل التي يُقال لها النملية"⁽¹⁰⁹⁾.
- (35) "الثآليل التي يعرضُ معها شيء شبيه بدبيب النمل"⁽¹¹⁰⁾.

(104) ينظر DGF, p. 1306.

(105) المقالات الخمس، ص 122، ف 1 - 144 (و : 119/1، ص 2، ف 1 - 128).

(106) المرجع نفسه، ص 260، ف 3 - 43 (و : 58/2، ص 16، ف 3 - 45).

(107) المرجع نفسه، ص 373، ف 5 - 1 (و : 2/3، ص 3، ف 5 - 1).

(108) المرجع نفسه، ص 147 - 148، ف 2 - 62 (و : 141/1، ص 14، ف 2 - 64).

(109) المرجع نفسه، ص 228، ف 2 - 174 (و : 243/1، ص 13 - 14، ف 2 - 175).

(110) المرجع نفسه، (خ) ص 102 و، ص 21، ف 4 - 158 (و : 311/2، ص 7، ف 4 - 164) ؛ وقد سقطت المادة التي وردت فيها من نص المقالات المطبوع (ط).

وإذن فإن النماذج الثلاثة من العبارات التي نُقلت بها مصطلحات ذات مقابل عربيّ قد تَأرجَح فيها المترجمان بين الأخذ بالمصطلح اليوناني مقترضاً والأخذ بعقابه العربيّ ؛ ورَغَم وجود المقابل العربيّ فقد أشرَكَا في نقل المصطلحات الثلاثة ثلاثَ عشرةَ عبارةً إطنائيةً.

3-3-2. عباراتٌ تُترجمُ بالاقتراضِ مُصطلحاتٍ لا مُقابل لها :

وهذا الضربُ يُحتَفَظُ فيه بالمصطلح اليوناني المرجع في العبارات الإطنائية، فتكونُ العبارة ضرباً من الشرح أو التفسير له. وقد وجدنا من هذا الضرب نموذجاً واحداً يتكرر، هو ترجمة مُصطلح λευκώματα (leukōmata)، والأصل فيه λευκώμα (leukōma)، الدالّ على بقعة بيضاء تُصيبُ القرنية في العين نتيجة جرح أو تقرُّح⁽¹¹¹⁾. وهو يُكتبُ "لوقوما" أحياناً، و"لوقوماتاً" أحياناً أخرى، دون تقيّد برسم واحدٍ له. ويشتملُ هذا النموذجُ على ستة أشكالٍ من العبارات ، تُظهرها الأمثلة التالية :

(36) "القرحةُ التي يُقال لها [لوقوماتاً]"⁽¹¹²⁾.

(37) "القرحةُ التي يُقال لها لوقوما التي تكون في العين"⁽¹¹³⁾.

(38) "القرحُ الذي يُسمّى لوقوما العارضُ في العين"⁽¹¹⁴⁾.

(39) "قروحُ العين التي تُسمّى لوقوما"⁽¹¹⁵⁾.

(40) "الأثرُ العارضُ في العين الذي يُقال له لوقوما"⁽¹¹⁶⁾.

(41) "الأثرُ الأبيضُ الذي يُقال له [لوقوما] قوما العارضُ في العين"⁽¹¹⁷⁾.

(111) ينظر DGF, p.1185 : DTTM, p.734 ، ولم يذكر هذا المرجع المفهوم المرضي للمصطلح بل ذكر طريقتي كتابته وفسره بـ"لوحة مطلية باللون الأبيض تكتب عليها أسماء القضاة والمبشرين، إلخ".

(112) المقالات الخمس، ص ص 220 - 221 ، ف 2 - 165 (و : 233/1 ، س 2 - 3 ، ف 2 - 166).

(113) المرجع نفسه، ص ص 147 - 148 ، ف 2 - 62 (و : 141/1 ، سطر 14 ، ف 2 - 64).

(114) المرجع نفسه، ص 132 ، ف 2 - 13 (و : 126/1 ، س 12 ، ف 2 - 12).

(115) المرجع نفسه، ص 280 ، ف 3 - 79 (و : 101/2 ، س 14 ، ف 3 - 84).

(116) المرجع نفسه، ص 350 ، ف 4 - 93 (و : 263/2 ، س 7 ف 4 - 110).

(117) المرجع نفسه، ص 426 ، ف 5 - 94 (و : 83/3 ، س 2 ، ف 5 - 112). وقد كتب المصطلح في (ط) "قوما" فقط.

فهذا المرضُ الذي يصيبُ القرنيةَ في العين يكون "قَرْحًا" (ulcère) أو "قَرْحَةً" أو "قُرُوحًا"، و"أَثَرًا" (cicatrice)، و"أَثَرًا أَيْضًا" ؛ وقد ذكره حنين في كتاب العشر مقالات في العين في أكثر من موضع وسمّاه باليونانية "أَلْقُوسٌ لُبُوقُومًا" (hēlkūs) (leukōma) وسمّاه بالعربية "أَثَرًا" - وهو أَثَرٌ غَلِيظٌ غَائِرٌ (118) - وترجمه في موضع آخر بـ "البياض"، وهو هنا غيرُ "الأثر" لقوله "الأثرُ والبياضُ يُعالجُ كلاهما بكلِّ ما يحلُو ويُتَقَي" (119) ؛ وقد تُرجمه في موضع ثالثٍ بمصطلح جامعٍ للأثر والبياض معًا هو "بياضُ آثارِ القُرُوح" (120) : فقد أورده إذن مُقترضًا، وترجمه بـ "الأثر"، وبـ "البياض"، وبـ "بياضِ آثارِ القُرُوح" ؛ كما ذكرَ هذا المرضَ في كتابٍ له آخر هو "كتاب المسائل في العين" وسمّاه "البياضِ العارضِ في القرنية" (121). والتسمياتُ العربيةُ الأربعُ المذكورة هي مصطلحاتٌ حقيقيةٌ وليست هي بالعبارة الإطنائية مثلما رأينا في ترجمة المقالات الخمس.

3-3-3. عبارات تُترجمُ مصطلحات لا مُقابل لها ولم تقتضِ :

وهذا الضربُ لا يُحتَفَظُ فيه بالمصطلح اليوناني المرجع، بل يُحتَفَظُ بالاسم المتضمّن أي الواسم الدلالي متصدّرًا للعبارة التي تتكوّن أساسًا من شَرَحِ المصطلح اليوناني المرجع انطلاقًا من مفهومه اللغوي العام أو من وصفِ الحالة التي يكون عليها الشيء أو الموجود الذي يُحيلُ إليه المصطلح. ولذلك فإنَّ العبارة في هذا الضرب لا تقومُ على ما قامت عليه في الضربين السابقين من مُصطلحات يونانية مراجع - سواء كان المصطلح ذا مُقابلٍ عربيٍّ

(118) حنين بن إسحاق: العشر مقالات في العين، ص 136 (سطر 19)، وص 64 في الترجمة، ص 26.
(119) المرجع نفسه، ص 188، س 1 ؛ وص 119 في الترجمة، ص 30، وقد ترجمه مايرهوف إلى الانجليزية بـ "white specks".

(120) المرجع نفسه، ص 216، س 5 ؛ وص 147 في الترجمة، ص 9، وقد ترجمه مايرهوف هنا بـ "white scars"، أي "الأثار البيضاء".

(121) حنين بن إسحاق : كتاب المسائل في العين، ص 41 (سطر 15)، وتنتظر ترجمة الكتاب الفرنسية، ص 101، س 16. وقد انتهى الأطباء العرب إلى التفريق بين نوعين من هذا المرض دون أن يخلصوا من بعض الاضطراب في التحديد. فقد سمّاه أبو منصور القمري في كتاب التنوير (ص 20، ف 35) بـ "البياض" وعرفه بـ "أثر القرح إذا اندمل في الأكثر" ؛ وسمّاه أبو القاسم الزهراوي في كتاب التصريف (ص 431) بـ "الأثر" وعرفه بـ "بياض يحدث من اندمال البثر في طبقات القرنية"، وقسمه إلى "رقيق في ظاهر القرنية ويسمى غمام"، و"غليظ غائر في قعر القرنية ويسمى بياضًا" ؛ وهو عند ابن النفيس (المهذب في الكحل المجرب، ص 382 - 383) "البياض"، وهو يسمى النوع الرقيق الحادث في ظاهر القرنية "أثرًا" و"سحابًا" و"غمامًا"، ويطلق على ما سواه اسم "البياض"، فالبياض هو اسم المرض عامة وهو اسم نوع منه !

يُثَبَّتُ أو لم يكن له مُقابلٌ عربيٌّ فيَقْتَرَضُ - بل تقومُ على نوعٍ من الشرح الموجز أو التأويل المقتضب للمعنى "المصدق" الذي يحمله الفرد المنتمى إلى الطائفة التي يشملها الاسم المتضمن، أي اسم الجنس أو اسم النوع. ولنا من هذا الضرب أربعة نماذج :

(أ) الأول هو ترجمة المصطلح اليوناني *orthopnoia* (orthopnoia)، وهو مُتكوّن من عنصرين هما *(orthos)* *ὀρθός*، وهو صفةٌ معناها "قائم" أو "مُنْتَصِب"، و *(pnêô)* *πνέω*، وهو فعلٌ معناه "تنفّس" ⁽¹²²⁾، ويُطلَقُ المصطلح على نوعٍ من الربو (*asthme*) لا يستطيع المريضُ معه أن يتنفسَ إلا إذا اُنْتَصَبَ جسده قائماً، ومنه المصطلح الفرنسي *orthopnée* ويُقصدُ به في الطب الحديث عُسْرُ في التنفّس يَمْنَعُ المريضَ من التمدّد ويجبره على أن يجلسَ أو أن يَنْتَصِبَ واقفاً ⁽¹²³⁾. وقد تُرْجِمَ هذا المصطلح بثلاثة أشكالٍ عباريّةٍ هي شرحٌ لمفهومه العام، يتصدّرها الاسم المتضمن "عُسْرُ النَّفْس"، وقد ظهرت في نصوص المقالات متفاوتة التواتر، متقاربة جداً في صيغها، إذ الاختلاف بين الشكل والآخر لا يتجاوز عادةً اختلافاً في استعمال فعلٍ أو في استعمال حرف جرّ :

الشكل الأول - وهو نادرٌ - تتكوّن فيه العبارة من سبعة عناصرٍ معجميّة (باعتبار حرف الجرّ والضمير عنصرين يتّميّان إلى مقولة الأداة) ؛ ومثاله :

(42) "عُسْرُ النَّفْسِ الَّذِي يَعْرُضُ فِيهِ الْإِنْتِصَابُ" ⁽¹²⁴⁾.

والشكل الثاني - وهو الغالب - تتكوّن فيه العبارة من ثمانية عناصرٍ معجميّة، قد عوّضَ فيه شبه الجملة "يُحْتَاجُ فِيهِ" شبه الجملة "يعرّضُ فيه" ؛ ومثاله :

(43) "عُسْرُ النَّفْسِ الَّذِي يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِنْتِصَابِ" ⁽¹²⁵⁾.

(122) ينظر DGF, p.1400.

(123) ينظر DTM, p.902.

(124) المقالات الخمس، ص 34، ف 1 - 24 (و : 33/1، س 4، ف 1 - 28) ؛ وينظر فيه أيضاً ص 219، ف 2 - 164 مكرّر (و : 220/1، س 20، ف 2 - 165) ؛ ص 220، ف 2 - 165 (و : 231/1، س 14، ف 2 - 166) ... إلخ .

(125) المرجع نفسه، ص 61، ف 1 - 60 (و : 58/1، س 16، ف 1 - 64) ؛ وينظر فيه أيضاً : ص 267، ف 3 - 56 (و : 71/2، س 14، ف 3 - 59) ؛ و ص 274، ف 3 - 71 (و : 79/2، س 2، ف 3 - 76) ... إلخ .

والشكل الثالث - وهو أقل تواترا في الكتاب من الثاني - يُشبه الثاني إلا أنه يختلف عنه في استعمال الجار والمجرور "فيه" إذ عوضا بـ "معه" ؛ ومثاله :

(44) "عُسِرَ النَّفْسِ الَّذِي يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى الْإِنْصَابِ" (126).

ورغم أن الاختلاف بين الأشكال الثلاثة بسيط فإنه يمثل اختلافًا حقيقيًا بين ثلاث عبارات في ترجمة المصطلح اليوناني الواحد.

(ب) والتموذج الثاني هو ترجمة المصطلح اليوناني *opisthotonia* (opisthotonia) ومعناه الحرفي "ضعطٌ خلفي"، ومفهومه الاصطلاحي "مرضٌ عَصَبِيٌّ يُصِيبُ فِيهِ الْأَعْضَاءُ تُصَلَّبُ إِلَى خَلْفٍ" (127)، وهو ضربٌ مما يُعرف بالتفقع يميل فيه الجسم - وخاصة الرأس - إلى خلف، وقد عدّه اصطف بن بسيل وحنين بن إسحاق "صنفًا من الفالج". وقد ترجمناه بأربعة أشكالٍ عبارية هي شرحٌ لمفهومه العام، يتصدرها الاسم المتضمن "الفالج" في ثلاثة منها، و"الصنف من الفالج" في أحدها. والأشكال الأربعة هي :

الأول عبّر فيه المترجمان عن الحالة المرضية التي تصحب هذا النوع من الفالج بـ "ميلُ الرقبة إلى خلف"، وهو متواتر في الكتاب ؛ ومثاله :

(45) "الفالج الذي يعرض فيه ميلُ الرقبة إلى خلف" (128).

والشكل الثاني أشار فيه المترجمان إلى أن المرض "صنف من الفالج" ؛ ومثاله :

(46) "الصنف من الفالج الذي يعرض فيه ميلُ الرقبة إلى خلف" (129).

وأما الشكل الثالث فقد عبّر فيه المترجمان عن الحالة التي تصحب المرض بـ "ميلُ الظهر إلى جنب" ؛ ومثاله :

(47) "الفالج الذي يعرض فيه ميلُ الظهر إلى جنب" (130).

(126) المرجع نفسه، ص 251، ف 3 - 24 (و : 35/2، س 1، ف 3 - 24) ؛ وينظر فيه أيضا : ص 251،

ف 3 - 25 (و : 36/2، س 2، ف 3 - 24) ؛ ص 256، ف 3 - 33 (و : 47/2، س 11، ف 3 - 35) ... إلخ.

(127) ينظر DGF, p.1349 ؛ وينظر أيضا DITM, p.897.

(128) المقالات الخمس، ص 54، ف 1 - 51 (و : 51/1، س 23، ف 1 - 55) ؛ وينظر فيه أيضا : ص 58،

ف 1 - 55 (و : 55/1، س 2، ف 1 - 59) ؛ ص 427، ف 5 - 95 (و : 84/3، س 11، ف 5 - 113).

(129) المرجع نفسه، ص 307، ف 3 - 150 (و : 164/2، س 2، و 3 - 4، ف 3 - 157).

(130) المرجع نفسه، ص 246، ف 3 - 16 (و : 22/2، س 14، ف 3 - 16).

والشكل الرابع استعمل فيه الاسم المتضمن نكرة وعوضت التواة الوصلية "الذي" التي ذكرت في الأشكال الثلاثة السابقة بـ "مع"، وزيد إلى عنصر وصف الحالة بـ "ميل الرقبة إلى خلف" عنصر ثانٍ سبقه هو "انتصاب الرقبة"، فأصبح هذا الشكل الرابع لذلك : (48) "فالج مع انتصاب الرقبة أو ميل الرقبة إلى خلف" (131).

على أن الذي يُفسر ظهور الاسم المتضمن نكرة هو فيما يبدو موقعه التحويلي في الجملة، فإن العبارة قد وردت في سياق الجملة التالية في الحديث عن منافع "شجرة الأثندان" العلاجية : "وقد يؤخذ منه مقدار [ثلاثة] أوبولوسات (132) ويخلط مع شمع، ويلعبه من عرض له فالج مع انتصاب الرقبة أو ميل الرقبة إلى خلف". فالعبارة مشتملة في أصل الكتاب على "من عرض له" لأنها كلها ترجمة للصفة ὀπισθοτονικός (opisthotonikos) وهو المصاب بهذا المرض ؛ ويلاحظ أن المصطلح قد طوع للنص وللسياق الذي ورد فيه فنقل الاسم المتضمن من التعريف إلى التذكير. لكن هذا ليس مطرداً لأن المترجمين قد نفع لهما مثل هذه الحالة من "حركة" المصطلح في النص فلا يأخذان بما. ومن ذلك مصطلح "عسر النفس" الذي يحتاج معه إلى الانتصاب الذي ورد في سياق يُشبه السياق الذي ورد فيه المثال (48)، وهو - في الحديث عن نبات "بيخين" βήχιον (bēkhion)، وهو "حشيشة السعال" بالعربية - : "وورقه إذا نُضِمَدَ به مسحوقاً مع العسل أبرأ (...). من كان به سعال أو عسر النفس الذي يحتاج معه إلى الانتصاب" (133)، ولو راعى المترجمان علاقة المصطلح بسياق النص لغيرا العبارة وقالاً "من كان به سعال أو عسر نفس يحتاج معه إلى الانتصاب".

(ج) والتمودج الثالث هو ترجمة مصطلح (proa) πρῶα، ومعناه في المقالات الخمس في الأمثلة التي استخرجناها "عُشْب" (134) ؛ ومن خصائص العُشْب في علم النبات أنه

(131) المرجع نفسه، ص 277 ، ف 3-75 (و : 96/2 ، ص 10 ، ف 3-80).

(132) في الأصل "مقدار أوبولسات" ، والزيادة من (خ) : ص 70 و ، ف 3-78 ، وفيها "ثلاث أوبولوس" ، و "الأوبولسات" جمع "أوبولس" ، من اليونانية ὀβολός (obolos)، وهو عيار للوزن أثيني زنته سدس درهم - ينظر DGF, p. 1056 ؛ DLF, p. 1349 .

(133) المرجع نفسه، ص 290 ، ف 3-107 (و : 124/2 ، ص 9 ، ف 3-112).

(134) ينظر DGF, p. 1578 .

"نبات رَخْوٌ تَظَلُّ أجزاؤه الهوائية، ومنها ساقه، خَضِرَاءٌ دائماً، ثم تَمُوتُ تلك الأجزاء في كلِّ سنة. وتُكوِّنُ العُشْبَةُ من حيث مُدَّةُ حياتها حَوَلِيَّةً أو مَحْوَلَةً أو مُعَمَّرَةً ؛ والعُشْبَةُ المَعَمَّرَةُ تَمُكُّثُ حَيَّةً من سنة إلى أخرى بأجزائها الأرضية" (135). والعُشْبَةُ المَحْوَلَةُ أو الحَوَلِيَّةُ تكونُ إذن مَوْسِمِيَّةً السَّاقِ والأورَاقِ، أي إنَّ أجزائها التي تُكوِّنُ على الأرض تتجدَّدُ سنوياً. وهذا المعنى هو الذي أخذَ به اصْطُفَى وَحْنِيْن في تَرْجُمَةِ المصْطَلَحِ اليُونَانِي - وقد وَرَدَ في المَقَالَتَيْنِ الثَّالِثَةِ والرَّابِعَةِ مِنَ الكِتَابِ، وهما المَحْصَصَتَانِ لأصُولِ النَّبَاتِ وَأَصْنَافِ العُشْبِ والحَشَائِشِ - إذ أَكَّدَا في تَرْجُمَتِهِ ظَاهِرَةَ "استِثْنافٍ" الظُّهُورِ كلِّ سَنَةٍ. وقد وَجَدْنَا لِلْعِبَارَاتِ الإِطْنَائِيَّةِ الَّتِي تَقْلَا بِهَا المِصْطَلَحُ سَبْعَةَ أَشْكَالٍ قَدْ بُنِيَتْ كُلُّهَا عَلَى السَّيْمَةِ الدَّلَالِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي الْمَعْنَى وَهِيَ "استِثْنافُ الكَوْنِ" أو "التَّجَدُّدُ"، وَعَلَى "المَوْسِمِيَّةِ" الزَّمْنِيَّةِ وَهِيَ حَدُوثُ الاستِثْنافِ كلِّ سَنَةٍ، وقد وَقَعَ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِأَكْثَرِ مِنْ طَرِيقَةٍ ؛ أَمَّا الْاسْمُ الْمُتَضَمِّنُ فَلَا وَجُودَ لَهُ فِي بَدَايَةِ الْعِبَارَةِ إِذْ هِيَ تُبْدَأُ بِمَرْكَبٍ اسْمِيٍّ يَقُومُ مَقَامَ الْاسْمِ الْيُونَانِي الْمُرْجِعِ الَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي التَّمَاذِجِ السَّابِقَةِ يَتَأَخَّرُ فَيُظْهِرُ فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ، وَالْاسْمُ الْمُتَضَمِّنُ الَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي التَّمَاذِجِ السَّابِقَةِ يَتَصَدَّرُ الْعِبَارَةَ، وَهَذَا الْمُرْكَبُ مُتَكَوِّنٌ مِنَ الضَّمِيرِ "هُوَ"، وَمِنْ حَرْفِ الْجَرِّ "مِنْ"، وَمِنْ الْاسْمِ الْمُتَضَمِّنِ وَهُوَ "النَّبَاتُ" الَّذِي يَرِدُ مَجْرُوراً بِـ "مِنْ"، لَكِنَّ الْعِنَاصِرَ الْمَكُونَةَ لِهَذَا الْمُرْكَبِ قَدْ تَغَيَّرَ مِنْ شَكْلِ إِلَى آخَرٍ. وَالْأَشْكَالُ السَّبْعَةُ هِيَ التَّالِيَةُ :

الشَّكْلُ الْأَوَّلُ قَامَ فِيهِ الْمُرْكَبُ "هُوَ مِنَ النَّبَاتِ" مَقَامَ الْاسْمِ الْمُرْجِعِ وَالْاسْمِ الْمُتَضَمِّنِ مَعاً، وَاسْتَعْمِلَتْ لِسِمَةِ "الاستِثْنافِ" فِيهِ الصِّفَةُ الْمُتَعَدِّيَّةُ إِلَى مَفْعُولٍ : "المِثْنَانُفُ كَوْنُهُ"، وَأَهْمَلُ فِيهِ التَّعْبِيرُ عَنِ الْخَاصِيَّةِ الْمَوْسِمِيَّةِ ؛ وَمِثَالُهُ (فِي الْحَدِيثِ عَنْ "سَيَسَامُوَيْدَاسِ الْكَبِيرِ") :

(49) "هُوَ مِنَ النَّبَاتِ الْمِثْنَانُفِ كَوْنُهُ" (136).

وَالشَّكْلُ الثَّانِي يَشْبِهُ الْأَوَّلَ لَكِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهُ فِي تَحْدِيدِ الْخَاصِيَّةِ الْمَوْسِمِيَّةِ بِذِكْرِ " فِي كُلِّ سَنَةٍ"، وَهَذَا هُوَ الشَّكْلُ الْمُتَوَاتِرُ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَمْسِ؛ وَمِثَالُهُ (فِي الْحَدِيثِ عَنْ نَبَاتِ "بِرِيطَانِيَا") :

(135) يَنْظُرُ مِصْطَفَى الشَّهَابِي : مَعْجَمُ الْأَلْفَاظِ الزَّرَاعِيَّةِ، ص 333 - 334.
(136) الْمَقَالَاتُ الْخَمْسُ، ص 355، ف 4 - 107 (و : 292/2، م 6، ف 4 - 149).

(50) "هو من النبات المستأنف كونه في كل سنة" (137).

والشكل الثالث يُشبه الشكل السابق في ذكر الصفة الدالة على "الاستئناف" والخاصية الموسمية، لكنه يختلف عنه وعن الشكل الأول في المركب القائم مقام الاسم المتضمن ؛ ومثاله (في الحديث عن نبات "سيدريطس") :

(51) " هو نبات من المستأنف كونه في كل سنة" (138).

والشكل الرابع يختلف عن الأشكال الثلاثة السابقة في عناصر المركب الأول لأنه مرتبطٌ بحديث سابق في النص الذي ورد فيه إذ النبات المتحدث عنه - وهو "فلوغون" - صنفان عند ديوسقوريدس : "منه ما يقال له الذكر ومنه ما يقال له الأنثى"، والعبارة التي تعيننا في هذا الشكل متعلقة بالصنف الأول، ولا يستغنى عن السياق لإتمامها، وتامها :

(52) "فأما الذكر فإنه من المستأنف كونه في كل سنة" (139).

والشكل الخامس يُشبه الشكلين الأول والثاني في المكون الاسمي الأول، لكنه يختلف عنهما وعن الشكلين الثالث والرابع في مفعول الصفة "المستأنف"، فهو "الكون" مُعرِّفاً بالالف واللام وليس "كونه"، مُعرِّفاً بالإضافة ؛ ومثاله (في الحديث عن "بطرس") :

(53) "هو من النبات المستأنف الكون في كل سنة" (140).

والشكل السادس قد عوّض فيه "كونه" بـ "نبته"، وعوّضت فيه "سنة" التي غلب استعمالها في التماذج الأخرى بمفردة "عام"، ومثاله (في وصف "خامافيطس"، وقد سبق في "النص الشاهد") :

(54) " هو من النبات المستأنف نبته في كل عام" (141).

(137) المرجع نفسه، ص 310، ف 4-2 (و : 169/2، ف 4-2) . وينظر فيه أيضا : ص 314، ف 4-11 (و : 177/2، ف 4-11) ؛ ص 323، ف 4-35 (و : 198/2، ف 4-41) ؛ ص 329، ف 4-51 (و : 2 : 212، ف 4-59) ... إلخ .

(138) المرجع نفسه، ص 321، ف 4-29 (و : 193/2، ف 4-33).

(139) المرجع نفسه، ص 311، ف 4-4 (و : 171/2، ف 4-4) .

(140) المرجع نفسه، ص 291، ف 3-110 (و : 127/2، ف 3-115).

(141) المرجع نفسه، ص 307، ف 3-150 (و : 164/2، ف 3-150).

والشكل السابِعُ قد لحقَ فيه التغيُّرُ جُلَّ العناصرِ المكوِّنةِ للعبارةِ في الأشكالِ السابقة، إذ لم يبقَ منها إلا تحديدُ الخاصيةِ الموسَّمية - "كلُّ سَنَةٍ" - في آخرِ العبارة : وأهمُّ مظاهرِ التغيُّرِ استعمالُ الفعلِ "يَسْتَأْنِفُ" مكانَ الصِّفَةِ، واستعمالُ "الكينونةِ" مكانَ "الكونِ" أو "كوْنِهِ"، وإضافةُ عنصرٍ جديدٍ إليه هو "النَّباتُ"، وهو هنا مصدرٌ "نَبَتَ" وليس مُرادفًا للاسمِ المتضمَّنِ ؛ ومثال هذا الشكل (في الحديث عن "أرطاماسيا") :

(55) "هو نباتٌ يَسْتَأْنِفُ الكينونةَ والنَّباتَ في كُلِّ سَنَةٍ" (142).

(د) والنَّمُودَجُ الرَّابِعُ هو ترجمةُ مصطلحِ ὑπὸ πια (hypôpia)، وهو من مُصطلحاتِ أمراضِ العينِ، دالٌّ على ما يَقَعُ تَحْتَ العَيْنِ من بُقْعٍ تَكُونُ سَوْدَاءَ خَاصَّةً. وقد تناوَلَ المترجمانِ هذا المصطلحَ تناوُلًا لا يَخْلُو من الغَرابةِ إذ تَعَدَّدَتِ العِبَارَاتُ الإطنائيةُ التي تُرجمًا به مَفهُومُهُ حتَّى بلغتْ أَشْكالها اثني عَشَرَ شَكْلًا، قد تَعَدَّدَ فيها الاسمُ المتضمَّنُ أيضًا : فهو "اللَوْنُ"، وهو "الأَثَرُ"، وهو "اللَوْنُ البَنَفْسَجيّ"، وهو "الآثَارُ البَنَفْسَجيّةُ"، وهو "كُمَنَةُ الدَّمِ"، وهو "الدَّمُ المَيِّتُ". ويمكنُ تَصنيفُ هذه الأشكالِ بحسبِ نَوْعِ الاسمِ المتضمَّنِ إلى سَبعةِ ضُرُوبٍ :

الأوَّلُ قامَ فيه مقامُ الاسمِ المتضمَّنِ مُركَّبٌ مَوْصُولِيٌّ مُتَكَوِّنٌ من "مَا" وفعلٍ "يَعْرُضُ"، لكنَّ هذا المَرْكَبَ يُفسَّرُ في العناصرِ المعجميةِ التي تردُّ بعده ، ومثاله :

(56) "ما يَعْرُضُ تَحْتَ العَيْنِ من كُمُودَةٍ لَوْنِ المَوْضِعِ، وتُسَمَّى باليُونَانِيَّةِ أَفُوفِيَا" (143).

والثَّاني قامَتْ مقامُهُ فيه الصِّفَةُ "العَارِضُ"، ولا نَدْرِي ما المَوْصُوفُ بِمَا لَأَنها سَتَرِدُ في بقيةِ الأشكالِ متعلِّقةٌ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلَفَةٍ ؛ ومثاله :

(57) "العَارِضُ تَحْتَ العَيْنِ الَّذِي يَتَغَيَّرُ فِيهِ اللَوْنُ" (144).

(142) المرجع نفسه، ص 290، ف 3 - 108 (و : 125/2، ف 3 - 113).

(143) المرجع نفسه، ص 183، ف 2 - 105 (و : 179/1، ف 2 - 105).

(144) المرجع نفسه، ص 210، ف 2 - 152 (و : 218/1، ص 6، ف 2 - 152).

والثالث سُمِّيَ فيه المَرَضُ "أَثَرًا" ووُصِفَ بـ "العَارِضِ"، لكنَّ سببَهُ لَيْسَ واضِحًا. فهو إمَّا "كُمْنَةُ الدَّمِ تَحْتَ الْعَيْنِ"، وإمَّا "اجْتِمَاعُ الدَّمِ تَحْتَ الْجِلْدِ". وقد وَرَدَ في مَثَلَيْنِ :

(58) "الأَثَرُ العَارِضُ مِنْ كُمْنَةِ الدَّمِ تَحْتَ الْعَيْنِ" (145) ؛

(59) "الأَثَرُ العَارِضُ دُوَيْنَ الْعَيْنِ مِنْ اجْتِمَاعِ الدَّمِ تَحْتَ الْجِلْدِ" (146).

والاسْمُ الْمُتَضَمِّنُ فِي الرَّابِعِ هُوَ "الدَّمُ" الَّذِي عَوَّضَ "الأَثَرُ"، وَقَدْ أَسْنَدَتْ إِلَيْهِ هُوَ أَيْضًا صِفَةً هِيَ "المَيِّتُ"، وَقَدْ وَرَدَ فِي ثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي أَحَدِهَا الْفِعْلُ "يَعْرِضُ"، وَعَوَّضَ الْفِعْلُ فِي أَحَدِهَا بِصِفَةِ الْفَاعِلِ "العَارِضُ"، وَلَمْ يَرَدْ أَيُّ مِنْهُمَا فِي الْمَثَالِ الثَّالِثِ :

(60) "الدَّمُ المَيِّتُ الَّذِي يَعْرِضُ تَحْتَ الْعَيْنِ" (147) ؛

(61) "الدَّمُ المَيِّتُ العَارِضُ تَحْتَ الْعَيْنِ" (148) ؛

(62) "الدَّمُ المَيِّتُ الَّذِي تَحْتَ الْعَيْنِ" (149).

والاسْمُ الْمُتَضَمِّنُ فِي الْخَامِسِ هُوَ "اللَّوْنُ"، وَقَدْ وَرَدَ فِي مَثَلَيْنِ اسْتَعْمَلَ فِيهِمَا مَوْصُوفًا أَيْضًا، لَكِنَّ الصِّفَةَ فِي أَوَّلِهَا صِفَةٌ عَامَّةٌ هِيَ "العَارِضُ"، وَنَابَ عَنْهَا فِي الْمَثَالِ الثَّانِي مُرَكَّبٌ مَوْصُولِيٌّ هُوَ "الَّذِي يَعْرِضُ" ؛ وَقَدْ وَرَدَتِ الصِّفَةُ فِي هَذَا الْمَثَالِ الثَّانِي مُحَدَّدَةً، هِيَ "البِنْفَسَجِيَّةُ" :

(63) "اللَّوْنُ العَارِضُ تَحْتَ الْعَيْنِ" (150) ؛

(64) "اللَّوْنُ البِنْفَسَجِيَّةُ الَّذِي يَعْرِضُ تَحْتَ الْعَيْنِ" (151).

وَقَدْ وَرَدَ "الْآثَارُ البِنْفَسَجِيَّةُ" فِي السَّادِسِ، وَهُوَ فِي مَثَالٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ قَامَ مَقَامَ اسْمٍ مُتَضَمِّنٍ آخَرَ هُوَ "اللَّوْنُ البِنْفَسَجِيَّةُ" الَّذِي سَبَقَ فِي الْمَثَالِ (64) :

(145) المرجع نفسه، ص 382، ف 5 - 11 (و : 15/3، س 8، ف 5 - 13).

(146) المرجع نفسه، ص 216، ف 2 - 161 (و : 227/1، س 2، ف 2 - 161).

(147) المرجع نفسه، ص 256، ف 3 - 33 (و : 48/2، س 8، ف 3 - 35).

(148) المرجع نفسه، ص 258، ف 3 - 3 - 37 (و : 52/2، س 7، ف 3 - 39).

(149) المرجع نفسه، ص 251، ف 3 - 25 (و : 36/2، س 9، ف 3 - 25).

(150) المرجع نفسه، ص 152، ف 2 - 70 (و : 146/1، س 6، ف 2 - 71).

(151) المرجع نفسه، ص 249، ف 3 - 22 (و : 29/2، س 19، ف 3 - 22).

(65) "الآثارُ البنفسجيةُ التي تُعرضُ تحتَ العينِ" (152).

والسَّابِعُ عَوْضٌ فِيهِ الْمَصْطَلَحُ الْمَرْكَبُ "كُمْنَةُ الدَّمِّ" بقية الأسماءِ المتضمنة الواردة في الضروب السابقة، وقد وردَ في شكلين يُظهرُهما المثالان التاليان :

(66) "كُمْنَةُ الدَّمِّ العارضةُ تحتَ العينِ" (153) ؛

(67) "كُمْنَةُ الدَّمِّ العارضةُ فيما دُونَ العينِ" (154).

وإذن فإنَّ "أفوفيا" يطلقُ على مَرَضٍ يصيبُ قرنيَّةَ العينِ، مثل "لوقوما" الذي سبق؛ وهو في فَهْمِ المترجمين يكونُ "أثراً" و"أثراً بنفسيّاً"، ويكونُ "لوثاً" و"كُمودةً لَوْنٍ" - أيّ تَغْيِراً في اللون - و"لوثاً بنفسيّاً"، ويكونُ "دَمّاً مَيْتاً" و"دَمّاً كَامِناً" أو "كُمْنَةُ دَمٍ" ؛ ثمَّ هو يَعْرِضُ "تَحْتَ الْعَيْنِ" و"دُونَ الْعَيْنِ" و"دُونِ الْعَيْنِ" و"تَحْتَ الْجِلْدِ"؛ وينبغي أن تكون هذه البدائلُ في التَّسْمِيَةِ مترادفاتٍ، لَكِنَّ الفَوَرِيقَاتِ المفهوميَّةَ التي تبدُّو في الظاهر بينها تجعلُ من الصَّعْبِ قبولَ التَّرادُفِ فيها في ذهن غير المتخصِّص. ولا شكَّ أن افتراضَ "أفوفيا" مثلما افترضَ "لوقوما" للدلالة على المَرَضِ كان أوفقَ للترجمة من إيرادِ اثنتي عشرة صيغة لنقل مفهومه إلى العربيَّة.

وقد ذكرَ حنين بن إسحاق هذا المَرَضَ في كتابه "العشرُ مقالات في العينِ" و"المسائل في العينِ"، وكانَ حَظَّ تَسْمِيَتِهِ فيهما أَفْضَلَ من حَظِّهِ في المقالات الخمس، كما أنَّ حَظَّهُ في كتاب "المسائل" أَفْضَلَ من حَظِّهِ في "العشرُ مقالات". فقد أَطْلَقَ عليه حنين في العشر مقالات ثلاثة مصطلحات مُعَقَّدة هي "كُمْنَةُ المِدَّةِ خَلْفَ الْقَرْنِيَّةِ" (155) و"المِدَّةُ الْمُحْتَبَسَةُ دَاخِلَ الْقَرْنِيَّةِ" (156) و"المِدَّةُ الكَامِنَةُ فِي الْعَيْنِ" - وهو أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً - (157). فـ"المِدَّةُ الْمُحْتَبَسَةُ" في المصطلح الثاني صارت "مِدَّةً كَامِنَةً" في المصطلح الثالث، وتحوَّلت

(152) المرجع نفسه، ص 249، ف 3 - 23 (و : 31/2، س 31، ف 3 - 23).

(153) المرجع نفسه، ص 212، ف 2 - 154 (و : 221/1، س 3 - 4، ف 2 - 154) ؛ وينظر فيه أيضاً ص 223، ف 2 - 169 (و : 237/1، س 6، ف 2 - 170) ؛ ص 268، ف 3 - 58 (و : 73/2، س 15، ف 3 - 62).

(154) المرجع نفسه، ص 396، ف 4 - 126 (و : 330/2، س 14، ف 4 - 182).

(155) حنين بن إسحاق : العشر مقالات في العين، ص 137، س 1.

(156) المرجع نفسه، ص 168، س 18.

(157) المرجع نفسه، ص 201، س 20 - 21 ؛ 205، س 2 ؛ 212، س 1 ؛ 215، س 16.

"كُمْنَةُ الْمِدَّة" الواردة في المصطلح الأول إلى "مِدَّة كَامِنَة" في المصطلح الثالث. أما في كتاب "المسائل" فقد اكتفى حَتِّين باستعمال المصطلح الأول مُحَقَّقًا فَكَانَ المصطلحُ المركَّبُ "كُمْنَةُ الْمِدَّة" ⁽¹⁵⁸⁾، بَلَى صَارَ المصطلحُ أَكْثَرَ خَفَةً بَعْدَهُ عِنْدَ بَعْضِ الْأَطْبَاءِ إِذْ صَارَ "كُمْنَةُ" فَقَطْ ⁽¹⁵⁹⁾. وهذا الانتقالُ من تَرْجَمَةِ المصطلحِ بِأَثْنِي عَشَرَ شَكْلًا من العبارات الإطنائية، إلى تَرْجَمَتِهِ بِثَلَاثَةِ مِصْطَلَحَاتٍ مُعَقَّدَةٍ، فَإِلَى تَرْجَمَتِهِ بِمِصْطَلَحٍ وَاحِدٍ مُرَكَّبٍ هُوَ "كُمْنَةُ الْمِدَّة"، ثُمَّ إِلَى تَخْصِصِ مِصْطَلَحٍ وَاحِدٍ بَسِيطٍ لَهُ هُوَ "كُمْنَةُ"، دَالٌّ دَلَالَةً حَيِّدَةً عَلَى مَا يُسَمَّى "إِعَادَةُ صِيَاعَةً" مُصْطَلَحِيَّةً، إِذَا أُخْرِجْنَا "إِعَادَةُ الصِّيَاعَةِ" مِنْ إِطَارِهَا النَّصِّيِّ النَّحْوِيِّ إِلَى إِطَارِ مُعْجَمِيِّ مُصْطَلَحِي حَقِيقِيٍّ.

4 - مَلاحَظَاتٌ خَتَامِيَّةٌ :

إِذَا اعْتَبَرْنَا انْتِمَاءَ التَّمَاذِجِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ الْإِطْنَائِيَّةِ غَيْرِ الْمَقِيدَةِ وَالْمَقِيدَةِ إِلَى كِتَابِ عِلْمِي نَقَلَهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ مُتَرْجِمَانِ مُحَقَّرَانِ، لَهَا مُشَارَكَةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي تَرْجَمَةِ كِتَابِ الطَّبِّ الْيُونَانِيَّةِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا "الْمَقَالَاتُ الْخَمْسُ" وَمِصْطَلَحَاتُهَا - فَقَدْ كَانَ حَنِينُ بْنُ إِسْحَاقَ رَأْسَ مَدْرَسَةٍ فِي التَّرْجَمَةِ قَدْ عُرِفَتْ بِهِ، وَكَانَ اصْطَفَى أَحَدَ تَلَامِيذِهِ الْمَجِيدِينَ ⁽¹⁶⁰⁾ - جَازًا لَنَا أَنْ نَسْتَعْرِبَ وَجُودَ بَعْضِ الظَّوَاهِرِ فِيهَا، وَمِنْهَا :

(1) اسْتِعْمَالُ الْعِبَارَةِ الْإِطْنَائِيَّةِ لِمَا لَهُ مُقَابِلٌ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ يُمْكِنُ لَهُ أَنْ يَعْبُرَ عَنِ الْمَحْتَوَى الْمَفْهُومِيِّ الَّذِي يَحْمِلُهُ الْمِصْطَلَحُ الْيُونَانِيُّ، وَمِثَالُهُ اسْتِعْمَالُ "شَجَرَةُ الْكُمْتَرِيِّ الْبَرِّيِّ" الَّذِي

(158) حَنِينُ بْنُ إِسْحَاقَ : كِتَابُ الْمَسَائِلِ فِي الْعَيْنِ ، ص 52 (المسألة 122) ١ و ص 63 (المسألة 169).
(159) يَنْظُرُ مِثْلًا أَبُو الْقَاسِمِ الزَّهْرَاوِيُّ فِي كِتَابِ التَّصْرِيفِ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَ مِصْطَلَحَ "الْكُمْنَةُ" فَقَطْ، سِوَاهُ فِي الْمَقَالَةِ الثَّانِيَةِ : يَنْظُرُ كِتَابُ التَّصْرِيفِ، ص 432، أَوْ فِي الْمَقَالَةِ الثَّلَاثِينَ الْمُخَصَّصَةِ لِلْجِرَاحَةِ : يَنْظُرُ

Abulcasis : *On Surgery and Instruments*, p. 250, 251 .

(160) قَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَسَانٍ بْنِ جُلْجُلٍ فِي طَبَقَاتِ الْأَطْبَاءِ وَالْحُكَمَاءِ (ص 68 - 69) إِنَّهُ كَانَ "عَالِمًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ، فَصِيحًا بِلِسَانِ الْيُونَانِيِّ جَدًّا، بَارِعًا فِي اللَّسَانَيْنِ بِلَاغَةٍ بَلَغَ بِهَا تَمْيِيزَ عِلَلِ اللَّسَانَيْنِ (...)"، اخْتِيارًا لِلتَّرْجَمَةِ وَانْتِمَنَ عَلَيْهَا، وَكَانَ الْمُخْخِرَ لَهُ جَعْفَرُ الْمُتَوَكِّلِ عَلَى اللَّهِ، وَوَضَعَ لَهُ كِتَابًا نَحَارِيرَ عَالَمِينَ بِالتَّرْجَمَةِ، كَانُوا يَتَرَجِّمُونَ وَيَتَصَفَّحُونَ حَتِّينَ مَا تَرَجَّمُوا، كَأُسْطَيْفَنَ بْنِ بَسِيلٍ، وَخَنْبِيشَ...". وَيَنْظُرُ صِلَاحُ الدِّينِ الصَّفْدِيُّ : الْغَيْثُ الْمُسْجَمُ، ص 79، وَفِيهِ مَقَارَنَةٌ بَيْنَ طَرِيقَتَيْنِ فِي التَّرْجَمَةِ يُمَثِّلَانِ مَدْرَسَتَيْنِ : طَرِيقَةُ يُوْحَنَّا بْنِ الْبَطْرِيقِ وَطَرِيقَةُ حَنِينِ بْنِ إِسْحَاقَ. عَلَى أَنَّ حَنِينَ قَدْ بَرَعَ فِي تَرْجَمَةِ كِتَابِ جَالِينُوسِ الطَّبِيَّةِ خَاصَّةً، وَأَكْثَرَهَا فِي "الطَّبِّ الْعَامِّ" - وَهُوَ عِنْدَ جَالِينُوسِ أَدْخَلَ فِي الْفَلَسَفَةِ - وَلَيْسَتْ فِي الْأَدْوِيَةِ الْمَفْرَدَةِ الَّتِي يَغْلِبُ انْتِمَاؤُهَا بِحُكْمِ غَلْبَةِ مَوَالِيدِ الطَّبِيعَةِ فِيهَا إِلَى الْعُلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ، إِضَافَةً إِلَى انْتِمَائِهَا إِلَى الطَّبِّ.

يقال له أخراس" في (م 11)، ترجمة لمصطلح ἀχράς (akhras) بدل استعمال "الكثري" الجري. بمفرده ؛ واستعمال "الثبات" الذي يُقال له ثومس وهو الحاشا" في (م 12) بدل استعمال "حاشا" بمفرده لمقابلة θύμος (thumos) في مفهومه الثباتي ؛ واستعمال "الثبات" الذي يُقال له بوقسوس وهو التمشار" في (م 13)، ترجمة لمصطلح πύξος (puxos)، عوض استعمال "التمشار" وحدها ؛ واستعمال "اللحوم الزائدة في الأبدان" التي يُقال لها باليونانية ثومس وتسميها الأطباء بالعربية الثوت" في (م 26) عوض استعمال "الثوت" الذي يستعمله الأطباء العرب — بشهادة المترجمين — لمقابلة "ثومس" في مفهومه المرضي.

(2) عدم التقيد بالترجمة الواحدة للمصطلح اليوناني الواحد، من ذلك استعمال "الشهد" في (م 23 - 24) و"رطوبة شبيهة بالعسل" في (م 25) لنقل مُصطلح κηρία (kêria) ؛ واستعمال "الثوت" في (م 27) ومقابلته اليوناني "ثومس" في (م 28 - 29) لنقل مُصطلح θύμος (thumos) في مفهومه المرضي ؛ واستعمال "التملة" في (م 33 - 34) و"شيء شبيه بدبيب النمل" في (م 35) واستعمال مقابلهما اليوناني "مُرمقيا" في (م 30 - 32) لنقل مصطلح μωρηκία (murmékiai).

(3) استعمال أكثر من عبارة إطنائية واحدة لنقل المحتوى المفهومي للمصطلح الواحد، وكانّ العبارة الإطنائية الواحدة غير كافية لـ "تجميع" محتوى المصطلح المفهومي. ومن أمثلة هذه الظاهرة ما رأيناه من استعمال سبع عبارات في (م 36 - 41) لترجمة مصطلح λευώμα (leukōma) الذي اقترض ؛ واستعمال سبع عبارات في (م 49 - 55) لترجمة مُصطلح πόα (poa) ذي المقابل العربي المعروف وهو "عشب" ؛ واستعمال اثني عشرة عبارة في (م 56 - 67) لترجمة مُصطلح ὑπώπια (hypōpia) الذي اقترض أيضا ورسم "أفوفيا" كما رأينا، ولا شك أنّ إيرادَه مُقترضا أوفق محتواه المفهومي من تجميعه في مجموعة من العبارات انتقل فيها مفهومه بين جملة من الفوترقات التي لا تُعين على تحديده وترسيخه.

والظواهر الثلاث التي ذكرناها تؤكد في الحقيقة الخاصيتين (4) و(5) اللتين سبق ذكرهما ضمن الخاصيات التي تميز "العبارة الإطنائية" عن "العبارة المعجمية"، وهما "قابلية

والحيوان والمعادن ؛ والكتاب يُعرَّفُ بتلك الأدوية ويبين منافعها العلاجية ومضارها، ويذكر ما تصلح لداوائه من الأمراض. فهو إذن وثيق الصلة بصحة بدن الإنسان ومعرضه، وهذا في حد ذاته يُوجب على المترجم التثبت والاحتياط وهو ينقل مادة الكتاب، لأن أي خطأ في ترجمة اسم دواء أو اسم مرض قد يؤدي إلى إضرار كبير نتيجة سوء الفهم المؤدي إلى الخطأ في الاستعمال. وقد أكد ابن البيطار ذلك في كتابه "الجامع" بعد الذي لاحظته من خلط المترجمين : "واعلم أن العالم أولى الناس بالتثبت والاحتياط لنفسه ولغيره ؛ وقد قالت الحكماء لا تُقال زلة العالم لأنه يُزل بزلة العالم" (161). ويبدو أن من مظاهر الاحتياط في نقل أسماء الأدوية وأسماء الأمراض التي بقيت محافظة على عجمتها المثل إلى تقريب مفاهيمها بوضعها في سياقات مختلفة تشتمل عليها عبارات إطنائية ذات وظيفة تفسيرية. ومن باب التقريب الذي أشرنا إليه نسبة المسميات إلى أجناسها وأنواعها بذكر الأسماء المتضمنة (hyperonymes)، وهي أسماء الأجناس والأنواع والضروب التي تقع تحتها، فهي متضمناتها (hyponymes)، سواء كانت من النبات أو الحيوان أو من أسماء الأمراض. ومن أمثلة ذلك نسبة "لوقوما" إلى "القروح" التي تكون في العين، و"أقوينطن" إلى "الدواء القتال"، أي إلى السمائم، و"ثومس" و"بوقسس" إلى "النبات"، و"مرمقيا" إلى "الثوالب"، و"إبلاؤس" إلى مرض "القولنج"، و"إندرومالي" و"ألاطينوس" إلى "الشراب"، و"سوقليدس"

(161) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، 40/2 ؛ وقد انتقد في هذا الموضع حنيناً بن إسحاق لخلطه وعدم تثبته في النقل إذ خلط بين نباتين فنسب إلى أحدهما ما هو من خصائص الآخر. ووجه الخلط الذي وقع فيه أن نسب إلى جالينوس - وهو يترجم كتابه "الأدوية المفردة" - قوله "إن من الحندقوقا نوعاً مصرياً يتخذ من بزره الخبز"، متوهماً أن من الحندقوقا نوعاً مصرياً، مذكراً في ما وهم فيه على أن ديوسقوريدس قد أطلق الاسم اليوناني (latos) على أربعة نباتات ذكر أولها في المقالة الأولى (ص 114، ف 1-130 ؛ و 110/1، ف 1-117) ولم يذكر له المترجمان مقابلاً، وهو "الميس" و"النشم الأبيض" ؛ وذكر الثلاثة الأخرى في المقالة الرابعة وهي "لوطوس" الدال على الحندقوقا البستاني (ص 350، ف 4-93 ؛ و 263/2، ف 4-110)، و"لوطوس أغريوس" الدال على الحندقوقا البري (ص 350، ف 4-94 ؛ و 263/2، ف 4-111)، و"لوطوس الذي يكون بمصر" (ص 351، ف 4-96 [في الأصل 95، لأن رقم النبات السابق له وهو "قوطيسس" مكرر] ؛ و 264/2 - 265، ف 4-113) الذي لم يجد له المترجمان مقابلاً عربياً، وهو النبات المعروف بـ"اليشتين" ؛ وظن حنين أنه نوع آخر من الحندقوقا مصري، فنسب إلى الحندقوقا وهو يترجم الأدوية المفردة لجالينوس ما نسبته ديوسقوريدس إلى "لوطوس الذي يكون بمصر" أي إلى البشتين إذ قال "في الرأس [منه] شبيه بالجوارس، ويجفف، وأهل مصر يطبخونه ويعملون منه خبزاً"، ويقصد بالشبيه بالجوارس بزره ؛ وقد أوقع حنين بوهمة هذا جماعة كبيرة من الأطباء إذ تابعوه في وهمه، وقد ذكرهم ابن البيطار في مادة "حندقوقا بري" التي أشرنا إليها، وقد أعاد نقده في مادة "لوطوس"، 116/4 .

إلى "الطير" ؛ ومثل هذا في الكتاب كثير⁽¹⁶²⁾. ولكن هذا التنوع من نسبة المسميات إلى أجناسها وأنواعها وضروبها نسبة تؤدي في التسمية إلى استعمال العبارات الإطنائية لا يوجد في الكتاب في تسمية المسميات المعروفة المنتهية إلى البيئة العربية والحاملة لأسماء عربية صريحة، وتذكر من أسماء الأدوية النباتية الواردة في المداخل الأربعة الأولى من الكتاب مفردة⁽¹⁶³⁾ "السوسن" و"الشبث" و"السعد" و"الكراث" و"الإذخر" و"الزيتون" و"الورد" ؛ ومن أسماء الأمراض الواردة في المداخل ذاتها "السعال" و"المغص" و"التافض" و"عرق النساء" و"الصداع" و"الكلف" و"تقطير البول". فهذه أسماء لمسميات معروفة في البيئة الثقافية العربية وما كانت تثير للمترجمين إشكالات مفهومية، فوضعت مقابلات للمصطلحات اليونانية دون حاجة إلى وضعها في عبارات إطنائية. فلقد توفّر في هذه المصطلحات بالنسبة إلى المترجمين أمران : (أ) وجودها في اللغة العربية لوجود المسميات التي تطلق عليها في البيئة الثقافية العربية ؛ (ب) معرفة المترجمين بها معرفة جيدة. وقد كان المترجمان مدركين للمشاكل المصطلحية التي تثيرها ترجمتهما حسب ما أشرنا إليه من قبل في تنبيه ابن جُلجل إلى ذلك⁽¹⁶⁴⁾ ؛ وبعض من تلك المشاكل هو الذي جعل "المقالات الخمس" العربية موضوع حركة مصطلحية قوية بين القرنين الرابع والخامس للهجرة لإعادة ترجمتها ومراجعتها وشرح مصطلحاتها⁽¹⁶⁵⁾.

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب والفنون والإنسانيات - جامعة منوبة

(162) نجد الظاهرة نفسها في ترجمة كتاب الحيوان لأرسطو ، وقد قام بها يحيى بن البطريق قبل أن ينجز اصطفي وحسين ترجمتهما للمقالات الخمس ؛ ومن أمثلة الظاهرة في طباع الحيوان "العرق الذي يسمى باليونانية أورطى" (ص 44) ترجمة لـ *aortē* ؛ و"الحيوان الذي يسمى باليونانية أرقص" (ص 59)، ترجمة لـ *orux* ؛ و"الحيوان الذي يسمى لونفس" (ص 59)، ترجمة لـ *lunx* ؛ و"الحيوان الذي يسمى باليونانية خمالبون" (ص 71)، ترجمة لـ *khamailōn* ؛ و"المشنة التي تسمى باليونانية قوطمنوس" (ص 145)، ترجمة لـ *kutisos* . ومن هذه المصطلحات ما له مقابل عربي قديم مشهور مثل "أرقص" وهي "الأرخية"، و"لونفس" وهي "الضئع"، و"خمالبون" وهي "الحرياء".

(163) هي مواد "إيرسا" و"القورون وهو الوج" و"ميون وهو المو" و"قيفارس وهو السعد" - تنظر المقالات الخمس، ص ص 11 - 15 .

(164) يراجع التعليق (5).

(165) يراجع التعليق (6).

مراجع البحث

1 - المراجع العربية والمعرّبة:

- ابن أبي أصيبعة، أبو العباس أحمد : عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق أوغست مللر (August Müller)، القاهرة، 1299 هـ / 1882 م (جزآن).
- ابن البيطار، أبو محمد عبد الله بن أحمد المالقي : كتاب الجامع لفردات الأدوية والأغذية، ط. بولاق، 1291 هـ / 1874 (أربعة أجزاء في مجلدين) - وتنظر الترجمة الفرنسية في قائمة المراجع الأجنبية.
- _____ تفسير كتاب دياسقوريدوس، تحقيق إبراهيم بن مراد، بيت الحكمة - تونس ودار الغرب الإسلامي - بيروت، 1990 .
- ابن حنبل، أبو داود سليمان بن حسّان : طبقات الأطباء والحكماء، تحقيق فؤاد سيّد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955.
- ابن مراد، إبراهيم : المصطلح الأعجمي في كتب الطبّ والصيدلة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن).
- _____ "انتقال مقالات ديوسقوريدس إلى الثقافة العربية، ترجمة ومراجعة وشرحاً"، في حوليات الجامعة التونسية، 24 (1985)، ص ص 247 - 291.
- _____ دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.
- _____ "المصطلحية وعلم المعجم"، في مجلة المعجمية، 8 (1992)، ص ص 5 - 16.
- _____ المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- _____ مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ "المصطلح العلمي في التراث العربي المخطوط: إشكالات الماضي وآفاق المستقبل"، ضمن : إبراهيم شيوخ : تحقيق مخطوطات العلوم في التراث الإسلامي (أبحاث مؤتمري)، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ومبلدن، لندن، 1999، ص ص 283 - 325.
- _____ "المقولة الدلالية في المعجم"، في مجلة المعجمية، 16 - 17 (2000 - 2001)، ص ص 17 - 76.

- _____ "الوحدة المعجمية بين الأفراد والتضام والتلازم"، في مجلة الدراسات المعجمية (الرباط)، 5 (2006)، ص ص 23 - 31 (قُدِّم في الندوة العلمية الوطنية الثالثة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية بتونس يومي 2 و3 ماي 2003 حول "التلازم اللفظي والتضام").
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم : لسان العرب، نشرة يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، 1970 (3 أجزاء) .
- ابن النفيس، علي بن أبي الخزم القرشي : المهذب في الكحل المحرَّب، تحقيق محمد ظافر الوفائي ومحمد رواس قلعه جي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، 1988.
- أبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود : كتاب النبات - القاموس النباتي، القسم الأول، أ - ز، تحقيق برنار لوين (Bernhard Lewin)، أبسال، 1953 ؛ القسم الثاني : س - ي، جمعه محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة، 1973.
- أرسطوطاليس : كتاب الحيوان، ترجمة يوحنا بن البطريق، نظرنا في "طبائع الحيوان" (المقالات 1 - 10)، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
- بعلبكي، رمزي منير : معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.
- حنين بن إسحاق العبادي : كتاب العشر مقالات في العين، حققها وترجمها إلى الانجليزية ماكس مايرهوف (Max Meyrhorf)، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1928.
- _____ كتاب المسائل في العين : تنظر قائمة المراجع الأجنبية.
- دياسقوريدوس العين زربي، بدانيوس : المقالات الخمس وهو هيرولي الطب، ترجمة اصطف بن بسيل وإصلاح حنين بن إسحاق - قد اعتمدنا منه :
- (أ) تحقيق قيصر دبلار (Cesar Dubler) وإلياس ترأس (Elias Terès)، تطوان، 1957 (قد يشار إليها بحرف (ط)، وإذا كانت الإحالة خالية من الرمز فهذا النص هو المحال إليه).
- (ب) مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس، رقم 2849 (وقد رمزنا إليها بـ(خ)).
- (ج) النص اليوناني - (و) إشارة إلى محققه ماكس ولمان - ينظر في قائمة المراجع الأجنبية.
- الزهرائي، أبو القاسم خلف بن عباس : التصريف لمن عجز عن التأليف (المقالتان 1 - 2)، تحقيق صبحي محمود حمامي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004.
- _____ المقالة الثلاثون : تنظر قائمة المراجع الأجنبية.
- سبيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966 - 1977 (4 أجزاء وجزء للفهارس) .
- الشهابي، الأمير مصطفى : معجم الألفاظ الزراعية، ط. 3، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

الصفدي، خليل بن أبيك : الغيثُ المسحومُ في شرح لامية العجم، نشرة دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 (جزآن).

القمرى، أبو منصور الحسن بن نوح : كتاب التنوير في الاصطلاحات الطبية، تحقيق وفاء تقي الدين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، 1991.

2 - المراجع الأجنبية :

- Abulcasis : *On Surgery and Instruments*. A Definitive Edition of the Arabic Text with English Translation and Commentary, by M. S. Spink and G. L. Lewis. University of California Press, Berkley and Los Angeles, 1974.
- Conceição, Manuel Celio : *Concepts, termes et reformulations* Travaux du CRTT, Presses Universitaires de Lyon, Lyon, 2005.
- DGF = Bailly, Anatole : *Dictionnaire grec - français*, 26^{ème} éd., (édition revue par L. Séchan et P. Chantraine) Hachette, Paris, 1963.
- Dioscuridis, Pedanii : *De Materia Medica. Libri Quinque*, edidit Max Wellmann, Berolini, 1907 - 1914 (3 vol.).
- DLF = Gaffiot, Felix : *Dictionnaire illustré latin - français*, 2^{ème} éd., Paris, 1937.
- Dozy, Reinhart : *Supplément aux dictionnaires arabes*, 3^{ème} éd., Leyde - Paris, 1967 (2 vol.).
- DTTM = Garnier, Marcel et Valery Delamare : *Dictionnaire des termes techniques de médecine*, Maloine S. A. Editeur, Paris, 1980.
- Dubois, Jean et al. : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*. Larousse, Paris, 1994.
- Felber, Helmut : *Terminology Manual*, Unesco - Infoterm, Paris, 1984.
- Fuchs, Catherine : *Paraphrase et énonciation*, OPHRYS, Paris, 1994.
- Gaudin, François : Socioterminologie : du signe au sens, construction d'un champ. In : *Meta*, 38/2 (1993), pp. 293 - 300.
- Hunayn ibn Ishâq : *Le Livre des Questions sur l'œil* de Honein ibn Ishâq, (texte arabe édité et traduit en français) par P. Sbath et M. Meyrhopf, Mémoires présentés à l'Institut d'Égypte. Tome 36, Le Caire, 1938.
- Ibn al - Baytâr de Malaga : *Le Traité des Simples* par Ibn El - Beithar, traduit par Lucien Leclerc, Notices et Extraits des Manuscrits de la Bibliothèque Nationale et autres Bibliothèques, Tomes XXIII, XXV et XXVI, Imprimerie Nationale, Paris, 1877 - 1883 (3 vol.).
- Rey, Alain : *La terminologie. Noms et notions*, PUF, Paris, 1979.
- Slodzian, Monique : L'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens. In : H. Béjoint et Ph. Thoiron (éds.) : *Le sens en terminologie*. Presses Universitaires de Lyon, Lyon, 2000, pp.61 - 85.
- Teinmerman, Rita : *Towards New Ways of Terminology Description The Sociocognitive Approach*. John Benjamins, Amsterdam - Philadelphia, 2000.

مَظَاهِرُ مِنْ سُلُوكِ الْمِصْطَلَحِ فِي النَّصِّ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

الحبيب التصراوي

1 - تمهيد :

يَتَّصِلُ التَّطَوُّرُ الْعِلْمِيُّ وَالتَّقْيُّ بِمَاجَاتٍ لُغَوِيَّةٍ مُتَجَدِّدَةٍ وَمَجَالَاتٍ فِكْرِيَّةٍ وَمَعْرِفِيَّةٍ أَكْثَرُ تَعْقِيدًا وَتَشَعُّبًا، يَرْتَبِطُ فِيهَا النَّشَاطُ الْمِصْطَلَحِيُّ بِالنَّشَاطِ الْعِلْمِيِّ وَالتَّقْيِّ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ سَابِقًا لِأَيِّ تَصَوُّرٍ نَظَرِيٍّ أَوْ مَنَهْجِيٍّ يَنْظُمُ هَذَا النَّشَاطَ الْعِضْوِيَّ الْمُتَكَامِلَ، وَمَا يُطْرَحُ فِي تَكْوِينِ الْعُلُومِ عَادَةً مِنْ مَشَاكِلَ فِي تَكْوِينِ الْخُطَابِ الْعِلْمِيِّ بَيْنَ مِيدَانِ الْمَعْرِفَةِ وَنِظَامِ اللُّغَةِ (1). وَلِهَذَا يَبْدُو الْبَحْثُ فِي الْمِصْطَلَحِيَّةِ مُحَاوَلَةً لِرَبْطِ هَذَا الْعِلْمِ بِإِطَارِهِ الْمَعْجَمِيِّ الْعَامِ سِوَاهُ فِي مَسْتَوًى تَوَلِيدِ الْمِصْطَلَحَاتِ أَوْ فِي مَسْتَوًى اسْتِعْمَالِهَا الْفَعْلِيِّ.

مِنْ هُنَا يَأْتِي اسْتِقْصَاءُ الْجُهْدِ الْمِصْطَلَحِيِّ لِلْقَدَامِيِّ لِإِعَادَةِ بِنَاءِ تَصَوُّرٍ مَنَهْجِيٍّ كَثِيرًا مَا اسْتِعَاضُوا فِيهِ بِالتَّطْبِيقِ عَنِ التَّنْظِيرِ. فَإِنَّ مَا تَحْطِي بِهِ مَفْرَدَاتُ اللُّغَةِ الْعَامَةِ مِنْ دَرَسٍ بِاعْتِبَارِهَا مُنْتَمِيَةً إِلَى الْمَعْجَمِ الْعَامِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْجَبَ عَنَّا اشْتِرَاكُهَا مَعَ الْمِصْطَلَحِ فِي الْخُصَائِصِ الْعَامَّةِ كَالْتَأْلِيفِ الصُّوَرِيِّ وَالْبُنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ وَالذَّلَالَةِ وَالِانْتِمَاءِ الْمُقُولِيِّ، وَالتَّفَرُّدِ وَالتَّوَلَّدِ، لِيَتَأَكَّدَ انْتِمَاؤُهَا إِلَى الْمَعْجَمِ بَفَرْعِهِ : الْعَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْرَدَاتِ الْعَامَّةِ، وَالْمَخْتَصِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمِصْطَلَحَاتِ، وَلِجَعْلِ الْبَحْثِ فِي ظَهْوَرِ الْمِصْطَلَحِ وَنَمُوِّهِ فِي الْخُطَابِ مُشَبِّهًا بِمَفْرَدَاتِ اللُّغَةِ

(1) عثمان بن طائب : علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، ص ص 69 - 103.

العامة، مع تميز المصطلح بذاتية الدلالة، وأحاديتها، وخصوصيتها، إضافة إلى الانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد، وقابلية التعريف المنطقي⁽²⁾.

وإذا كان المصطلح يعرف بأنه أحادي الدلالة، فهل يحافظ على صرامته تلك - عند معالجته من خلال نسيجه اللغوي داخل النص - أم يتأثر بألفاظ اللغة العامة، فيتصل بمعان إضافية حادثة فيه بسبب تأرجحه بين الحقيقة والمجاز بحسب علاقته ببقية مكونات النص اللغوية؟

أما النص العلمي فهو نص لغوي تكوّن من ناحية ألفاظ اللغة العامة بمختلف مقولاتها (الاسم والصفة والفعل والظرف والأداة)؛ ومن ناحية ثانية المصطلحات المخصصة لذلك المجال العلمي المدروس، وهي قائمة على مقولتي الاسم والصفة فحسب⁽³⁾. لكن إذا كان من شروط المصطلح أن يكون حاملاً لدلالة مفهومية واحدة تجعله غير قابل للدخول في علاقات دلالية كالترادف والاشتراك وغير ذلك مما تختص به دلالة ألفاظ اللغة العامة، فإن وروده في النص يمكن أن يغيّر من هذا السلوك ويخلق من حول المصطلح مجالاً دلالياً وشكلياً قد يؤثر في بنيته ودلالته.

هذا ما سنحاول البحث فيه بتتبع ظاهرة مهمة في المعجمية عامة والمصطلحية خاصة، تتمثل في منهجية استخدام المصطلح داخل النص العلمي والتقني، والبحث في ما يثيره هذا الاستعمال من قضايا معجمية عامة ومصطلحية.

لكنّ بحثنا في هذه المسألة يجاوز بنا منهج إسناد المصطلح إلى النظر في حركته داخل سياقه النصّي واللغوي لمعالجة وظيفته في النصّ والوقوف على كيفية توظيفه في النصوص العلمية والفنية، من خلال ربطه بمختلف مظهراته الاشتقاقية الصرفية والدلالية، حتى نصل عملنا بنوع من الاستقراء القائم على مباشرة النصوص العلمية واستخراج الظواهر المعجمية منها بعيداً عن التخمين والتوقع.

(2) ينظر حول هذه المقاربة المعجمية لعلم المصطلح بحث إبراهيم بن مراد "المصطلحية وعلم المعجم" في كتابه: مسائل في المعجم، ص 30 - 44؛ نفسه: مقدّمة لنظرية المعجم ص 134 - 163 (الفصل الخامس: التولد في المعجم).

(3) إبراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، ص 139.

وستنطلق في ذلك من مصدر يمكن اعتباره تأسيسياً في نشأة العلوم الطبية والصيدلية وتأسيس مصطلحاتهما عند العرب. وهو كتاب "المنصوري في الطب" لأبي بكر الرازي المتوفى سنة 313 هـ/925 م (4). وهو كتاب قسمه الرازي إلى عشر مقالات، سنهت منها بالمقالة الثالثة، وهي "في تعرف قوى الأغذية والأدوية"، وتضم "مسرّداً" في مصطلحات صيدلّية مختلفة، مصحوبة بنصوص وصفية وتحليلية رأينا أنّها تمثل مادة مناسبة لدرس ظاهرة المجاز في المؤلفات الطبيّة والصيدليّة العربيّة في القدم.

وفي هذا الإطار لا يمكن تجاهل وجوه العلاقة بين الحقيقة والمجاز بناء على علاقة الحسيّ بالجرّد أو الخاصّ بالعامّ. وأيسر السبل إلى ذلك التجريد اللّغويّ، لأنّه يسعى إلى أقلمة مفردات اللّغة الحسيّة مع تطوّر العقل الإنسانيّ، فينقل المعاني الحسيّة إلى دلالات مجردة.

على أنّ اهتمامنا بدلالة المصطلحات بما هي أفراد، يحدّد بحثنا في إطار معجميّ خالص يُعتبر فيه هذه الوحدات المخصّصة أفراداً لغويّة، ذات معانٍ مجازيّة (sens figurés) حاصلة من تحويل المعاني الحقيقيّة العامّة (sens propres) تحويلاً مجازياً بعيداً عن المجاز البلاغيّ وصلاته بالبنى التحويليّة والدلالة المنطقيّة. فليس المقصود من هذه المعالجة الأبعاد الفنية، بل ما دعت إليه ضرورات الاصطلاح في العلوم والفنون.

وفي القدم ضُمّت أغلب هذه الاستعمالات المجازيّة إلى رصيد اللّغة المعجميّ، ولم نعد نشعر إجمالاً بأنّها مجازية. (سنلاحظ ذلك في البحث في الدلالة المعجميّة : ففيها خلط بين الحقيقة والمجاز) هذا ما دفع الدراسات اللّغويّة الحديثة إلى الاتّجاه إلى المجاز بوصفه أساس التطوّر الدلاليّ.

لذلك تُرَوّل الدّراسة المعجميّة التحوّل المجازيّ بالضرورة ضمن حركة التوليد اللّغويّ، بما أنّ المجاز يدخل مدلولات جديدة في معجم لغة ما في زمن محدّد. وهذا يؤدّي إلى تشابه وظيفة المجاز والإبداع، لأنّ شرط وجودهما واحد، وهو الحاجة، فإنّ أمكن سدها

(4) كتاب المنصوري في الطب، لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي، تحقيق : حازم البكري الصديقي، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1987.

بوسائل التوليد الداخلية عِدَّ إبداعاً، وإنْ أُلْجأت الضرورة إلى تسمية المفهوم أو البضاعة من خارج اللُّغة عِدَّ افتراضاً. من هذه الزاوية يبدو المجاز ذا مكانة أساسية في تحويل التوازن الوقفي للمعجم. إنه عامل أساسي من عوامل تطوُّر اللُّغات.

وقد استطاع القدامى أنْ يسندوا من خلاله المعاني الجديدة إلى الألفاظ القديمة في الاستعمال. فإنْ تجدد النشاط الإنساني لا تبرزه اللُّغة دائماً في شكل ألفاظ جديدة، بلْ إنه يتمثل كذلك في قدرة اللُّغة على إنجاز انزياحات دلالية بتحويل دوالها عن مدلولاتها العامة المتواضع عليها إلى مدلولات جديدة.

وأهمية المجاز تكمن في كونه من أهمِّ وسائل التوليد المصطلحي لأنَّه يمثل انتقالاً ضمن النظام اللُّغوي الواحد، بخلاف التوليد الشكلي الذي يتطلب إحداث دوالٍ جديدة، ولهذا كان المجاز أيسر لقيامه في الغالب على الانتقال من الحقيقة إلى المجاز في مستوى تسمية المفاهيم أو المستحدثات العلمية أو التقنية المحددة.

على أنْ لطبيعة المولدات المجازية التي نريد أنْ نعالج في بحثنا خصوصية، وهي أنَّها مصطلحات، أو وحدات ذات معانٍ اصطلاحية، أصبحت جزءاً من الخطاب العلمي في اللغة العربية العلمية، فإذا كانت المصطلحات السائدة في علمي الطبِّ والصيدلة أعجمية، وإذا كانت العربية تشكو في هذا المجال من الخانات المعجمية الفارغة، فإنَّ المجاز يصبح الوسيلة المُجدية لحلِّ مسألة نقل المصطلحات العلمية إلى العربية.

وهنا يمكن أنْ تمثل معالجة هذه المصطلحات في لغة العلوم عند العرب دليلاً مهماً لدرس وظيفة المجاز في توسيع المصطلحية العلمية العربية وإثراء معجمها.

2 - دِرَاسَةُ كَمَاذِجٍ مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ :

2-1. المصطلحات المدروسة : (الملطف، الغليظ، البارد، الحار، اليابس، الرطب) :

ليس اعتماد هذه المصطلحات من باب الصدفة، بل هي نتيجة اختيار متعمد، فإنَّ هذه المصطلحات عربيّة مولدة مجازاً، وهذا معناه أنْ أصولها العربيّة وطبيعتها اشتقاقها تسمح بظهور مرادفات لها أو مقابلات أو اشتقاقات بيسر، وهو ما لا تسمح به مصطلحات

أخرى كالمولدة بالافتراض مثلاً وهي كثيرة. وبما أن لكل مجاز حقيقة فسنحاول الوقوف على حقيقة هذه المفردات اللغوية العامة في المعجم اللغوي العام قبل أن تتحول إلى مصطلحات حاملة لمفاهيم خاصة بمجال علمي معين هو مجال الطب.

نسعى من خلال نماذج من المصطلحات العلمية إلى معالجة المصطلح من جهة كيفية اندراجه وتصرفه وإعادة صياغته ومظهره داخل النص العلمي، أي النظر إلى المصطلح لا باعتباره وحدة معزولة في قائمة بل باعتباره جزءاً حيوياً داخل اللغة العامة. وتكشف المعالجة أن المصطلح لا يزال في مرحلة التثبيت وهو في أواخر القرن الثالث وبداية الرابع الهجري. وهذا ليس غريباً فنحن نعرف أن وضع هذه المصطلحات ومن ثم استعمالها في النصوص العلمية كان عملاً شخصياً تطبيقياً احتيج إليه عند التأليف، دون أن يسبق بعمل نظري معجمي يمهّد القواعد لوضع المصطلحات وفق أسس منهجية وتصور نظري متكامل.

ودلينا على ذلك أن الرازي لم يسجل في كتابه موقفاً نظرياً من مسألة المصطلحات سواء من ناحية المستويات اللغوية، أو طرائق تصرفها في النص العلمي، وما قد ينتج عن ذلك من قضايا دلالية وبنوية في مجهوده المصطلحي. وهو ما يروحي ربّما ببداية المسألة عنده بما أن اهتمامه كان منصباً على التطبيق لا التنظير. فهل يمكن أن نتبين موقفه في المستوى الإجرائي أي في ما ولد من مصطلحات؟

هذا ما دفعنا إلى استخراج عدد من المصطلحات والنظر فيها من خلال سياقها النصي عند الرازي، وذلك بسبب صعوبة وصف الظواهر المتصلة بسلوك المصطلح من خارج سياقها العام. وهذه المصطلحات التي اخترنا تلتقي في كون الرازي اتخذها صفات للأغذية، وأسندها مجازاً واصطلاحاً إلى طبائع الأغذية وقوى الأدوية؛ وهي في الحقيقة وحدات من مفردات اللغة العامة تطلق في الواقع على طبائع الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات وعناصر الطبيعة.

وتقوم معالجتنا لسلوك هذه المصطلحات على درس عدد من الأركان من خلال مظاهر ورودها الفعلي في النص، وهي:

- التعريف،
- وما يقتضيه التوسع في شرحه من تحليل،
- وما يتفرّع إليه المصطلح من اشتقاقات،
- ومدى مراوحة الدلالة بين الحقيقية والمجاز، أو بين الدلالة الاصطلاحية والدلالة العامة.

على أن نعتبر "الحقيقة" : هي الدلالة المعجمية العامة (اعتماداً على لسان العرب والمعجم الوسيط)، ونعتبر "المجاز" : هو الدلالة الاصطلاحية التي اتخذت لها حيزاً في النصّ العلميّ المختصّ، (اعتماداً على كتاب المنصوري للرازي)، ومن ثمّ تتبع درجات الانزياح بين الاستعمال العام والاستعمال المختصّ. وهو ما نوجزه في هذا الجدول :

المصطلح/ اشتقاقه	الدلالة المعجمية العامة	المفهوم الاصطلاحي	1 - التعريف	2- التحليل (أ- خصائص / ب- تنبيهات)	3 - التمثيل
1 - الملطّف:	صفة الفاعل: لما يحوّل الحشن رفيقاً رقيقاً ناعماً	- الغذاء المولّد دماً مائياً خفيفاً. - الغذاء المخفف لبقايا الغذاء الغليظ - الغذاء المزيل للمترسبات الغليظة من الجسم.	- .."منها (الأغذية) ما يتولّد منها دم لطيف فيقال لها ملطّفة". ص 111. - "... ومن الأغذية الملطّفة جنس آخر يلطّف ما بقي من الشيء الغليظ". ص 111. - "... ومن	أ- "لأنّ الدم المتولّد منها إذا خالط الدم الذي في البدن صار الكلّ أرقّ وألطف ممّا كان "ص111؛ ب- "وهذا جنس من الطعام نافع لمن ليست له حركة .. ولم يأمن أن يتولد في بدنه كيموس غليظ أو يتولد	- "كباب جسم الحنطة المفسول.. وما لأن لحمه من صغار السمك ولم يكن فيه لزوجّة، والقرع وما أشبه ذلك " ص111 . - "كالبصل والجزر والشلجم والفجل وما أشبه ذلك" ص 112.
لطيف	صفة مشبهة: "دم لطيف"				
يلطّف	فعل: "جنس آخر يلطّف"				
ألطف	صفة التفضيل: "صار الكلّ أرقّ وألطف"				
التلطيف					

اللطافة	مصدر: ".. بتقويته للأعضاء وترطبه وتلطيفه لما فيها". -اسم: ".. فأجود الأغذية له المتوسطة فيما بين اللطافة والغلظ" ص 114 .	الأغذية الملطّفة جنس آخر ثالث يكون الذي يتولّد منه لطيفا ويطّف ما يلقاه في البدن من الكيموس الغليظ اللزج" ص112	في كبده أو طحاله سُدّد.. أو يكون في بعض مفاصله علة من البلغم". ص111.	- "كماء الشعر والبطيخ" ص 112. "كالخردل والخرف والنوم والكراث والكرفس" ص 113.
2- الغليظ:	- صفة مشبهة لما اشتدّ وخشن واكتمل، والغليظ: الصعب، الشديد. -فعل: "فأجود الأطعمة له ما غلّظ -اسم: "ويُسلم من غلّظ حرمها" -مصدر: "تولد سددا وتغلّظ الطحال".. -صفة التفضيل: "كان أرحم وأغلظ وأكثر إغذاء..".	- "والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدنا حارا .. أهضمت وغذّت البدن غذاء كثيرا باقيا وقوته بقوة كثيرة .." ص 113. - "من كان الطعام يفسد في معدته، فأجود الأطعمة له ما غلظ وتصلّب وأبطأ في استحالته" ص 121. - "والمياه	أ- "والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدنا حارا كثيرا التعب قليل الطعام كثير النوم بعد الطعام، أهضمت وغذّت البدن غذاء كثيرا باقيا وقوته بقوة كثيرة.." ص 113. ب- "وأجود ما تستعمل هذه الأغذية في الشتاء لاجتماع	- "الترمس : غليظ عسر الهضم، وإذا طُيّب ثم أكل لم يُسخن.." ص 124. - "أما لحوم الخرفان والضأن فكلها رطب لزوج، ولحم فراخ الحمام والعصافير يولد دما أسخن وأغلظ من الدم المعتدل.." ص 114.

			-اللاذع الحاد -التصلب المرضي:	الحارة.. تحلل القولنج وتفش الرياح الغليظة المشتبكة في الأعضاء 129. - "وبقي جرمه غليظا ردينا" 113. - "ما بقي من الشيء الغليظ نما فيه من الحدة والخرافة.. 129. - "والتين إن أكل وحده زاد غلظ الكبد والطحال" 120.	الحارة في باطن البدن وطول النوم .. ص 113.	
3- البارد:	- صفة مشبهة لما هبطت حرارته فهو بارد، -فعل: "العنس بارد يطفئ ويبرد.. -صفة المفعول: "الماء المبرد بالتلج" -اسم: "والذي له من ذاته مثل	- الغذاء الذي لا يزيد في حرارة البدن - الأمراض المختنبة ، غير الناشطة	- "الأغذية الباردة يحتاج إليها من كان حار البدن وفي الأوقات والبلدان الحارة .. ص 116. - "الكافور بارد لطيف .. وإن شرب برّد	أ- "فما كان متها عفصا فهو بارد غليظ، وما كان حامضا فهو بارد لطيف" .. ص 116. ب- "وما كان من الشراب أبيض عفصا فهو أقلّ	- "وهي الشعير والقرع والبطيخ والإجاص.. والخيار وما إلى الحموضة والعفوصة من العنب والزبيب" .. ص 116.	

البرودة: التبريد: مبرّد:	هذا البرد".. "الذين مائل إلى البرودة والرطوبة". -مصدر: "سويق الشعير أكثر تبريدًا" -صفة الفاعل: "الشعير منفخ مبرّد"	الكلبي وجمّد المني وجلب أمراضا باردة.." ص 158.	الأشربة حرارة، فإن كان ذلك غليظا حديثا فهو بارد" ص 116.	
4 - الحارّ: تحمي: حرارة: إسخان: تسخن:	صفة مشبهة لما: سخن، وعطش ويس أو تحزن، -فعل مرادف: "تسخن العصب وتحمي . -اسم: "لحم الجزور شديد الحرارة" -مصدر بديل: "وأقله إسخانا هو الأبيض" ص 130. - "فعل بديل: اللوباء تستخن البدن". ص 124. صفة تفضيل مرادفة: "لحم الجداء أسخن." 133.	- "الأغذية الحارة يحتاج إليها من كان عليه البرد في الأوقات الباردة" ص 116. -وأسخن الأشربة الحارّ العتيق الأصفر" ص 116. - "حارّ حريف مقطع كالخردل " ص 117.	أ- "وكلّ شراب مسكر فإنّه يسخن البدن، وأقله إسخانا هو الأبيض" ص 130. ب- "والشراب يسخن المعدة والكبد ويزيد في الدم واللحم والحرارة الغريزية.. فيجود لذلك الهضم كلّ.." ص 130.	- "منها الحنطة المطبوخة والخبز المتخذ من الحنطة والحمص والحلبة والتمر والعنب الحلو والكرفس والفجل" ص 116.

5 -	- صفة مشبهة: لما جفَّ بعد رطوبة، فهو يابس: صلب.	- المزيل لرطوبة البدن ..	- والأغذية اليابسة: يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة، وفي الأوقات الرطبة والبلدان الرطبة .. ص 116.	أ- كل ما يشوى وكل ما يطحن وكل ما يقلى .. ص 116.	- .. وهي كالعسل والكرونب والسويق الجاف، وكل ما يشوى وكل ما يطحن، وكل ما يقلى .. والخل والخردل والمر واللحوم المسنة من جميع الحيوان .. ص 113.
اليابس:	- اسم: "الباذنجان حارّ شديد اليبس، يولد السوداء .." ص 146.	- ما خلا من الرطوبة	- "الرياح التي تهب من ناحية القطب الشمالي .. باردة يابسة" ص 162.	ب- "وإن كان يابس القوام جفف .. ص 111.	
تيس:	- الفعل: "تمسك البطن وتيسها".	- الأغذية القابضة للبطن	- "والتين رطبه ويابسه ينقي ويجلو الكلى .." ص 119.		
	- الجاف		- الأرز وسويق الشعير .. تمسك البطن وتيسها .. ص 122.		
			- "الحليب نافع من السعال اليابس وحرقة البول .. يغذو الأبدان اليابسة .. ص		

		141.			
6 - الرطب:	-صفة مشبهة لما رطب رطوبة : ندي وابتل، ورطب : نعم، ولان رطوبة: - اسم : الماء يحفظ للبدن رطوبته الأصلية .." 127. - جمع : "جيد للمعدة التي فيها رطوبات" 149. -صفة مبالغة : "كلما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب." ص 133.	- التذبة - الغض - اللين الطري	- "الأغذية الرطوبة يحتاج إليها من قد أفرط عليه البيس، وفي الأوقات والبلدان اليابسة" .. ص 117. - "والتين رطبه ويابسه ينقي ويجلو الكلى.." ص 119. - "الماء يحفظ للبدن رطوبته الأصلية.." ص 127؛ "كلما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب." ص 117.	أ- "وكل ما يطبخ بالماء ويسلق .." ص 117. ب- "كلما كان الحيوان أطرى فلحمه أرطب وهو خير، وكلما كان أسن فلحمه أيس وهو شر .." ص 133. - "والتين رطبه ويابسه ينقي ويجلو الكلى.." ص 119.	- "ومنها ماء الشعير والقرع والقثاء والبطيخ ... والحمص الرطب واللوبياء الرطب" ص 117. - "والتين رطبه ويابسه ينقي ويجلو الكلى.." ص 119.

2-2 . المصطلح والاشتقاق :

لا شك أن معالجة سلوك المصطلح في السياق يمكن من تحديد مختلف مظهراته ودلالاتها. وهنا تظهر تخصيصنا المصطلح : الأولى باعتباره قيمة، والثانية باعتباره معنى وتحدد القيمة بموقع المصطلح من النظام المفهومي الذي يندرج فيه، فإن تحول اللفظ من وحدة عامة إلى وحدة مخصصة (مصطلح) يحدث تغيراً في قيمته المعنوية حتى وإن حافظ

على بنيته الدالية ؛ أما دلالاته فترجع إلى طبيعة العلاقة المرجعية الجديدة التي تحدّد للوحدة المصطلحية مفهوما خاصا لا يقبل الاشتراك أو الغموض. وعادة ما تتأسس هذه الدلالة بالجزء، وأحيانا بالاشتقاق أو بالنحت.

على أن ظهور هذه المصطلحات في شكل أفراد لغوية يدلّ على أنها مولدة مجازا أو بانزياح دلاليّ لتنتقل من وحدة عامة إلى مصطلح، ولكنّ ذلك قد يؤدي إلى الاشتراك. بينما يحدّد ظهورها في شكل مركّب اسميّ من الاشتراك، لأنّ مدلول المصطلح المركّب لا يبنّي على المعنى الحرفي أو المعجمي لمكوناته. والمصطلحات التي تتناول تردّ أفرادا في الغالب وقد تردّ مركّبات اسمية. وهي إن وردت مفردة جاءت في شكل صفات اكتسبت خاصية الاسمية بواسطة نقل مقوليّ من الوصفية إلى الاسمية (التمر الرطب/الرطب، الأغذية الملطّفة/الملطّفة..).

ويبدو أنّ المصطلحات الستة (الملطّف، والغليظ، والبارد، والحرّ، واليابس، والرطب) تثير في النصّ جملة من العلاقات الصرفية الاشتقاقية الناجمة عن دخول المصطلح في نسيج نصّ يقوم على الوصف حيناً وعلى التحليل والتمثيل حيناً آخر، وهو ما يُخوِّج الكاتب إلى استخدامه في سياقات تؤثر في بنيته ودلالته. ويثير ذلك تساؤلا عن صلة هذه المشتقات بالمفاهيم الاصطلاحية للمصطلحات الأصلية المدروسة، ومدى تداخل دلالاتها الاصطلاحية مع دلالاتها العامة.

فقد لاحظنا أنّ المصطلح يُستعمل في مستويين ، الأول : باعتباره مدخلا ذا مفهوم يُعرّف ويُشرح ويمثّل له، باعتباره مكوّنا من مكونات الرصيد المصطلحي لهذا العلم ؛ والثاني: باعتباره أداة تُشرح مصطلح آخر. فنجد هذه المراوحة مثلا بين (اليابس/الرطب)، و(الحرّ/البارد)، و(الملطّف/الغليظ). وهذه الثنائيات الاشتقاقية تتبادل فيما بينها وظيفتي المدخل والتعريف. ويستدعي وجودها الاستفسار عن اختيارها : فلماذا تقابل : الغليظ الملطّف وليس اللطيف ؟ وإذا قلنا إنّ الرازي خيّر صيغة (مُفَعَّل) للدلالة على التأثير في غيرها بما أنّها أغذية أو أدوية لها فاعلية ، فلماذا لم يستعمل حينئذ (مغلّظ) بدل (غليظ) التي

تفيد صفة الشيء لا فاعليته في غيره ؟ ونفس الشيء يقال عن (بارد وحارّ ويابس ورطب) لتصبح (ميرّد ومحرّر وميّس ومرطب).

على أن انتقال هذه المصطلحات من شكلها الأصلي إلى أشكال اشتقاقية متعدّدة يوحي بنوع من المرور المتبادل بين التعميم والتخصيص. فقد ظهرت صيغ مختلفة اقتضاها سياق النصّ، حتى لا تكاد تتمايز عن الاستعمال اللغويّ العام. فهل لهذه الصيغة أثر دلاليّ يراوح بين التعميم والتخصيص ؟ أم تظلّ جميعا حاملة لنفس المفهوم الاصطلاحيّ للمصطلح المركزيّ فلا تتغيّر بتغيّر اشتقاقاتها في النصّ ؟

1 - الاسم : (اللطافة، الغلظ، البرودة، البرد، الحرارة + مرادفه : اليبس، الرطوبة) : إن استخدام المصطلح في صيغة اسم يدلّ على أنّه قد اكتسب سمة المفهوم القارّ في الاستعمال الاصطلاحيّ باعتباره حالة متّفقا عليها يمكن الوصول إليها باعتماد الأغذية أو الأدوية المشار إليها.

2 - الصفة المشبهة (اللطيف، الغليظ، البارد، الحارّ، اليابس، الرطب) :

يأتي المصطلح في النصّ في صيغة الصفة المشبهة إمّا للتعبير عن صفة طبيعية في جنس من الأغذية، "الأغذية اللطيفة" مثلا، "والشراب اللطيف ينقي العروق من الكيموس الغليظ" (٥) ؛ وإمّا للتعبير عمّا وقع عليه حدث (التلطيف) : "يتولّد منها دم لطيف" (٦). فالأولى صفة قارة دائمة، من مادة لطف: أي اتّصف بالرفقة؛ والثانية صفة مكتسبة مؤقتة لما آل إليه الدم بعد استخدام "الملطف"، من مادة لطفه فصار لطيفا. والمفهومان مختلفان لمصطلحين يعدّان من المشترك اللفظي ؛

3 - الفعل (يلطف، غلظ، يرّد، ييسّ + مرادفين: تحمي، تسخن) :

ظهر في النصّ الفعل المشتقّ من المصطلح ليزيد دلالة المصطلح وضوحا، فمثلا : الفعل "لطف" ظهر في التعريف في أربع مناسبات : فاقترن في الأولى والثالثة والرابعة بالأفعال التالية : تحلو وتذهب بالسّد، ويفتح سدد الكبد ؛ واقترن في الثانية بعبارة

(5) نفسه، ص 120.

(6) نفسه، ص 112.

الكيموس الغليظ، وهو دليل على ما في مصطلح (ملطف) من معان قد لا تكشفها صيغة المصطلح ويظهرها الفعل بسياقاته المختلفة، إلى جانب استعمال الرازي أحياناً لأفعال مرادفة ساعدت على مزيد بلورة المفهوم المنشود للمصطلح.

4 - المصدر : (التلطيف، التغلظ، التبريد) :

إنَّ ورود المصطلح في شكل مصدر دليل على استقرار المفهوم وتداوله. فإنَّ التلطيف أو التغلظ أو التبريد نتيجة حاصلة بفعل بجاح "الملطف" في القيام بوظيفته. ولهذا تحوَّلت الوظيفة المفترضة إلى حدث ناجز.

5 - صفة التفضيل (الطف، أغلظ، أرطب) :

تفيد صيغة التفضيل أنَّ المفاهيم التي تدلَّ عليها المصطلحات لا يمكن أن تكون على درجة واحدة من القوة، فهناك مثلاً : اللطيفة والألطف، شأنه شأن أيّ دواء إنما هو خاضع في تأثيره لطبيعة المستعمل وكيفية الاستعمال .. إلخ. كما لاحظنا استعمال الرازي لوسائل تفضيل أخرى باعتماد "أشد" أو "أكثر" مع المصدر عندما لا يسمح المصطلح باشتقاق صفة تفضيل منه : "سويق الشعر أكثر تبريداً" ؛ "لحم الجزور شديد الحرارة يتولد منه دم غليظ" (7).

6 - صفة الفاعل (ملطف، مبرد) :

اسم الفاعل يدلّ على اكتساب هذا النوع من الأغذية قوة فاعليته. والمصطلحان المعنيان مشتقان من فعلي "لطف" و"برد" وصيغتهما دالة على وقوع حدث، ومن ثمَّ تعديته إلى المفعول الذي وقع عليه.

7 - صفة المفعول (المبرد) :

تبدو أهمية هذه الصيغة في تأكيدها تداخل الدلالة العامة بالدلالة الاصطلاحية، حتى أنه لا فرق بينهما في هذا الاستعمال.

(7) نفسه، ص 134.

وبصفة عامة نحن نعرف أنَّ المصطلحات تتكوّن من مقولتي الاسم والصفة، لكن هل يوحى تنوّع بنية المصطلح الصرفية وعدم تجمّدها في صيغة المصطلح الأصليّة (مصدر، اسم، صفات الفاعل والمفعول والمشبّهة والتفضيل إلى جانب الفعل) إلى إمكان تناوب هذه الصيغ في بلورة المفهوم الواحد، وفق سياقات متنوعة ؟ وهل إنّ حيويّة البنية ويسر اندراجها في الخطاب هما اللذان قرّبا نصّ الرازي من اللغة العامة حتى أن القارئ لا يكاد يشعر بخصوصيّة الدلالات الدّقيقة وربما المعقّدة التي يكرّسها النصّ العلميّ ؟ إن صحّ ذلك فهو يُحتسب للرازي باعتبار أنّه وفّق إلى هذا التّبسيط واليسر في توظيف المصطلح في مجال علميّ صارم، من المفروض أن تكون أدواته شديدة العسر على غير المختصّين، ومصطلحاته شديدة الانغلاق بنية ودلالة.

وشبيهه باعتماد مشتقات المصطلح في النصّ العلميّ دخوله في علاقات ائتلافية أو اختلافية مع مقابله أو مرادفه لتيسير شرحه توسّلا بألفاظ اللّغة العامّة، على أن بعض هذه الألفاظ قد نجد له امتدادا في النصّ العلميّ ليتحوّل هو نفسه إلى مصطلح مدّخل، ولكن أغلبها تظلّ بمدلولاتها العامّة التي تُفقد المصطلح جانباً من صرامته العلميّة.

وفي ما يلي بعض الصيغ الصرفية التي ظهرت لهذه المصطلحات ودرجة تواترها :

المصطلح	اسم	ص. مشبّهة	فعل	مصدر	ص. تفضيل	ص. فاعل	ص. مفعول	الجملة
ملطف	+	+	+	+	+	+	-	6
غليظ	+	+	+	+	+	-	-	5
بارد	+	+	+	+	-	+	+	6
حارّ	+	+	+	+	+	-	-	5
يابس	+	+	+	-	-	-	-	3
رطب	+	+	-	-	+	-	-	3
المجموع	6	6	5	4	4	2	1	

2-3 . المصطلح والدلالة :

2-3-1 . الدلالة المعجمية (8):

نلاحظ أن المصطلحات الستة صفات مفردة (صفة الفاعل : الملطف، وخمس صفات مشبهة : الغليظ، والبارد، والحار، واليابس، والرطب)، ولكنها قد تستعمل في النص العلمي مركبة، فيزداد إليها الاسم (الغذاء أو الأغذية أو الأطعمة أو الأدوية) فيقال مثلاً : "الغذاء الملطف"، أو "الأغذية الغليظة". أما دلالاتها العامة فتشير إلى وضوح تصنيفي عند الرازي اعتمد فيه على طبائع الأشياء في إسناد المفهوم ووضع المصطلح. فجعل حركة المصطلح الداخلي قائمة على نسق وتقابل وتراتب، فهناك : الثنائية والضدية والتسلسل : (الملطف/الغليظ، والبارد/الحار، واليابس/الرطب)، فإن عناصر الطبيعة التي استمدت منها هذه المصطلحات هي نفسها قائمة على ثنائية : القوة (الملطف أو اللطيف، والبارد، والرطب) والضعف (الغليظ، الحار، واليابس). بذلك يكاد يكون الاصطلاح وتصنيفه مستمداً من تصنيف طبائع الأشياء، وهو ما ييسر حصر المفاهيم ويسهل إدراكها وضبطها. ويكشف تحول المفردة من التعميم إلى التخصص، بفضل المجاز وما يواكب ذلك في الاستعمال من حيوية دلالية وشكلية، عن نشاط لغوي يفتح أمام المفردة آفاقاً معنوية تكسبها القدرة على الدخول في علاقات دلالية وفق الحقول المفهومية التي توظف ضمنها، وهذه العملية تقوم أساساً على مبدأ التجريد الذي يحرر المفردة من مجالها الدلالي المتفق عليه ويدخلها في مجال اصطلاحى وفق علاقة مجازية ما. فكيف يظهر المصطلح في نص الرازي ؟

2-3-2 . الدلالة الاصطلاحية :

لوحة المصطلحية علامة، وهي وحدة مفهومية في جدول مصطلحي، وهي وظيفة تصنيفية دالة على موقع المرجع في نظام استعماله وميدان استغلاله (الحقل المعرفي). ولن يتأتى لنا إدراك ذلك إذا عاجلناها منعزلة عن النص، فإن وظيفة التركيب التسقيي المؤسس

(8) عن قاموسي : لسان العرب والمعجم الوسيط.

للوحدۃ المصطلحيّة هو الأساس : الضبط الدلاليّ، أيّ الدقّة في تحديد المضمون المفهوميّ لنجاح الوظيفة المرجعيّة. فإنّ التّحديد الدلاليّ في مستوى التّركيب المصطلحيّ يستند إلى ضبط المفهوم وعزله عن مفاهيم مجاورة عاملة في حقول معرفية أخرى، وحصره بالنّسبة إلى المدلول المعجميّ العامّ المؤسّس لوجود العلامة اللّغوية. فإنّ مرور المفردات من العموميّة المعجميّة إلى الخصوصيّة المصطلحيّة تحصر الحقل الدلاليّ للمفردة في مدلول خاصّ يؤهلّها للقيام بوظيفة اصطلاحية، أي يؤسّس علاقته الخاصة بالمفهوم العلميّ لتحوّل المفردة إلى دالّ لمدلول اصطلاحيّ جديد كعلامة على مفهوم لا تقبل الاشتراك أو الغموض. فهل يصحّ ذلك على هذه المصطلحات ؟

أ - الملطّف :

إنّ دلالة مصطلح "الملطّف" يختلف صيغه الواردة في النصّ لا تحيل إلى معناه العامّ الحقيقي، وهو في الغالب المعنى الحسيّ (أي الذي يحوّل الحشونة إلى نعومة)، بل دلّت على معانٍ مجرّدة محوّلّة مجازاً من الحسيّ إلى المجرّد. ويبدو أنّ الصيغة الصرفيّة لمصطلح "الملطّف" وهي من فعل "لطف" تحمل دلالة التأثير إمّا في الجهاز الهضميّ إذا تشنّج، وإمّا في الغذاء إذا كان عسيرا : "ومن الأغذية الملطّفة جنس آخر يلطّف ما بقي من الشيء الغليظ بما فيه من الحدّة والحرافة" (٩)، لتصبح بذلك دلالة "الملطّف" : علاج الآثار السليبيّة للغذاء الغليظ في البدن.

ب - الغليظ :

يؤدّي مصطلح "الغليظ" في هذا النصّ دلالات مختلفة وإن تقاربت صلاتها، ولكنّها جميعا مباينة للدلالة المعجميّة العامّة من ناحية التّحريد. فلعلّ من أبرز خاصيّات "الغليظ" جانبه الحسيّ، (باعتبار "الغلظ" أساسا صفة ماديّة لما هو قويّ خشن شديد). وهذا دليل على أنّ الثقل المجازي انبنى على التّحريد، فأطلقت صفة (غليظ) تارة على الغذاء الدسم المغذّي : "والأطعمة الغليظة إذا صادفت بدنا حارا .. انقضت وغذّت البدن غذاء كثيرا

(9) نفسه، ص 112.

باقيا وقوّته بقوة كثيرة" (10)، وتارة على اللاذع الحادّ : "ما بقي من الشيء الغليظ بما فيه من الحدة والحرافة" (11)، وتارة أخرى على الكثيف ذي الجرم الرّديء : "وبقي جرمه غليظا رديئا" (12)، وطورا على الأطعمة القوية الشديدة : "ولبن البقر أغلظها وأوفقها لمن يريد أن يَنْصَبَ بدنه، ولبن الأثْنِ أرقها وإياه يُسَقَى في عِلَلِ الرّئة" (13) ... إلخ.

ج - البارد :

- ظهر مصطلح "البارد" في النّصّ العلمي بدلالات اصطلاحية يمكن تصنيفها كما يلي :
- الخفيف المكوّنات : "الشعير قريب من الاعتدال إلى البرد. وهو قليل الإغذاء" (14).
 - المخفّض لحرارة البدن : "العلس بارد يابس .. يطفئ ويبرد".
 - البطيء : "الشعير (...) منفخ مبرّد ضارّ لمن يشكو الرياح والأمراض الباردة والقولنج، صالح لمن هو محرور" (15).
 - مسكّن للحرارة : "الحسن بارد مسكّن للهبب المعدة الحارّة" (16).

د - الحارّ :

- وجاء مصطلح "الحار" في النّصّ العلمي بالدلالات الاصطلاحية التالية :
- المسخّن : "الأغذية الحارّة يَحْتَاج إليها من كان عليه البرد في الأوقات الباردة" (17).
 - المنشّط : "والشراب يسخّن المعدة والكبد ويزيد في الدّم واللحم والحرارة الغريزية، فيجود لذلك الهضم كلّهُ" (18).
 - الحادّ المذاق : [ومن الأغذية المُلطفة] "حارّ حريّف مقطع كالخردل والحرف والثوم والكراث" (19).

(10) نفسه، ص 113.

(11) نفسه، ص 113.

(12) نفسه، ص 113.

(13) نفسه، ص 141.

(14) نفسه، ص 122.

(15) نفسه، ص 122.

(16) نفسه، ص 145.

(17) نفسه، ص 116.

(18) نفسه، ص 130.

(19) نفسه، ص 113.

هـ - اليابس :

- أما مصطلح "اليابس" فقد ورد في النصّ العلمي بالدلالات الاصطلاحية التالية :
- مقاوم للرطوبة : "والأغذية اليابسة : يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة" (20).
 - مصطبّ عاصم : "البلوط بارد يابس عاقل للبطن ممسك للبول" (21).
 - مضادّ للجفاف : "الحليب نافع ... يغذّر الأبدان اليابسة أفضل إغذاء، ويميل بها إلى الاعتدال" (22).

و - الرطب :

- وظهر مصطلح "الرطب" في النصّ العلمي بدلالات اصطلاحية هي كما يلي :
- النديّ : "الأغذية اليابسة يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة، وفي الأوقات الرطبة والبلدان الرطبة" (23).
 - الغضّ الطريّ : "الباقلّي قريب من الاعتدال إلا أنّه مائل إلى البرد، والرطب منه يولد أخلاطاً نيّة" (24).
 - اللين الناعم : "كلما كان الحيوان أطرى فلهمه أرطب وهو خير" (25).

2-4 . التّعريف :

ليس المقصود بالتعريف الركن الثاني من أركان الوضع في المعجم، فليس كتاب المنصوري في الطبّ للرازي معجماً، لكنّ مسألة تعريف المصطلحات ضمن سياقها النصّي جعلت الكتاب في أبواب منه، ومنها المقالة الثالثة، ينحو منحى معجمياً فيتحوّل التأليف إلى مداخل، وإن خلت من الترتيب، مشفوعة بنصوص اشتملت على عناصر من التعريف تمثّل في الحقيقة لبّ المسألة المصطلحية في الكتاب لأنّ هذه التعريفات مثّلت التناول العمليّ لحياة المصطلح في النصّ، ففيها يتجسّد سلوك المصطلح في النصّ من ناحية تولّده الاشتقاقي

(20) نفسه، ص 116.

(21) نفسه، ص 154.

(22) نفسه، ص 141.

(23) نفسه، ص 116.

(24) نفسه، ص 123.

(25) نفسه، ص 133.

ودخوله في علاقات تقابلية أو اتحادية مع مصطلحات أخرى، وما يتبع كل ذلك من مظاهر دلالية وأبعاد مفهومية مرجعية تصل المصطلح، من ناحية، بالمجال العلمي الذي استعمل فيه ومن ناحية ثانية، بحقله الدلالي العام. وهذه المراوحة ليست في الحقيقة ناتجة عن قراءة خارجية بقدر ما هي منصهرة في طبيعة خطاب الرازي.

فإن التعريف هنا لم يقم في الحقيقة على خصائص التعريف المعجمي اللغوي العام القائم على العلاقة بين المصطلح المعروف باعتباره وحدة مصطلحية وتعريفه في القاموس، بل هو قائم على ضرب من الخطاب التحليلي يرد فيه التعريف في إطار جدولة مصطلحية خاصة بالمجال العلمي المدروس.

ولهذا نجد الرازي يقتصر على عدد محدود وضروري من أركان التعريف، فاستغنى عن التديقات اللغوية المتعلقة بالموجود المعروف، وقد يكون ذلك لاعتقاده أن المعاني المقصودة بديهية وأنها مستقرة في الاستعمال العلمي (كالأصل الاشتقاقي، والدلالة الحقيقية)، وعن ذكر مكان وجوده (إن كان نباتاً أو حيواناً أو معدناً) وذكر زمانه، ومصادر المعلومات التي استقاها عنه ؛ بل إن الرازي لا يركز إلا على ماهية الشيء المعروف وخصائصه وظروف استعماله ونوع الاستفادة منه وما يميزه عن غيره ؛ ثم هو يلحق بذلك التمثيل له بنوعين من النماذج : الأول : إيجابي يمثل فوائد استعماله، والثاني : سلبي يمثل مضار استعماله، فيحذر منه. وذلك كله يسمح بتحويل التعريف إلى بناء دلالي للمفهوم المخصص للمصطلح، يبين خصائص المرجع ويحدد موقع المصطلح في النظام المصطلحي. فليس التعريف حوصلة تطول أو تقصر للمضمون المدلولي فحسب، بقدر ما هو بناء مركب من معلومة وتحليل خاضع لنوع من الترتيب التدريجي للسمات التي تمكن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلامات ومبدأ حصر العناصر السياقية المكونة لمرجعه. ويتأسس التعريف على يحمل هذه العناصر. وهي في مستوى البنية القاموسية تؤسس علاقة بين المصطلح باعتباره علامة لغوية (ذات مرادفات، ومقابلات، واشتقاقات يستدعي النص ظهورها)، وعدد من العناصر

الخارجية الضرورية لتحديد وجوده (بمحال استعماله، كيفية استعماله، آثار استعماله، صلته بمصطلحات مجاورة، ترجمته، توثيقه...).

فالتعريف حينئذ شكل من الأشكال الأساسية في إعادة صياغة المصطلح وإدراجه في الخطاب. إذ لا يمثل التعريف غاية لذاته كما هو في القاموس، بل هو وجه من وجوه الإمساك بالمصطلح قصد توظيفه توظيفا أمثل في الخطاب ثم في العلم ذاته.

وسنحاول في هذا العمل تتبع المصطلحات التي حددنا، وكيفية عظمها الشكلي والدلالي في النص العلمي المدروس، لتعرف على سلوكها في النص ومدى انزياحها عن دلالتها الحقيقية إلى دلالات اصطلاحية حادثة فيها بسبب تغير انتمائها من ألفاظ عامة إلى مصطلحات :

2-4-1 . بنية التعريف :

ورد مصطلح "الملطف" أو مشتقاته أو مرادفاته ومقابلاته : اثنتين وعشرين مرة، منها اثنا عشرة "للملطف" ومشتقاته، وسبع لمقابلاته، وثلاث للتوضيح، وواحدة للمرادف.

أما مصطلح "غليظ" : فقد عُرِف بذاته في خمس حالات ؛ ومشتقاته (غلظ...) في مناسبتين ؛ ومرادفه (لزوج...) ست مرات ؛ ومقابله (لطيف...) أربع مرات ؛ وبخواصه (عسر الخضم والانحباس) في البدن في مناسبتين .. فيكون المجموع تسعة عشر استعمالاً سبعة منها فقط لأصل المصطلح وما اشتق منه، والباقي وهو اثنا عشر استعمالاً مكملاً لوظيفة التعريف.

واشتمل تعريف مصطلح "البارد" على عشرين استعمالاً للمصطلح منها أربعة في تعريف المصطلح بذاته (بارد)، وخمسة بمقابله (حار)، وعشرة بخواصه (حامض، عفص...). وضمّ تعريف مصطلح "الحار" عشرة استعمالات منها اثنان للمصطلح نفسه وواحد لمشتقاته وثلاثة لمقابلاته وأربعة لخواصه التوضيحية.

وضمّ تعريف مصطلح "اليابس" ثمانية استعمالات، منها واحد فقط للمصطلح المدروس، وأربعة لمقابلاته وثلاثة لخواصه التوضيحية.

واشتمل تعريف مصطلح "الرطب" على تسعة استعمالات، منها أربعة للمصطلح المدروس، واثنان لمقابلاته وثلاثة لخواصه التوضيحية.

وكلّ هذا دليلٌ على أنّ إدراك مفهوم المصطلح ليس بديهياً وأنّ تعريفه يمرّ بعملیات لغويّة شديدة التعقيد يستدعي فيها العالم مقدرات اللّغة العامّة لتيسير مفهوم المصطلح وتقريب مرجعه من الأذهان، قصد حصر حدوده ومنع الالتباس عنه. ولذلك فالرازي عرّف المصطلح بذاته : (ملطّف)، وبتصرّفه (لطيف/يلطف..)، وبمقابله (غليظ)، وبمرادفه (أرقّ)، وبخواصه (قويّ، متوسط) ، إلخ.

وتبدو جميع هذه المظاهر دليلاً كذلك على ديناميكيّة المصطلح وقدرته على التفاعل داخل النصّ. بما يبدّد تلك الصورة القارّة لنا عنه وهو أنّه ذو مفهوم ثابت شديد الاستقرار جامع مانع. وهذه واحدة من خصائص معالجة المصطلح داخل النصّ. وما ظهور هذا العدد الكبير من الألفاظ المتصلة بالمصطلح في تعريفه إلا دليل على مصاعب ضبط المفهوم وتحديد مراجعه بالدقة التي يقتضيها العلم.

لكن إذا كان استخدام المقابل والمرادف والخواص التوضيحية مفهوماً في نصّ تعريفيّ، فإنّ التساؤل يبقى قائماً حول كثرة المشتقات حتى لكأنّ النصّ أحياناً يفرق في التكرار، فلو أردنا أن نحمل التعريف لقلنا : (الملطف هو نوع من الغذاء يصنّف حسب قوته إلى لطيف ومتوسط وغليظ، يهّمنا منها الغذاء اللطيف لأنّ وظيفته تتمثّل في أنّه يلطف الشيء الغليظ ليردّه الطّف أو أرقّ) وهنا نعود إلى الدلالة المعجميّة الأصليّة وهي الرقة.

إنّ هذا الدّوران في نفس الحلقة الاشتقاقية لم يُسرّ في الحقيقة عمليّة الفهم بقدر ما يسرّها المصطلح المقابل (غليظ). ولهذا لاحظنا لدى الرازي تغليبا لتكرار المصطلح المقابل (سبع مرات) حتّى كاد يضاهي درجة تكرار المصطلح المعرف نفسه (أربع مرات، تضاف إليها ثمانية مشتقات ومرادف واحد). وهو ما فسّر وظيفة "الملطف" وزادها إيضاحاً، إضافة إلى وحدات ذات وظيفة تفسيرية مثل : (قويّ، متوسط) وهي للدلالة على درجة مفعول الغذاء المدروس.

وعلى هذا المتوال من استخدام الترادف والتقابل والتعاقد بمضي الرازي في تعريف بقية مصطلحاته.

وتبدو جميع هذه المظاهر دليلاً كذلك على أن للمصطلح قيمة لا تبدو إلا من خلال تفاعله داخل النص، وهي عملية إعادة صوغه والتصرف فيه من التعميم إلى التخصيص، والمراوحة في كل ذلك من المصطلح إلى التعريف ومن التعريف إلى المصطلح. وما ينتج عن ذلك من بدائل قائمة على استعادة التعريف بطرق مختلفة، إضافة إلى ما يصحب المصطلح في كل مرة من تعابير توضيحية، لمزيد التحكم في المفهوم وتمييزه عما يجاوره من مفاهيم قد تلتبس به.

والطريف هو استخدام الرازي نفس المنهج مع كل مصطلح من المصطلحات التي عالجنها. وهو ما يؤكد منهجه التصنيفي المبني على فكرة الثنائيات الطبيعية وما يتولد عنها في مستوى الأغذية من قوى تراتبية تنظم طبيعة الأشياء نفسها كالبارد والحار والياس والطري، إلخ.

وهكذا فالتعريف يمكن أن يقوم على عدة أركان نظرية وتجريبية. وقد اعتمد الرازي تقريباً نفس المقاييس في جميع التعريفات وهي :

- أساس لغوي : باعتماد مشتق من نفس الجذر، أو المقابل، أو المرادف.
- خصائص الغذاء ومنافعه ومخاطره.
- التمثيل له ، بذكر : قوائم من أسماء الأغذية، أو تجارب معينة، أو شروط الاستعمال.

ومع ذلك يظل كل تعريف من هذه التعريفات في حاجة إلى مزيد توضيح وهو ما سينجزه الرازي في المرحلة التي سمينها التحليل.

2-5 . المصطلح والتحليل :

إن الخصائص المرجعية للمصطلح تعطيه موقعا خاصا في النظام المعجمي، إذ لا يكون تحديده كافيا إلا إذا اقترن تعريفه وتحديد مضمونه بواقع مادي معين. فلا يمكن مثلا تحديد المضمون المصطلحي إلا داخل بنية السياق : فتحلل عناصره الأساسية المكونة له،

وينظر في علاقته بمصطلحات مقابلة أو مرادفة، وفي كيفية استعماله في النص، وفي بنيتة الاشتقاقية، وبنيتة المفهومية.

فما سميناه تفسيرا هو ما جاء في شكل إضافات لجوانب مكملّة للتعريف مما لا تسمح بنية التعريف بظهوره بسبب نزعتها الشمولية والتجريدية. فالرازي احتاج في مناسبات كثيرة لمزيد توضيح مفهوم المصطلح بتبرير خصائصه العلاجية أو بتبنيه إلى آثاره الأخرى، أو باللجوء إلى ذكر أمثلة عنه، أو بتقريب مدلوله بالمقابل أو بالمرادف، أو بتوليد مشتقات منه.

وفيما يلي محاولة لتتبع ذلك في مستوى النص .

2-5-1 . الخصائص :

أ - المنافع : لا تخلو أغلب الأغذية من فوائد، ولكن سبل الانتفاع بها ومعرفة طرق استعمالها والأسباب الحاملة عليها هي ما سيعمل الرازي على إظهاره في ما سميناه "منافع الغذاء". وقد تكون هذه الفقرة مطولة، وقد لا تجاوز الجملة في مواطن أخرى :

- الملطف : "لأنّ الدم المتولّد منها إذا خالط الدم الذي في البدن صار الكلّ أرقّ وألطف ممّا كان"⁽²⁶⁾. فمن خصائص هذا الملطف أنّه يولد دما رقيقا لطيفا ؛ ويمكن تبين ذلك من جهة معرفة مفعول الغذاء الملطف، فهو: يرقّق الدم: أي يصيّرهُ مائياً. بمعنى غلبة الخفّة على الكثافة، حتى يصير ضعيف التغذية، فلا يؤدّي إلى فاضل أو نحام وسدد.

- الغليظ : "وهو في نفسه غليظ مولد للكيموس الغليظ"⁽²⁷⁾. ومن خصائص هذا الملطف أنّه غليظ مولد لكيموس غليظ يلطّف ما بقي من الشيء الغليظ في المعدة.

- البارد : "فما كان منها عفصا فهو بارد غليظ، وما كان حامضا فهو بارد لطيف"⁽²⁸⁾.

(26) نفسه، ص 111.

(27) نفسه، ص 112.

(28) نفسه، ص 116.

- الحارّ : "وكلّ شراب مسكر فإنه يسخن البدن؛ وأقلّه إسختانا هو الأبيض. والشراب يسخن المعدة والكبد ويزيد في الدم واللحم والحرارة الغريزية، فيجود لذلك الهضم كلّهُ" (29).

- اليابس : "وكلّ ما يشوى وكلّ ما يطبخ وكلّ ما يقلّي" (30).

- الرطب : "وكلّ ما يطبخ بالماء ويسلق ويقلل فيه من الأبرار والخلّ والمرى والسذاب ولحوم الصغار من كلّ الحيوان" (31).

ب - التنبيهات : يقدّم الرازي ملاحظات غالباً ما تعقب مرحلة الفوائد، ينبّه فيها إلى مخاطر المبالغة في استعمال أغذية بعينها، فقد تتحوّل فائدتها إلى مضرّة. وقد يعدّها : كيموس غليظ، سدد في الطحال أو في الكلى، صعوبة هضم ؛ كما يمكن أن تكون هذه التنبيهات مجرد تعريف بقيمة الغذاء وأحسن السبل في الاستفادة منه :

- الملطّف : "وهذا جنس من الطعام نافع لمن ليست له حركة، وكانت الحرارة الغريزية في بدنه ضعيفة ولم يأمن أن يتولد في بدنه كيموس غليظ أو يتولد في كبده أو طحاله سدد أو في كلاه أو دماغه أو يكون في بعض مفاصله علة من البلغم" (32).

- الغليظ : وأجود ما تستعمل هذه الأغذية في الشتاء لاجتماع الحرارة في باطن البدن وطول النوم. ومتى أحسن أحد في بدنه نقصاً بيناً، أو أكلها أحد كانت الحرارة في بدنه قليلة وخاصة في المعدة" (33).

- البارد : "وما كان من الشراب أبرد عفصاً فهو أقلّ الأشربة حرارة، فإن كان ذلك غليظاً حديثاً فهو بارد" (34).

- الحارّ : "والشراب يسخن المعدة والكبد ويزيد في الدّم واللحم والحرارة الغريزية" (35).

(29) نفسه، ص 130.

(30) نفسه، ص 116.

(31) نفسه، ص 117.

(32) نفسه، ص 111.

(33) نفسه، ص 113.

(34) نفسه، ص 116.

(35) نفسه، ص 130.

- اليابس : "وإن كان يابس القوام جَفَفَ" (36).

- الرَطْب : "كَلِّمًا كَانَ الْخَيْرَانِ أَطْرَى فَلَحْمُهُ أَرْطَبُ وَهُوَ خَيْرٌ، وَكَلِّمًا كَانَ أَسَنٌ فَلَحْمُهُ أَيْسُ وَهُوَ شَرٌّ" (37).

2-5-2. التمثيل : ليس التمثيل هنا بمجرّد تقريب فكرة ولكنّه من صلب رسالة العلم. فالحقيقة أنّ التمثيل هنا نقصد به نماذج من الأغذية أو الأدوية التي تتناسب مع طبيعة الحالة التي يتناولها الرازي بالدرس. وقد يخضع لاختلافات حسب الممثل له، فأحياناً يكون في شكل مسرد وأحياناً يتطلّب العنصر الممثل به تدقيقاً (شروط الاستعمال، والظرف، وطبيعة المستعمل..):

- المَلَطَّف : "كَلِّبَابٍ جَسْمُ الْخِنْطَةِ الْمَغْسُولِ غَسَلًا، وَلَحْمُ الْفَرَارِيجِ وَالْدِرَاجِ، وَالْحَجَلِ، وَأَجْنَحَةُ الطَّيُورِ، وَمَا لَانَ لَحْمُهُ مِنْ صَغَارِ السَّمَكِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ لَزُوجَةٌ، وَالْقَرَعُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ" (38).

- الغليظ : "وَأَمَّا لَحُومُ الْخُرْفَانِ وَالضَّانِ فَكُلُّهَا رَطْبٌ لَزَجٌ، وَلَحْمُ فَرَاخِ الْحَمَامِ وَالْعَصَافِيرِ يُولَدُ دُمًا أَسْخَنَ وَأَغْلَظَ مِنَ الدَّمِ الْمَعْتَدِلِ" (39).

- البارد : "...وهي الشعير والقرع والبطيخ والإجاص.. والخيار وما إلى الحموضة والعفوصة من العنب والزبيب.. وأما الخلّ فهو بارد لطيف ضارّ للعصب" (40).

- الحارّ : "لحم الجزور شديد الحرارة يتولّد منه دم غليظ" (41). "الكبد حارّ كثير الإغذاء وثقيل بطيء الهضم" (42).

- اليابس : "...وهي كالعلس والكرنب والسويق الجاف، وكلّ ما يشوى وكلّ ما يطبخ، وكلّ ما يقلّى.. والخلّ والخردل والمرّيّ واللحوم المسنة من جميع الحيوان.." (43).

(36) نفسه، ص 111.

(37) نفسه، ص 113.

(38) نفسه، ص 114.

(39) نفسه، ص 114.

(40) نفسه، ص 116.

(41) نفسه، ص 134.

(42) نفسه، ص 136.

(43) نفسه، ص 113.

- الرطب : "ومنها ماء الشعير والقرع والقثاء والبطيخ والخيار والبقلة واليمانية والباقلي الرطب والحمص الرطب واللوبيا الرطب" (44).

2 - 5 - 3. المقابل / المرادف : كثيرا ما يحتاج الرازي لتوضيحه مفعول الغذاء وخصائصه أو لبيان تأثيره إلى استحضار مقابله أو مرادفه سواء في الخصائص أو في المفعول:
- الملطّف : "أجود الأغذية له المتوسطة فيما بين اللطافة والغلظ، لأنها لا تنهك البدن وتضعفه كالأغذية اللطيفة ولا تولد خاما ولا سددا غليظة" (45). في هذا النصّ اقترن "التلطيف" بالرقّة والخفّة، وقابل في نفس الوقت مصطلح "الغليظ" المؤدّي إلى "الخام" و"السّد".

- الغليظ : "الترمس : غليظ عسر الهضم، وإذا طيّب ثم أكل لم يُسخن" (46).
- البارد : "الأغذية الباردة يحتاج إليها من كان حارّ البدن وفي الأوقات والبلدان الحارة" (47).

- الحارّ : "وكلّ شراب مسكر فإنه يسخن البدن، وأقلّه إسحانا هو الأبيض" (48).
- اليابس : "والأغذية اليابسة : يحتاج إليها من كان الغالب على بدنه الرطوبة" (49).
- الرطب : "كلما كان الحيوان أطرى فلهمه أرطب وهو خير، وكلما كان أسنّ فلهمه أيبس وهو شرّ" (50).

لكنّ هذه المصطلحات التي تقدّم اقتضى ظهورها في النصّ ظهور مشتقات من جذوعها يلتبس بعضها مع وظائفها الاصطلاحية حتى تبدو كأنها مرادفات لها. وهذه المشتقات هي: أفعال وصفات وأسماء. وردت في الغالب في نطاق تعريف المصطلح وتحليله داخل النص العلمي (مثلا: لطّف، اللطيف، ألطف، واللطافة، والتلطيف) ووجودها وجود

(44) نفسه، ص 117.

(45) نفسه، ص 114.

(46) نفسه، ص 124.

(47) نفسه، ص 116.

(48) نفسه، ص 130.

(49) نفسه، ص 116.

(50) نفسه، ص 133.

مساعد لأنها تزيد في تعريف المصطلح ونفسيره من ناحية وتكسبه خاصية المفردات العامة في تصرفها داخل الاستعمال.

3 - الخاتمة :

لا شك أن المصطلح وحدة لغوية ذات أبعاد .

- لغوية تمكن من تحديد دلالتها العامة وخصائصها باعتبارها منتمة إلى إحدى المقولتين اللتين ينتمي إليهما المصطلح وهما مقولتا الاسم والصفة ؛

- مرجعية تحدد مفهومها ومجال استعمالها العلمي ؛

- ومنطقية تدل على مقدرة الإنسان على التجريد للسيطرة على واقعه بفضل تصنيف فكري لعالم الأشياء يسمح بإيجاد صلة بين مفهوم الوحدة المصطلحية ومرجعها من عالم الأشياء.

وللمصطلح وظيفة أساسية في بناء المعرفة والتحكم في أنظمة المفاهيم وتسهيل استغلالها والتحكم العملي فيها. غير أن إشكالية المصطلح تظل في صعوبة تخلصه من دلالاته العامة وتأرجحه بين الدلالة الأصلية والمفهوم الاصطلاحي مما يحد من وظيفته إلى جانب ما تطرحه الوظيفة المرجعية من غموض أو اشتراك بين الحقول المعرفية لصعوبة تحديد المفاهيم من مجال دلالي إلى آخر. ويرجع ذلك في الغالب إلى تطور العلوم وما ينجر عنه من وجوب تطوير بنية المفاهيم ومراجعة تعريفاتها تبعاً لتغير نظام المصطلحات.

من هنا كان اهتمام اللسانيين بقضايا المصطلح وإدراجه ضمن البحث اللساني المعجمي، بعد أن ظلّ ردحا من الزمن مقطوع الصلة بجذوره اللغوية مقتصر على اجتهادات العلماء المصطلحيين باعتبار تعارض علاقته المفهومية القائمة على مرجع خارجي يعبر عنه بمصطلح داخلي، مع علاقة الدلالة اللغوية القائمة على دال ومدلول. ولهذا يندرج عملنا ضمن تأكيد العلاقة العضوية بين المصطلحية (terminologie) باعتبارها علم المصطلح نظيراً وتطبيقاً، فهي معجمية مختصة ؛ وبين المعجمية (lexicologie)، باعتبارها علم المفردات نظيراً وتطبيقاً، فهي معجمية عامة. وكلا الفرعين يكونان حينئذ علم المعجم

(51). فهما يشتركان في خصائص هذا العلم، من بحث في تكون الوحدات من حيث هي كيانات مجردة مفردة معقدة لها دلالاتها أو مفاهيمها ومناهج تولدها وتقيسها وخصائصها التمييزية. وهو ما يجعل دراسة المصطلح جزءا من الدرس اللغوي المعجمي العام، بما فيه من حركة وتطور هي جزء من خصائص المصطلح اللغوية.

وليس أدل على ذلك من هذه المعالجة التي تجاوزت النظر إلى المصطلحات باعتبارها قوائم مستقلة قارة في علم من العلوم، إلى درسها باعتبارها وحدات لغوية تدرج داخل لغة الخطاب فتتأثر بما يحيط به شكلا ومضمونا، فتتغير أبنيتها وتعاد صياغتها في اتجاه التعميم أو في اتجاه التخصص... وجميع ذلك يطرح في مستوى السياق عدّة تساؤلات حول بنيته ودلالته تظهر من خلال سلوكه في النص العلمي، وتتجسد خاصة في مستوى الدلالة العامة والخاصة، وتعدّد الأبنية.

الحبيب النصراوي

المعهد العالي للغات - تونس

المراجع

- ابن طالع، عثمان : "علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة"، ضمن : المسدي عبد السلام وآخرون : تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة، قرطاج - تونس، 1989، ص ص 69 - 103.
- ابن مراد، إبراهيم : المعجم العلمي العربي المختص، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- _____ مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- الرازي، أبو بكر : المنصوري في الطب، تحقيق : حازم البكري، الألكسو، الكويت، 1987.

(51) ينظر حول هذه المقاربة المعجمية لعلم المصطلح بحث إبراهيم ن. مراد "المصطلحية وعلم المعجم" في كتابه مسائل في المعجم، ص ص 30 - 44.

حَرَكََةُ الْمُصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ

سلام بزي حمزة

يهدفُ هذا البحثُ إلى دراسة حركة المصطلح النحوي في الخطاب اعتماداً على أقدم مدوَّنة نحويَّة عربيَّة بين أيدينا، وهي كتاب سيبويه، ولا سيما على الصفحات الأولى من هذا الكتاب التي يقدِّم فيها سيبويه الأسسَ النظريةَ لعلم النحو. ولن يتناول هذا البحثُ سوى وجهين من وجوه هذه الحركة : أولهما بعض مظاهر إعادة صياغة المصطلح، ولا سيما الاهتمام بحدِّه وشرحه والتَّمثِيلُ له، وثانيهما بعضُ مظاهر التَّرادفِ المصطلحيِّ، ولا سيما دور السِّيَاق في اختيار مصطلح ما، دون مرادفه.

أ - الحَدُّ والشَّرْحُ والتَّمثِيلُ :

الحَدُّ والشَّرْحُ وجهان من وجوه إعادة الصِّياغة، وهي التعبير عن المعنى نفسه بطريقة أخرى. أمَّا في المصطلحات التي تعيننا فهي اختلاف الصِّبَغ في الإحالة على مرجع واحد غالباً ما يختار أصحاب الاختصاص مصطلحاً قد يكون بسيطاً، وقد يكون مركباً للتعبير عنه؛ ففي مجال النحو مئات من المصطلحات البسيطة، وعدد لا يستهان به من المصطلحات المركبة التي قد يستخدمها النحويُّ وحدها، وقد يستخدمها مشفوعةً بحدودها وشرحها، أو يستخدم هذه الحدودَ والشُّروحَ في مكائفا.

الشَّائع في الدِّراسات النحويَّة العربيَّة أنَّ سيبويه لا يحدِّ مصطلحاته، وأنَّ على مَنْ يدرس مصطلحات الكتاب أنْ يقوم باستخراج حدودها من خلال النَّظر والتَّفَتُّيش فيه، وهي عمليَّة صعبة بلا ريب، لأنَّ الوصول إلى الحدود لا يكون إلا في مرحلة متقدِّمة من

البحث، فهو يستدعي قدرًا كبيرًا من النضج والتمكّن من المادّة، وإتقان الفنّ الذي هو موضوع الدّراسة.

لا تنطلق هذه النّظرة إلى مصطلحات الكتاب من فراغ، فمقارنة أبواب النّحو فيه بما شاع في كتب النّحويين بعده، ولا سيما المتأخّرين منهم، تسمح بالوصول إلى هذا الرّأي الشائع، لأنّ الفارق كبير حقًا في هذه المسألة، فكلّ باب من أبواب النّحو في كتب المتأخّرين يبدأ بذكر المصطلح وحده. ويمكن أن يُمثّل لهذا التّوع بالصفحات الأولى من شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري المتوفى في القرن الثامن للهجرة (761 هـ / 1361 م) في شرحه لأوّل باب من أبواب النّحو، في أقسام الكلام حيث يقال : "الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف". يقول ابن هشام - ونحن نقله هنا نقلًا مختصرًا - :

"الكلمة قولٌ مفرد [...] "

والمراد بالقول : اللفظ الدّالّ على معنى [...] "

والمراد بالمفرد : ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه [...] "

وهي [أي الكلمة] : اسمٌ وفعلٌ وحرف [...] "

ولكلٍّ من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح، ومعنى في اللّغة :

فالاسم في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة،

وفي اللّغة : سَمَةُ الشيء، أي علامته [...] "

والفعل في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي

اللّغة : نفسُ الحدث الذي يُحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما.

والحرف في الاصطلاح : ما دلّ على معنى في غيره، وفي اللّغة : طَرَفُ الشيء ⁽¹⁾.

لا ريب في أنّ هذا التّوع من التّصنيف ليس في كتاب سيبويه، وإنما هو مما قام به النّحويّون اللاحقون في عمليّة ضبط المصطلح وإحكامه بعد أن استقرّت مصطلحات النّحو العربيّ، فانكبّوا على التراث الذي تركه السّابقون لضبط حدوده، وإحكام الصّنع فيه. غير أنّ غياب هذا التّوع من التّصنيف في كتاب سيبويه لا يعني غيابًا كاملاً للحدود فيه، ولا

(1) ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب، ص 11 - 14 .

سيما في رسالته التي تشكّل المنطلقات النظرية لعلم النحو. وقد يكون للحدّ في الكتاب وظيفة تفوق وظيفته في كتب النحو الأخرى، فالحدود في هذه الكتب تقرر ما هو شائع مستقرّ عند جماعة النحويين من أهل الاختصاص على قاعدة تقديم المصطلح وحدّه من قبل إحكام الصنعة. أمّا في كتاب سيبويه الذي لا يتّبع هذا المنهج، فرمّا يكون حدّ المصطلح دليلاً على ابتكار سيبويه له، أو على أنّه يُحمّله معنى جديداً لم يكن له، أو على أنّه يستخدمه للدلالة على مفهوم لم يكن شائعاً في زمانه، لأنّه حين يستخدم المصطلح الشائع في زمانه فالأحرى أن يتركه دون حدّ - كما فعل في كثير من مصطلحاته - فهو مما تعارف القوم عليه، وتواضع العلماء على مفهومه (2).

إلا أنّه لا بدّ من القول إنّ حركة المصطلح لا تكون بالحدّ وحدّه، بل تتخذ أشكالاً متعدّدة أخرى. وليس من المبالغة القول إنّ غيابة الحدّ قد يكون دافعاً إلى التوسّع في هذه الأشكال، وأبرزها الشرح والتمثيل، ذلك أنّ الشرح شكّل من أشكال إعادة الصياغة، مثله كمثّل الحدّ في أنّه يُدرج المصطلح في الخطاب، ويقدمه، ويسمح بالتعرّف عليه، ويميّزه من الألفاظ العامة.

يبدأ سيبويه كتابه بباب "علم ما الكلم من العربية". يطرح عنوان الكتاب، منذ البداية، قضية ماهية الكلم، فيشير إلى أنّه مصطلح يستدعي الحدّ، ولذلك يستعيده سيبويه شارحاً فيقول: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (3). غير أنّ شرح سيبويه ليس حداً بالمعنى الأرسطي للحدّ، وليس تبييناً لماهية الكلم كما يمكن أن يتوقّع القارئ، بل هو شرح على سبيل التقسيم، أي أنّه قائم على ذكر المقولات التي تندرج في الكلم، وهي عنده ثلاث: الاسم، والفعل، والحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل؛ فحدّه لهذا المصطلح، أو شرحه له، إنّما يقوم على ذكر الأقسام الثلاثة واحداً واحداً بترتيبها شارحاً كلّ واحد منها، وهذه أمانة أخرى على أننا أمام مصطلحات فنية، لا أمام ألفاظ من اللغة العامة.

(2) انظر عبد القادر المهيري: "إشكالية التاريخ للمصطلح النحوي"، حسن حمزة: "في تطور المصطلح النحوي العربي".

(3) سيبويه: الكتاب، 12/1.

يقول سيبويه عن الاسم : "فالاسم رجلٌ وفرسٌ"، فلا يكون الشرح هنا بذكر الماهية، ولا بذكر الأقسام كما في المثال السابق، وإنما يكون على سبيل التمثيل؛ فليس الرجل والفرس مقولتين من مقولات الاسم، وإنما هما مثالان من أمثله، ونموذجان من نماذجه، ولا يستغرقان الاسم كما يستغرق الاسم والفعل والحرف مقولة الكلم. ولو شاء سيبويه أن يستغرق الاسم بالأمثلة لَوَجَبَ عليه أن يسرد أسماء اللغة جميعاً. ولذلك اكتفى بذكر مثالين ربما كانا من أكثر الأسماء دوراناً على الألسنة، وتبادراً إلى الأذهان، ومن أكثرها تمثيلاً لمقولة الاسم لأنهما يجمعان أكثر خصائص هذه المقولة وعلاماتها.

أمّا في الفعل، فإن سيبويه يقدّم حدّاً على الحقيقة، لأنّ الفعل عنده "أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء [أي المصادر]، وبُنِيَتْ لِمَا مَضَى، ولِمَا يَكُون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع" (4). ويبدو أنّ هذا الحدّ كان في الفعل لأنّ الفعل في العربية ظلّ محتفظاً بكثير من الخصائص الصرفيّة التي تسمح بانتظامه في تصريفه، وبناء "ما مضى وما لم يمض" على حدّ قول سيبويه. أمّا الاسم فإنّ أبنيته لا تكاد تُضَبّط كثرة. قال ابن القطّاع في كتاب الأبنية : "قد صنّف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم قد استوعبها. وأول من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاث مائة مثالٍ وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به. وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا، وزاد كلّ من أبي عمر الجرمي وابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر. والذي انتهى إليه وسّعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرّق في تآليف الأئمة ألف مثالٍ ومئتا مثالٍ وعشرة أمثلة" (5). وهذا العدد عددٌ هائل يزداد في كل يوم بازدياد الألفاظ التي تقترضها العربية من غيرها من اللغات.

أمّا "الحرف" الذي جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل" فإنّ سيبويه لا يحده، بل يمثّل له كما مثّل للاسم، بذكر عددٍ من نماذجه.

(4) نفسه، 12/1.
(5) السيوطي : المزهر، 4/2.

في جميع الأمثلة التي ذكرت، والتي يُحدِّد فيها المصطلح، أو يُشرح، أو يُمثَّل له، يتحرك المصطلح في الخطاب في اتجاه واحد هو الانتقال من المصطلح التَّحوي الذي صار مألوفاً عندنا، وهو الكَلِم، والاسم، والفعل، والحرف إلى أشكال أخرى من التعبير تشرحُ المفهوم، أو تُحيل إلى المرجع دون العودة إلى لفظِ المصطلح نفسه.

حين تكون حركة المصطلح في هذا الاتجاه، أي حين يلجأ الكاتب إلى شرح مصطلحاته وإعادة صياغتها فإنه يتوخى من ذلك إيضاح الفكرة، وتقريب المفهوم إلى ذهن قارئه، وتفادي اللَّبسِ مخافة أن يُحمَل المصطلح على غير الوجه الذي أراده. وليس هذا الأمر وفقاً على كتب التعليم ولا على كتب التعميم في مجالات العلوم والفنون الشائعة في أيامنا، وهي الكتب والمجلات والمنشورات التي تتوجه إلى جمهور واسع من القراء، فتنحاز إلى تبسيط الأمور أمامهم، وإلى تقديم المصطلحات مع شروحها وأمثلة مخافة أن تظل بعيدة عن أذهانهم - وإن كان فيها أشيع وأفسى - وإنما هو أيضاً في النصوص التي تُكتب لأصحاب الاختصاص. وعلة ذلك أن أصحاب الاختصاص أنفسهم قد لا يستخدمون المصطلح نفسه، فقد يتتدغ أحدهم مصطلحاً جديداً يحتاج إلى شرحه قبل أن يسير ويجتمع عليه أهل الفن. وقد يتعاضد مصطلحان مختلفان للمفهوم الواحد فترة من الزمان. وقد يستخدم العالم مصطلحاً قديماً فيُحمَله مفهوماً جديداً لا بد من شرحه؛ فالفتح، والضم، والكسر على سبيل المثال، ليس لها في كتاب سيويه نفس المفهوم الذي لها في المصطلحات المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الخوارزمي، ولا في كتاب العين، لأن المصطلحات المنسوبة للخليل لا تميز بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب، ولذلك يحتاج سيويه إلى شرحها، فهو يستخدمها بمفهوم مغاير للمفهوم القديم، فيفصل بين الرفع والضم، والنصب والفتح، والجر والكسر، والجزم والوقف، مع أن هذه المجاري الثمانية كما يسميها، يجمعها في اللفظ أربعة أضرب : فالرفع والضم ضرب واحد، إلا أن الأول لما يتغير آخره بتأثير عامل من العوامل، والثاني لما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه بتأثير عامل.

تكثر أمثلة التعميم التي يُنتقل فيها من المصطلح إلى شرحه، أو إلى حده في رسالة الكتاب، مما يوحي بأن المصطلحات فيها جديدة، أو أنها مستخدمة فيها للتعبير عن مفاهيم جديدة. مثال ذلك مصطلحات المستقيم، والقيح، والمحال، والمسند، والمسند إليه التي حدها عند ورودها لأول مرة.

غير أن المصطلح لا يرد في النص مرة واحدة في الأعم الأغلب، فلا يكفي في الحديث عن حركته في الخطاب أن يُشار إلى حده، أو إلى شرحه عند وروده أول مرة. واللافت أن سيويه لا يكفي بحده المصطلح، أو بشرحه، أو بالتمثيل له في أول مرة، بل لا يفتأ يذكّر بهذا الحد، أو بذاك الشرح حين يتكرر ورود المصطلح مستخدماً في بعض الأحيان، عبارات قد تختلف قليلاً أو كثيراً عن تلك التي استخدمها في أول مرة، وهي عبارات يمكن أن تُعد بدائل لعبارات الحدود والشروح المتقدمة؛ فلقد حدّ المستقيم القبيح ومثّل له بقوله: "أما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيدا رأيت)، و(كي زيدا يأتيك)، وأشباه هذا" (6). وحدّ المحال، ومثّل له بقوله: "وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: (أتيتك غدا) و(سأتيتك أمس) (7). غير أنه لا يكفي هذا الحد المباشر للمصطلح، فلا يلبث أن يعود إليه بصورة غير مباشرة مستخدماً الألفاظ نفسها، أو جزءاً منها، أو بدائل عنها لشرح المصطلح نفسه مخافة أن يُنسى، دون أن يكون ذلك على طريقة الحدود، فيعلّل في باب ما يحتمل الشعر أن يوضع الاسم موضع الفعل في مثل هذا البيت:

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدْوَةَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصَّدْوَةِ يَدُومُ

وإنما الكلام، كما يقول سيويه، "وقل ما يدوم وصال"، غير أن العرب قد يقدمون ما حقه التأخير، ويؤخرون ما حقه التقديم، ويحتملون، والكلام لسيويه، "فتبّح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض" (8).

(6) سيويه: الكتاب، 26/1.

(7) نفسه، 25/1.

(8) نفسه، 31/1.

نرى في هذه العبارة "ويحتملون قبج الكلام حتى يضعوه في غير موضعه" كيف يستعيد سيبويه حدَّ القَبج وهو "أنَّ تضعَ اللفظَ في غير موضعه"، وكيف يستعيد في العبارة الأخرى: "لأنه مستقيمٌ ليس فيه نقضٌ" حدَّ المحال، وهو "أنَّ تنقضَ أولَ كلامك بآخره" لأنَّ المستقيم ضدَّ المحال، فهو إذن أن لا تنقضَ أولَ كلامك بآخره.

هذا التَّمط من الحدود والشروح والأمثلة وبدائلها واسعٌ جداً في الكتاب، وهو باب مهم من أبواب شرح حركة المصطلح التَّحويِّي في كتاب سيبويه. وفي الصفحات الأولى من الكتاب عددٌ لا بأسَ به من هذه البدائل،

يقول سيبويه عن الفعل إنه "أمثلةٌ أُخذت من لفظ أخذت الأسماء، وبُنيت لها مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"، ثم لا يلبث أن يعود إلى استخدام جزء من هذا الحد، فيقول قاصداً الأفعال: "فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أخذت الأسماء، ولها أبنية كثيرة" (9).

ويقول عن الإعراب إنه يكون "للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع" (10)، ثم يعود إلى ما يشبه هذه العبارة في حديثه عن هذه الأفعال، فيقول: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول "كذا وكذا" (11).

إنَّ الانتقال من المصطلح إلى حدِّه وشرحه وأمثله، ثم العودة إلى الشروح وبدائلها، وهو ما بيَّنته الأمثلة السابقة، هو انتقال من الخصوص إلى العموم، وغالباً ما يُنتقل فيه من لغة الاختصاص إلى لغة التعميم العلمي والفني التي يتوسَّل بها التَّحوي في شرح مصطلحه، أو التَّمثيل له. هذا التَّوَع من الانتقال هو الوجه الأبرز من وجوه إعادة الصياغة عند الحديث عن حركة المصطلح واندراجه في الخطاب.

غالباً ما تسير عملية إعادة الصياغة في كتاب سيبويه، وفي غيره، من الخصوص إلى العموم. غير أنَّه لا شيء يمنع من أن تسلك العملية السبيلَ المعاكس، فتنتقل من العموم إلى الخصوص، أي من الحدود والشروح إلى استخدام المصطلح، فيكون المصطلح

(9) نفسه، 12/1.

(10) نفسه، 13/1.

(11) نفسه، 14/1.

حينئذ تنويجاً لما سبقه، وتسمية لما تم شرحه. يتحدث سيبويه، على سبيل المثال، عن الصلة وعن اعتبارها جزءاً من الاسم، كما يمكن أن تكون الصفة جزءاً من الموصوف، إن كان لا يُعرف إلا بها. مثال ذلك وصف (الأحمر) الذي يوصف به (زيد) إن كان زيد هذا لا يُعرف إلا بصفته، لأن الزيدَين كثيرون، فنقول : (مررت بزيد الأحمر) فيكون (الأحمر) من تمام الاسم، ولا يعمل فيه الفعل، فكذلك قول الشاعر، الجارث بن كلدة [من البحر الوافر] :

فما أدري أغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطولُ العهدِ أم مَالُ أصابوا ؟

فـ(المال) مرفوعٌ، وليس منصوباً على أنه مفعول به للفعل (أصابوا)، ولا ينتصب (المال) سواءً أذخَلتَ الهاء على الفعل، فقلت : (أصابوه)، أو حذفتهَا، فقلت : (أصابوا)، كما هو الحال في هذا البيت، لأنَّ الفعل هنا بمنزلة الوصف للمال، فكأنَّه قال : (مالٌ مصابٌ). ويتَّضح الأمر إن عرُفْتَ (المال)، لأنك حينئذ تُدخل الاسم الموصول فنقول :

(فما أدري أغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ، وطولُ العهدِ أمِ المالُ الذي أصابوا ؟)

فيكون الفعلُ صلةً للموصول كما يقول النحويون العرب، فهو إذن بمنزلة تمام الاسم، وكالجزء منه، فلا يمكن أن يعمل فيه فينصبه.

يقول سيبويه في شرح البيت : "يريد : (أصابوه). ولا سبيل إلى النصب وإن تركتَ الهاء لأنه وصف، كما لم يكن النصبُ في ما أتممتَ به الاسم، يعني الصلة" (12) ؛ فهو يقدم الشرح أولاً، وهو قوله : "ما أتممتَ به الاسم"، ثم يعطي المصطلح المقابل له، وهو (الصلة)، مستخدماً لفظاً يدل على المعادلة بينهما، وهو لفظ (يعني).

غير أن سيبويه يسلك المسلك المعاكس في مكان آخر من كتابه في الموضوع نفسه : موضوع الصلة، حيث يعطي المصطلح، ثم يشرحه بعد ذلك، كما في المثال التالي: (أأنحواك اللذان رأيت ؟) حيث يُعلِّل سيبويه رفعَ الاسم الموصول (اللذان) وعدمَ نصبه بالفعل المتأخِّر عنه، فيقول : (رأيتُ) صلةٌ لـ (اللذين)، ثم يشرح الصلة فيقول :

(12) نفسه، 88/1.

"وبه يتمُّ اسماً" (13) ، أي أنَّ الاسم الموصول (اللذان) لا يتم إلا بصِلته، وصِلته هي الفعل (رأيت).

وهكذا نرى أنَّ حركة المصطلح، وعملية اندراجهِ في الخطاب تسير في اتجاهين متعاكسين : من لغة الاختصاص إلى اللغة العامة، ومن اللغة العامة إلى لغة الاختصاص. في الاتجاه الأول يُقدِّم المصطلح، ثم تُعطى حدوده، وشروحه، وأمثله، فيتوسَّل التحويُّ بالفاظ اللغة العامة في شرحه، وتقديمه، وتوضيحه. أمَّا في الاتجاه الثاني فيُقدِّم المفهوم، ويُشرِّح، ويُبوضِّح، حتى إذا استقرَّت الفكرة في الذهن قدَّم التحويُّ المصطلح المتعارف عليه، أو المصطلح الذي يختاره لتسميته.

ب - دَوْرُ السِّيَاقِ فِي اخْتِيَارِ الْمِصْطَلَحِ / التَّرَادُفُ وَالسِّيَاقُ :

تكثرُ المترادفات في كتاب سيبويه، في المصطلح البسيط، وفي المصطلح المركَّب الذي هو أقرب إلى الشرح والتفسير منه إلى المصطلح، وهذا هو شأنُ المصطلحات في نشأتها قبل أن تصل إلى مرحلة التُّضج والاستقرار. وليس من المستبعد أن يكون عددٌ من هذه المترادفات موروثاً عن التحوين السابقين كالخليل بن أحمد وغيره من شيوخ سيبويه، فبعض المصطلحات التي يقال عنها إنها خلافة بين البصريين والكوفيين كمصطلح (الحرف) عند البصريين في مقابل (الأداة) عند الكوفيين يعود إلى كتاب العين الذي يستخدم هذين المصطلحين، فيأخذ سيبويه بواحد منهما، يأخذ الفراء بالآخر.

إنَّ الترادف بين مصطلحين ترادفًا مرجعيًّا يُقصد به إحالةُ كلِّ واحد من المصطلحين إلى نفس المرجع دون أن يكون المدلول واحدًا فيهما، ففريق كرة القدم الفرنسيُّ مثلاً، يمكن أن يشار إليه بهذه العبارة، ويمكن أن يقال له : فريقُ (الثلثي الألوان)، أو فريق (الزُّرق)، إذ يحيل هذان الاسمان : (الثلثي الألوان) و(الزُّرق) إلى مرجع واحد، هو فريق كرة القدم الفرنسي المعروف، دون أن يكون في المدلول اللغوي للاسم الأول علاقة بالمدلول اللغوي للثاني. والقطار السريع في المغرب يحيل إلى نفس المرجع الذي يحيل إليه

(13) نفسه، 128/1.

الاسم العَلَمَ (عَوِيطة)، وهو العداء المغربي المشهور. ولا ريب في أن الترادف الذي نتحدث عنه لا يمكن أن يكون ترادفا كاملا، بمعنى أن يمكن للمرادف أن يحل محل مرادفه في جميع السياقات، فهذا الأمر محال. يكفي للتدليل على هذا الأمر وإثبات الإحالة فيه، الاستعانة بلعبة الكلمات المتقاطعة التي لا يمكن فيها أن تحل كلمة محل كلمة أخرى، وإن كان المعنى واحدا فيهما لأنه لا يمكن للمرادف أن يكون له نفس لفظ مرادفه.

إن استخدام أحد المصطلحين المترادفين دون الآخر غالبا ما يكون محكوما بالسياق الذي يستدعي هذا المصطلح أو ذاك ليندرج في الخطاب. وقد قمنا بقرئ عدد من المصطلحات المترادفة في الكتاب - وأكثرها من المصطلحات المركبة أو من الشروح التي تقترب من الاصطلاح - وحاولنا النظر في بعضها لمعرفة دور الخطاب في اختيار واحد من المصطلحين المترادفين دون صاحبه المرادف له. ونحن نتناول مصطلحين اثنين من بين هذه المصطلحات، على سبيل التمثيل.

يستخدم سيبويه (الجمع بالواو والنون)، و(الجمع الذي على حد التثنية) لتسمية ما صار يُعرف في التراث النحوي العربي بمصطلح (الجمع المذكر السالم).

المرجع واحد في هذين المصطلحين المركبين، أو إن شئنا أن نكون أكثر دقة، في هذين الشرحين اللذين يقتربان من المصطلح. غير أن المدلول اللغوي فيهما ليس واحدا؛ فالأول منهما يشير إلى زيادة الواو والنون في عملية الجمع، بينما يشير الثاني إلى صياغة الاسم في الجمع صياغة شبيهة بصياغة المثني، وليس في المدلول اللغوي لـ (حد التثنية) ما يقترب من مدلول (الواو والنون). غير أن المرجع واحد في الحالتين، إذ يشير المصطلح المركب الأول إلى زيادتين تلحقان الاسم في آخره، هما الواو والنون، ويشير المصطلح المركب الثاني إلى جمع على غرار التثنية التي لا تكون إلا بزيادتين تلحقان آخر الاسم هما الألف والنون، أي إلى جمع يكون بزيادة الواو والنون في آخر الاسم، فيبقى بناء الاسم فيه على حاله، ولا يكسر كما يكسر في جمع التكسير.

يبدأ سيبويه بتثنية الاسم فيقول: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين [...] وتكون الزيادة الثانية نونا"، ثم ينتقل إلى الجمع فيقول:

"وإذا جمعتَ على حد التثنية لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرفُ المدِّ واللّين، والثانية نون" (14).

إنَّ تسمية الجمع هنا بأنّه (على حدّ التثنية) مرتبط بالسّياق العامّ الذي ورد فيه، فالحديث عن التثنية أوّلاً بالحقّ زائدتين بالمفرد، أو لاهما حرف المدّ وثانيتها النون هو الذي يقود إلى الجمع الذي (على حدّ التثنية) لأنّ هذا الجمع يُبنى على مفردة بزيادة حرف المدّ والنون، فهو في طريقة بنائه إذن شبيه ببناء التثنية، ويريد النحوي الإشارة إلى هذا الشبه، فيستخدم هذا المصطلح، بل هذا الشرح الذي لم يستقر مصطلحاً. ولو شاء أن يستخدم المصطلح الآخر، أو الشرح الآخر، وهو (الجمع بالواو والنون) لما سمح له ذلك بالمقابلة، ولا بالتوقف عند الشبه بين العمليتين : عملية التثنية، وعملية الجمع.

ويمكن أن نقدّم مثلاً ثانياً عن دور السّياق في اختيار مصطلح ما دون مرادفه في الحديث عن حروف الجزاء التي يجمعها التّحوّيون العرب في باب، ثم يجعلون واحدا منها، هو (إنّ) أمّ الباب، كما يجعلون (أنّ) أمّاً للباب في حروف النصب، و(إنّ) أمّاً للباب في الحروف المشبّهة بالأفعال، وغير ذلك. وأمّ الباب هي الحرف الذي يجمع، دون غيره، أكثر خصائص الباب، فهو نموذج، وهو خير ممثّل له. ويشير سيبويه إلى حرف الجزاء هذا، فيقول عنه إنه "أمّ الجزاء" (15)، أو "أمّ حروف الجزاء" (16)، أو "إنّ الجزاء" (17). غير أن استخدام هذه التسمية أو تلك غالباً ما يكون محكوماً بسياق معيّن. يتناول سيبويه مثلاً قول الشاعر [من البحر الرافر] :

لقد كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنِهَا فَإِنْ جَرَعًا، وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرٍ

فيقول : "فهذا على (إمّا)، وليس على (إنّ الجزاء)، كقولك : إنّ حقاً وإنّ كذباً"

(18).

(14) نفسه، 18/1.

(15) نفسه، 134/1.

(16) نفسه، 63/3.

(17) نفسه، 266/1.

(18) نفسه، 266/1.

من الواضح أنَّ السياق الذي وردت فيه (إنَّ الجزء) هنا لا يترك مجالاً لـ (أَمْ الجزء)، ولا لـ (أَمْ حروف الجزء)، لأنهما يشيران إلى سمة خاصة من سمات هذا الحرف، وهي أنَّه أَمْ الباب، لأنَّ خصائص الباب كُلِّها تجتمع فيه. ولا يكون اللُّجوء إلى واحدة من هاتين التسميتين إلا حين يرادُّ أن يقارَن بين هذا الحرف وحروف الجزء الأخرى. لا بل إنَّ تسمية (إنَّ الجزء) إنما جاءت إعادةً لِلْفِظِ (إنَّ) الوارد في البيت حين يقول : (فإنَّ جَزَعاً وإنَّ إجمالُ صَبْر). وتأتي التسمية المستخدمة هنا (إنَّ الجزء) لتقول إنَّ (إنَّ) الواردة في هذا البيت إنما هي على معنى (إمّا)، لا على معنى (إنَّ) التي للجزء، ولذلك يسميها (إنَّ الجزء). غير أنَّ سيوييه حين يتحدَّث عن جواز تقديم الاسم في مثل قولهم : (إنَّ زيدا ثرَّةٌ تُضربُ) يقول عن (إنَّ) : "أَمْ الجزء" ⁽¹⁹⁾، غايته من ذلك أن يقابل بينها وبين حروف الجزء الأخرى.

خلاصة القول هنا أنَّ دلالة المصطلح ومعناه اللُّغوي قدَّ يكونان ذوي أثرٍ في اختيار هذا المصطلح دون مرادفه، في سياق من السِّياقات، وذلك حين تكون هناك مناسبة بينه وبين سياقه اللُّغوي، مما يسمح بإدراجه في الخطاب.

سلام بزي حمزة

جامعة ليون 2 - فرنسا

(19) انظر الكتاب، 1/ 134 ؛ وانظر فيه أيضا 3/ 63.

المصادر والمراجع

- ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ط. 10، 1385 هـ/1965 م.
- حمزة، حسن : "في تطور المصطلح النحوي العربي"، دورية علوم اللغة، العدد 33، عدد خاص عن التأريخ للمصطلح النحوي العربي، 2006، ص ص 16 - 36 .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1408 هـ/1988 م.
- الخوارزمي، أبو عبد الله محمد : مفاتيح العلوم، نشرته للمرة الأولى إدارة الطباعة المنيرية سنة 1342 هجرية، مطبعة الشرق، القاهرة.
- سبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1971 - 1977 .
- السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البحايي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1986.
- المهيري، عبد القادر : "إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي"، في كتاب المعجم العربي التاريخي، بيت الحكمة، قرطاج، 1991، ص ص 477 - 484 .

إعادة الصياغة وتطور التعبير السياقي عند الأخفش الأوسط : نواة الجملة نموذجاً

أحمد التيجاني جالو

0 - ليس البحث في المصطلح النحوي في هذه الحقبة من الزمن ترفاً علمياً تدفع إليه قلة الموضوعات الجديدة بالبحث، ولكنه ضرورة ملحة. فلقد دُوِّنت مصطلحات العلوم كلها منذ أجيال حتى أصبحت مُستقرة نسبياً، ولكن دلالة المصطلح النحوي ظلت غير مستقرة لمدة طويلة مقارنة بالعلوم الأخرى. ولئن وصل إلينا النحو علماً مستقراً واضح المعالم، يحدّد مقدار التّضح الفكريّ عند اللّغويين العرب بالصورة التي نعرفها اليوم⁽¹⁾، فإنه يجدر بنا أن نعرف كيف نشأت التعابير الأولى لمصطلحات هذا العلم ؟ وكيف تطوّرت ؟ ومن هم أولئك الصفوة من النّحاة الذين عكفوا عليه وليداً وحملوه إلى الأجيال التالية، ذلك أن معرفة دقائق مفاهيم النحو مرهونة حتى الآن بمعرفة تعابير هذه الفترة ومصطلحاتها.

ومن السّهادة القول : إنّ هذه التعابير والمصطلحات النّحويّة لم تولد كلّها دفعة واحدة وفي زمن واحد، ولم يتمّ يجمعها وتدوينها فرد واحد أو جيل واحد⁽²⁾. وهنا تكمن الصّعوبة في دراسة المشابهات الاصطلاحية عند فرد واحد كالأخفش بل حتى عند جيل واحد، ذلك أن الطبقات النّحويّة الأولى لم يصل إلينا إلا القليل من تراثها. فكان

(1) انظر حمادي صمود : التفكير البلاغي عند العرب، ص 108 .

(2) انظر عوض حمد القوزي : المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، المقدمة.

الاعتماد على ما نقله الرواة عنهم بصفة غير مباشرة في أغلب الأحوال. وهذا لا يقودنا إلى نتائج علمية مؤكدة نظراً لما يخضع له الرواة من تفسيرات مذهبية تدفعهم إلى أن ينسبوا إلى بعض رجال تلك الطبقات ما هم منه براء.

1 - مفهوم إعادة الصياغة وموضوعها :

إن ما نعتمد عليه لدراسة ظاهرة هذه التعابير الاصطلاحية أو "التعابير السياقية" وتطورها وطرق صياغتها من خلال الأخفش الأوسط هو أساساً كتابه "معاني القرآن" (3). وهذا هو الكتاب الوحيد الذي وقع بين أيدينا والذي يمكن من خلاله استخراج خلاصة آرائه النحوية وتعابير ومصطلحاته.

ويتضمن هذا الكتاب بين دفتيه عددا ضخما من التعابير والمصطلحات، (حوالي 210 أصلاً تولّد عنه أكثر من 600 مصطلح أو عبارة) (4)، بأشكال وأنماط مختلفة ومتباينة في الطول والقصر وكيفية طرق التعبير والصياغة. ولذلك كان تناول هذه التعابير والمصطلحات بالدراسة والتحليل شينا شاقا، وترويض الفكر عليها عملا صعبا. وعلى هذا الأساس يكون من الصعب كذلك الحكم بولاء تعبير أو مصطلح معيّن إلى نحوي بعينه. فاللغويون والنحاة العرب - وخاصة المتأخرين منهم - كثيراً ما يتساهلون في نسبة المصطلحات إلى واضعيها، وكثيراً ما يؤثر بعضهم التعميم بدل التخصيص، فتراهم ينسبون تعبيراً أو مصطلحاً إلى البصريين عامة في حين أنه مجرد مصطلح ورد استعماله عند سيويه مثلاً، أو يقولون إن مصطلحاً معيّن كوفي النشأة وما هو إلا مصطلح استعمله الكسائي أو الفراء (5)، ممّا لا ينفي ورود هذا المصطلح عند النحاة الآخرين. وبذلك تكون مسألة ولاء المصطلحات إلى نحاة معينين والحكم في دلالتها وتطورها من أكبر الصعوبات التي تواجه الباحث.

(3) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط 1، جزآن، دار البشير، 1981.

(4) ينظر : Diallo Amadou Tidiane : *La théorisation et la terminologie grammaticale d'al Akhfaz al Awsat*, pp. 754 - 795.

(5) السيوطي، جلال الدين : *شمع الهوامع شرح جمع الجوامع*، 2/ 128، يقول السيوطي : "هذا مبحث الحروف العاطفة. ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة، وعند الكوفيين وهو المتداول نسقاً".

ومن هنا تأتي أهمية شهادة كتاب سيويه (6) في توثيق تعابير الأخفش ومصطلحاته وتطورها أو العكس ؛ ذلك أن كتاب سيويه من أهم الآثار اللغوية التي وصلت إلينا. وزمن تأليف "الكتاب" يدلّ على أنّه وقع في فترة متأخرة جداً عن بدء الدراسات اللغوية والتأليف فيها. ويدلّ الكتاب بشكله وحجمه وطبيعته على أنّه لم يكن أوّل مؤلف في النحو، كما أنّ مؤلفه بعيد كل البعد عن أن يكون أوّل نحويّ في الدراسات العربية.

1 - 1 . إعادة الصياغة، أنواعها ومراحلها :

إنّ الرّجوع إلى الخطاب العربيّ في نصوص هذه المرحلة يسبّب الصّعوبة والغموض اللّذين يكتنفان تطوّر حركة المصطلح في هذه الفترة. ومن هنا كذلك تأتي أهمية مقارنة الأشباه والنظائر بين سيويه والأخفش وغيرهما في كتب اللغة والنحو، ذلك أنّ الأوّل هو صاحب "الكتاب" ؛ والثاني له صلة قويّة بالأوّل، إذ أنّه تلميذه بل كان هو الطريق الوحيد إلى معرفة "الكتاب" (7). ويمكن إذن أن نتصوّر أنّ حركة المصطلح اعتمداً على نصوص هذه الفترة قد مرّت بمراحل ثلاث على النحو التالي :

1 - 2 . مرحلة إعادة الصياغة أو تجديد الصياغة :

وهذه المرحلة هامّة جداً لفهم التعابير السياقية الأولى لمصطلحات هذه الفترة. ويمكن تقسيم هذه العمليّة إلى نوعين :

النوع الأوّل : يدرّس شكل المصطلح ونوعه من حيث العموم أو الخصوص أو المساواة. وبعبارة أخرى فإنّ المؤلف يهدف في هذا النوع من الكتابة إلى أن ييسّط تعابير الخطاب ومفرداتها على القارئ، أي بحيث يكون فهم مصطلحات الخطاب في متناول القارئ الغفل العادي غير المتخصص. وهذا النوع هو الذي يعرف بإعادة الصياغة أو بتجديد الصياغة التعميمية.

(6) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مؤلف "الكتاب"، المتوفى سنة 180 هـ.

(7) هدى جونهوبتشي : "خلاف الأخفش الأوسط عن سيويه"، ص 2.

والنوع الثاني ينحو فيه المؤلفُ نحو الاتجاه المعاكس للطريقة الأولى فيردف العبارة السهلة الواضحة باستعمال مصطلح فني متخصص ومتداول عند أهل الاختصاص توخيًا للدقة العلمية. وهذا النوع هو الذي يُعرف بإعادة الصياغة أو بتحديد الصياغة التخصيصية.

1-3 . مرحلة دراسة البدائل :

وبين هذا وذاك هناك مرحلة أخرى هي "مرحلة البدائل"، ذلك أن نحاة هذه الفترة لا يجدون - غالباً - المصطلح أو لا يقصدون حدّه لأول وهلة. ولكن غياب الحد لا يعني غياب المصطلح، وبالتالي لا يعني غياب المفهوم الذي يعبر عنه هذا المصطلح. فعلى الباحث إذن أن يستببط المصطلح وحده والمفهوم الذي يعبر عنه ويخرج ذلك جميعاً من الخطاب. وهنا يهتم الباحث بورود استعمال المصطلح الواحد بأكثر من مفهوم، أو استعمال المصطلح والانتقال منه إلى مصطلح آخر أو الانتقال إلى الشرح والحد والتفسير ونحو ذلك. وهذه العملية تدل على حركة المصطلح وتطوره وتدل على حركته من لغة الاختصاص إلى لغة العامة.

1-4 . مرحلة دراسة الألفاظ المصاحبة للمصطلح :

وفي هذه المرحلة يُعاد النظر في استعادة الشروح بألفاظ معينة ومتقاربة لأن السياق يتطلبها، ذلك أن السياق يمكن أن يكون مرتبطاً بمفهوم واحد في كثير من الأحيان، بحيث يشير إلى خصائص المصطلح ومواصفاته مثل التفرد وعدم تعدد الدلالة وتجنب الاشتراك ونحو ذلك.

وعلى العموم فإن عملية إعادة الصياغة أو تحديد الصياغة بنوعيتها ومراحلها تشكل كلها عملية مدروسة دراسة واعية ومتأنية يكون الهدف منها الرجوع إلى التعبيرات السابقة في سياق الخطاب بصياغة جديدة إما لمزيد من الشرح والتوضيح لمفهوم معين، وإما أن يكون بغية تزويد القارئ بالمصطلح المتخصص المقابل أو المساوي للصياغة الأصلية في نص الخطاب.

2 - "في البدء كان مُصطلحُ الكلام" :

إنَّ مقارنة الأشباه والنظائر في ورود التعبيرات السياقية المرادفة للكلام عند الأخفش ظاهرة هامة جداً. "فالمصطلح الذي شغل أكثر النحاة هو "الكلام" الذي قلما انعدم من تحليله كتابُ نحو. وترجم مختلف تعريفات النحاة للكلام عن حرصهم على وضع مصطلحات تجسم أبعاداً نظرية محكمة البناء. وإذا كانت الكلمة دالة على معنى واحد مفرد، فالكلام دال على الجملة المفيدة القائمة برأسها" (8). ويلاحظ فردينان دي سوسير "أنَّ الجملة أحسن نموذج يمثل السياق، إلا أنَّها من مشمولات اللفظ لا اللغة" (9). فالكلام عند الأخفش وعند شيخه سيبويه ليس مقصوراً على وصف ما يستقيم تركيبه نحوياً من حيث المجاري الإعرابية فحسب، ولا على وصف ما يستقيم معناه فحسب. فمفهوم الكلام عندهما يتوقف على فهم حقيقة هامة تصوّرها سيبويه، هي "العلاقة البنائية" أو "الإسناد"، وهي علاقة التلازم بين عناصر الكلام، وهي الآليات الداخلية التي تحكم أن كل واحد من المسند والمسند إليه مشروط ومقيد بالآخر وجوداً وعدماً. ولكن التعبيرات أو الاصطلاحات والمسميات التي كانت تعيّن هذه الظاهرة بالحدّ أو بالوصف أو بالشرح هي التي ظلت غير مستقرة تصاغ وتتغير حدودها أو شروحيها توخياً لإيضاح الفكرة لدى السامع. وهذا النمط من الانتقال إلى الحدود والشروح والعودة إليها من جديد بنفس الألفاظ أو بألفاظ متقاربة أدّى إلى نوع من الخطاب الذي يمكن أن نسميه بإعادة الصياغة أو تحديد الصياغة.

فقد تصور نحاة هذه الفترة صيغاً متنوعة للتعبير عن مفهوم الجملة منها مصطلح الكلام، ولكنهم عبّروا عنه أيضاً بتعابير أخرى. فقد عبر عنه سيبويه "بالمسند" و"المسند إليه" (10)، كما عبّر عنه كل من الأخفش وسيبويه بمصطلحات أخرى مثل "الاسم" و"المبني

(8) المنصف عاشور : بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص 20 .

(9) فردينان دي سوسير : دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشلوش ومحمد عجينة، ص 188 [الأصل الفرنسي الذي ذكرته ترجمته هو التالي : La phrase est le type par excellence du syntagme. Mais elle appartient à la parole, non à la langue – F. de Saussure :

Cours de linguistique générale, éd. de T. de Mauro, Payot, Paris, 1980, p.172 . – م. م.] .

(10) ذكر سيبويه هذا الزوج – مصطلحي "المسند والمسند إليه" – في أربعة مواضع من كتابه على النحو التالي : الكتاب 1، 23 / 1؛ 78/2؛ 126 / 3؛ 328 .

عليه" أو "بالمبتدأ" و"المبني عليه" ⁽¹¹⁾. وبطبيعة الحال فقد عبرا عنه أيضا "بالمبتدأ" و"الخبر" ⁽¹²⁾، و"بالفعل" و"الفاعل" ⁽¹³⁾، أو باستعمال مشتقات بعض هذه المصطلحات التي تصاغ على نمط تعابير سياقية خاصة بخطاب هذه الفترة.

ونرى من خلال هذه التعابير الاصطلاحية دراسة إعادة الصياغة أو تجديد الصياغة التعميمية بحيث يتم تناول دراسة المصطلح بمختلف زواياه من حيث العموم أو الخصوص أو المساواة بين المصطلحات المستعملة بغرض تقريب الفهم إلى ذهن السامع عن طريق تبسيط التعابير ومفردات الخطاب بحيث يسهل على القارئ هضمه واستيعابه. ومن ناحية أخرى، يمكن أن نرى مثلاً من أمثلة إعادة الصياغة التخصيصية ليس فقط من خلال المصطلحات المستعملة على الاتجاه المعاكس للطريقة الأولى بحيث يردف أحد النحويين العبارة السهلة الواضحة أو يردف الشرح والإعراب بعد استعمال مصطلح في متخصص ومتداول عند أهل الاختصاص توخياً للدقة.

فقد عرف سيبويه مفهوم الجملة بتعبير سياقي آخر وهو : "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" ⁽¹⁴⁾. ولم يرد هذا التعبير بعينه عند الأخفش ولكنه أورده بالوصف والشرح والرجوع إلى الإعراب حينما كان يعالج مفهوم الكلام من خلال تعبير آخر هو عبارة "لقينك زمن زيد أمير" فقال مقارنا هذه الجملة بجملة "يرم هم بارزون" ⁽¹⁵⁾، وواصفاً العلاقة المتداخلة بين عناصرها، والتي قد عمل بعضها في بعض : "لما ابتدأ الاسم وبني عليه لم يقدر على جرّه وكانت الإضافة في المعنى" ⁽¹⁶⁾.

إن فهم مفهوم الكلام هنا — على ما يبدو — من أمثلة إعادة الصياغة التخصيصية موجه لأهل الاختصاص، لأنه لا يمكن فهم مفهوم الكلام هنا إلا بالرجوع إلى "نظرية العمل النحوية". فالأخفش يريد أن يوصل إلى ذهن القارئ عن طريق تعبير سياقي كهذا أن

(11) الأخفش : معاني القرآن، 9/1، 2/460 - 461.

(12) سيبويه : الكتاب، 23/1، 33 - 43، 2/87. انظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 9/1.

(13) سيبويه : الكتاب، 23/1، 2/87. انظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن، 95/1.

(14) انظر مثلاً سيبويه : الكتاب، 1/235، 417، 3/82، 119. وانظر أمثلة أخرى كذلك عند الأخفش

الأوسط في معاني القرآن، 9/1، 10، 88 - 89، 2/329.

(15) الآية 16 من سورة غافر.

(16) الأخفش : معاني القرآن، 2/460 - 461.

الجملة "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغن"، ولذلك لا يمكن تحقيق الجر في الظاهر بين "يوم" المضاف والمضاف إليه وهو "المصدر" المفهوم من المسند "بارزون" في جملة "يوم هم بارزون"، لأن آلية العمل النحوي تمنع من ذلك. ولذلك حاول أن يصور تلك العلاقة من خلال تعبير آخر هو : "لقيتك زمن زيد أمير" فقال: "لما ابتداء الاسم وبني عليه لم يقدر على جره وكانت الإضافة في المعنى" (17).

3 - دراسة البدائل في التعابير السياقية :

إن الأخفش يعود في كتابه إلى النحاة واللغويين السابقين لينقل آراءهم أو مصطلحاتهم. فقد ذكر في كتابه، على سبيل المثال لا الحصر، اسم الأخفش الأكبر أبي الحسن مرتين (18)، وذكر اسم عيسى بن عمر سبع مرات (19) وذكر اسم أبي عبيده مرة واحدة (20)، وذكر اسم أبي عمرو ابن العلاء مرتين (21)، وذكر اسم يونس شيخ سيويه خمس عشرة مرة (22)، ولكنه لم يذكر اسم شيخه سيويه مرة واحدة. وهو كذلك لا يصرح بنسبة التعابير أو المصطلحات التي يستعملها إلى نحوي بعينه. ومن اللافت للنظر كذلك عدم ورود مصطلحي سيويه المشهورين "المسند والمسند إليه" عند الأخفش. وهذا يدل دلالة قاطعة على أن الأخفش لم يأخذ بجميع تعابير شيخه ومصطلحاته في مسائل النحو والصرف، ومن المسلم به إذن أنه أخذ البعض منها وأضاف إليها بعضاً آخر دون الإشارة إلى ذلك، لأن نحاة هذه الفترة حين ينقلون آراء من سبقهم يصرفون همهم إلى تحليل المفاهيم المجردة أكثر مما يهتمون بالمصطلحات ذاتها. ولهذا فإن التعابير الاصطلاحية لهذه المرحلة يكتنفها كثير من الغموض، إلى درجة أنه يستحيل اليوم معرفة المصطلحات الأولى لعلم النحو معرفة يقينية ثابتة. فالخوارزمي وهو ينقل التعابير والمصطلحات النحوية

(17) المرجع نفسه 460 / 2 - 461 .

(18) المرجع نفسه 118 / 1 - 119 .

(19) المرجع نفسه 86 / 1، 103، 119، 356 / 2، 468، 541.

(20) المرجع نفسه 123 / 1.

(21) المرجع نفسه 162 / 1، 191.

(22) المرجع نفسه ، 46 / 1، 47، 50، 55، 122، 148، 152، 162، 186، 1213، 272 / 2، 273، 295، 470، 471.

ينصُّ صراحة عليها قائلا: "على ما يحكى عن الخليل بن أحمد"، وربما اعتمد في ذلك على ما كان التلاميذ يتناقلونه شفاهاً عن شيوخهم دون أن يكون مسطراً في كتاب، أو أن هذه المصطلحات كانت مدونة في كتب لم تصل إلينا وضاعت فيما ضاع من كتب التراث النحويّ (23). ومع ذلك فليس بعيداً أن تكون جلُّ هذه المسميات من تركة سيبويه وأساتذته كيونس والخليل.

ولكي نثّل الغموض الذي يكتنف تعابير هذه الفترة ومصطلحاتها يمكن إلقاء نظرة على دلالة تحديد الصياغة وعلاقة ذلك بظاهرة البدائل. ونقصد بالبدائل التعبير عن المصطلح الواحد بأكثر من مفهوم، أو استعادة الشروح بألفاظ متقاربة. فقد نرى أن الأخصّ كثيراً ما يعبر بمصطلح واحد عن مفاهيم كثيرة. كما نراه يوظف لمفهوم واحد أيضاً تعابير أو اصطلاحات كثيرة أو يعبر عنه بالوصف أو بالحد أو بالشرح.

إن مصطلح الكلام عنده وعند سيبويه يقابل الشعر حيناً، ويكون بمعنى النثر حينئذ: "اعلم أنه يجوز في الكلام ما لا يجوز في الشعر من صرف ما لا ينصرف" (24) ويكون بمعنى الكلمة حيناً آخر: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء (...) والمذكر أخف من المؤنث" (25)، والكلام يقابل القرآن مرة أخرى عند الأخصّ " (...) وأشباه هذا في القرآن والكلام كثير" (26). والكلام يرد بمعنى الجملة عند سيبويه والأخصّ: "وهو كلام عمل بعضه في بعض" (27)، ويستعمل الأخصّ الكلام كذلك بمعنى اللغة بصفتها أداة للتواصل لمجموعة من البشر "وذلك كثير في كلام العرب" (28)، فالكلام إذن يجمع كل هذه الأمور وغيرها. والكلام عند الأخصّ ومعاصريه متعدد المعاني "يذهب في كل مذهب فلم يكن غريباً أن يتدع في النحو مصطلح جديد بإزاء الكلام، هو

(23) حسن حمزة: بذك المصطلح التاريخي للنحو العربي (تحت الطبع).

(24) سيبويه: الكتاب، 1/ 26؛ انظر كذلك الأخصّ: معاني القرآن، 1/ 118، 129؛ 2/ 302.

(25) سيبويه: الكتاب، 1/ 20 - 22. يقول الأخصّ: وقالوا في بعض الكلام في "المتن": "منبتين - معاني القرآن، 1/ 4.

(26) الأخصّ: معاني القرآن، 1/ 27، 68، 136، 141.

(27) سيبويه: الكتاب، 1/ 235، 417؛ وانظر كذلك الأخصّ: معاني القرآن، 1/ 102، 329/2.

(28) الأخصّ: معاني القرآن، 1/ 3 - 4، 224.

الجملة، كما ابتدع النثر بإزاء الكلام؛ فتعدد مدلولات الكلام باعث على استخدام مصطلحات جديدة" (29).

فقد عبّر نحاة هذه الفترة عن مفهوم الجملة باستعمال مصطلح الكلام، كما قلنا، ولكنهم عبروا عنه بتعابير أخرى كما رأينا. وبناء على ذلك فقد يتعاش تبيران مختلفان أو مصطلحان مختلفان للمفهوم الواحد. ولهذا نجد مثلا أن الأخفش أو سيبويه يقول بصدد عنصر من عناصر نواة الجملة أنه : "قد شُغِلَ بـ" (30)، و"فَرَعَ لـ" (31)، و"قد بُنِيَ على" (32)، أو يعبر عنه بالاسم والمبني عليه أو بالمبتدأ والمبني عليه (33). وبطبيعة الحال فقد عبّر عنه أيضا- كما سبق القول- بالمبتدأ والخير (34)، وبالفعل والفاعل (35).

وأغلب الظن أن الخليل لم يستعمل مصطلح "الجملة" لوصف نواة الكلام، ذلك أن سيبويه لم يستعمل مصطلح "الجملة" بالمندلول الاصطلاحي. بل استعمله بالمعنى المعجمي العام للفظ كأن يقول مثلاً : "وجملة هذا الباب" (36). ولم يرد هذا الاصطلاح عند الأخفش كذلك في كتابه معاني القرآن إلا مرة واحدة بالمعنى المعجمي أو ما يكاد يقرب منه (37).

وقد استعمل الفراء كذلك هذا المصطلح ستّ مرّات في كتابه معاني القرآن. وكلها تكاد تشير إلى المعنى المعجمي للكلمة أكثر مما تشير إلى معناها الاصطلاحي (38). ويبدو أن الميرد (ت. 285 هـ/ 898 م)، هو الذي استعمل مصطلح الجملة لأوّل مرة بالمندلول

(29) حسن حمزة : "بنك المصطلح التاريخي للنحو العربي"، (تحت الطبع).

(30) سيبويه : الكتاب ، 33/1 ، 34 ، 47 - 48 ، 80 ، 229 ؛ وانظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن ، 57/1 ، 209.

(31) سيبويه : الكتاب ، 33 / 1 ، 34 .

(32) سيبويه : الكتاب ، 78/2 ، 126 - 127 ؛ وانظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن ، 2 / 460 - 461 .

(33) الأخفش : معاني القرآن ، 9/1 ؛ ج 2 / 460 - 461 .

(34) سيبويه : الكتاب ، 23/1 ، 33 - 43 ؛ 87/2 ؛ وانظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن ، 9/1 .

(35) سيبويه : الكتاب ، 231 / 1 ، 87 / 2 ؛ انظر كذلك الأخفش الأوسط : معاني القرآن ، 95/1 .

(36) سيبويه : 3 / 119 ؛ انظر كذلك Troupeau, Gérard : *Lexique index du Kitâb de Sibawayhi*, p 61 .

(37) انظر الأخفش الأوسط : معاني القرآن ، 9 / 1 . وانظر كذلك Diallo Amadou Tidiane : *La théorisation et la terminologie grammaticale d'al Akhfus al Awsat*, pp215 - 241 .

(38) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن ، 1 / 37 ؛ 2 / 195 ، 267 ، 333 ، 318 .

الاصطلاحي الواضح بقوله : "إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت/ وتجب بها الفائدة للمخاطب" (39).

4 - دراسة الألفاظ المصاحبة للمصطلح :

إن كل بحث يتناول المصطلح في هذه المرحلة لا يمكن أن يهمل دراسة ظاهرة الألفاظ المصاحبة للمصطلح في التعابير السياقية، ذلك أن السياق - كما قلنا - يمكن أن يكون هو الموضح الأساسي للمصطلح في كثير من الأحيان، أو يكون هو المعروف الدقيق للمفهوم النحوي المراد تعريفه. وبناء على ذلك يكون السياق - غالباً - مرتبطاً بمفهوم واحد بحيث يمكن من خلال هذا الارتباط تجنب الاشتراك أو الترادف وضمان التفرد في المرجع وعدم تعدد الدلالة في المصطلح. والسياق بهذا المعنى يساعد في تحديد خصائص المصطلح ومواصفاته وتوضيح العلاقة بين الدلالة الأصلية والدلالة المكتسبة. ولهذا نلاحظ - غالباً - أن بعض التعابير في السياق تُردّ مستعملة دائماً مع مصطلح دون آخر، لأن السياق يتطلب ذلك إما لكون السياق هو الذي يحد المفهوم وإما لكونه هو الذي يوضحه مع غياب المصطلح الدقيق أو غياب تعريف جامع مانع. فتحاة هذه الفترة - وعلى الأخص سيبويه والأخفش والفراء - لا يتحدثون غالباً المصطلح وعلى الباحث أن يستخرج الحد حينئذ بمساعدة السياق. وهنا تظهر في مفهوم التعابير السياقية ظاهرة تلازم المصطلحات المختلفة.

4 - 1 . دلالة إعادة صياغة التعابير السياقية المصاحبة لمصطلح الخبر :

فإذا كانت دلالة بعض التعابير والمصطلحات الموظفة لمفهوم الجملة مثل : الفاعل والفاعل والمبتدأ والمبني عليه، والاسم والمبني عليه أو المسند والمسند إليه، قد تحددت معاملة ووضحت في سياقه الخاص بحيث أصبحت دلالة كل تعبير منها تخصص لمفهوم واحد وبحيث يرد استعمال سياق معين مع مصطلح دون آخر لأن السياق يتطلبه كما هي الحال

(39) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، 1/ 8 ؛ أنظر كذلك ابن هشام الأنصاري : المغنى، 2/ 431

في مصطلح "الكلام" أو تعابير أخرى مثل "بنى على" أو شغل بـ" أو فرغ لـ"، إلا أن دلالة بعض التعابير المصاحبة لسياق مصطلح "الخبر" ظلت متقلقلة عند الأخفش ومعاصريه. وفي هذا المعنى يقول فريدينان دي سوسير إن كل شيء في اللغة إنما يقوم على العلاقات. فالعلاقات والاختلافات القائمة بين عناصر اللغة تدور في نطاق دائرتين متميزتين تولد كل واحدة منهما نوعا معينا من القيم، وأن التقابل بين هذين النوعين يزيد في تبيان طبيعة كل منهما. فهما يوافقان صورتين متلازميتين من صور نشاطنا الذهني ولا غنى الحياة اللغة عنهما" (40). وبناء على هذا المنطق، فإن الكلم تعقد فيما بينها في سياق الخطاب وعمقتضى تسلسلها علاقات قائمة على الصفة الخطية للغة. وتتظم عناصر هذه الكلم الواحد تلو الآخر في سلسلة اللفظ في إطار سياق معين.

والحال أن الكلمة إذا وقعت في سياق ما في صلب الخطاب لا تكتسب قيمتها من حيث المعنى أو الإعراب إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق لها أو لما هو لاحق لها أو لكليهما معا. وعليه فالخبر النحوي - وخاصة في تعابير هذه الفترة - يستلزم مثلا المبتدأ أو الفاعل أو الاسم أو المسند إليه من حيث كونه العنصر الأول في الكلام، كما يستدعى في الذهن المسند أو الفعل أو المبني عليه من حيث كونه عنصرا متمما للكلام. ويستلزم مفهوم الخبر كذلك حكم الرفع من حيث كونه إحدى العمدتين في نواة الكلام. ومع ذلك فإن بعض التعابير السياقية المستعملة في سياق مصطلح "الخبر" عند الأخفش تخرج تماما عن نطاق دائرة مفهوم نواة الكلام. فالأخفش يسمي "الحال" خبرا. ويستعمل تعبير "خبر المعرفة" لتسمية الحال في مثل "إنه لعبد الله قائما" (41)، وسيبويه يسميه هو "خبر المعروف" (42)، والفراء يصطلح بتعابير مثل "النصب على القطع" أو "قطع النكرة من المعرفة" (43)، والاشتراف في اشتقاق أصل المضاف إليه من مادة (ع.ر.ف) عند كل من الأخفش وسيبويه في عبارتي "خبر المعرفة" و "خبر المعروف"، وورود عبارة "قطع النكرة من المعرفة" المشتمة على نفس

(40) فريدينان دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ص 186.

(41) الأخفش: معاني القرآن، 2/ 516.

(42) سيبويه: الكتاب، 2/ 86 - 88.

(43) الفراء: معاني القرآن، 2/ 205.

أصل مادة (ع.ر.ف) أو ورود عبارة "النصب على القطع" المتضمن لمصطلح "النصب" المناقض لعنصري العمدة في نواة الجملة عند العرب، كل ذلك يوحي بأن المقصود من الخبر ليس هو "الخبر النحوي" المقابل للمسند المتمم لنواة الكلام من حيث الإسناد والمعنى. والخبر كما عرفه سيبويه هو المبني عليه، أي كل كلمة بنيت على مبتدأ غير وصف في علاقة تلازم بحيث يكون وجود كل منهما مشروطا بوجود الآخر ليكون كلاما (جملة)، وذلك ما سماه بالإسناد .

وبناء على هذا يتبين لنا أن سيبويه يعرف الخبر الإسنادي، أي الخبر التحوي، وهو الركن الثاني في الجملة والذي قد يتم معنى الكلام به، وقد لا يتم. فإذا لم يتم معنى الكلام بالركن الثاني منه تتوقف الإفادة حيثئذ بفضله خارجة عن "الإسناد" أو عن "العلاقة البنائية". وهذا هو مفهوم الحال المتمثل في "قائما" في جملة "إنه لعبد الله قائما" (44)، والذي سماه سيبويه "بخير المعروف"، وعبر عنه الأخفش "بخير المعرفة"، لأنه خير في المعنى وإن لم يكن خيرا في النحو أي لم يكن خيرا في الإعراب. ويفصل سيبويه ذلك في الباب الذي عقده بعنوان: "هذا باب ما ينتصب لأنه خير المعروف المبني على ما هو قبله" ويستعمل تعابير سياقية مثل: "هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ" أو "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ" (45).

ومن هذه المقارنة تظهر أهمية دراسة الألفاظ والتعابير المصاحبة للمصطلح أي ظاهرة تلازم المصطلحات المختلفة في هذه المرحلة من تاريخ المصطلح التحوي.

وهكذا نستنتج من هذه التحاليل المخصصة لهذا المفهوم عند كل من سيبويه والأخفش ورود استعمال مصطلح "الخبر" حال كونه موسوما بحكم "الرفع" حيناً، وبحكم النصب حيناً آخر. ويستعمل الأخفش تعبير "خير المعرفة" بهذا المنطق وبنفس المعنى ويجمعه مع الحال فيقول: "فانتصب لأنه خير للمعرفة وقد حسن عليه السكوت فصار حالا" (46). ويعلق الفراء على مثل تلك الجملة فيستعمل تعبيرا مثل: "قطع النكرة من المعرفة" للدلالة

(44) الأخفش: معاني القرآن، 2/ 516.

(45) سيبويه: الكتاب، 2/ 86 - 87.

(46) الأخفش: معاني القرآن، 2/ 516.

على الحال (47). وقد استعمل الفراء تعابير سياقية مثل: "النصب على القطع" أو "قطع النكرة من المعرفة" وهما تعبيران مرادفان "لخير المعرفة" عند الأخفش "وخير المعروف" عند سيبويه. غير أن مما يزيد الطين بلة — كما يقال — أن الفراء يستعمل أيضا هذه العبارة في مواضع أخرى ولا يريد بذلك الحال، لأنه يجمعها مع الحال فيقول: تعليقا على الآية {والسماوات مطويات بيمينه} (48)، ترفع السماوات "بمطويات" إذا رفعت المطويات. ومن قال "مطويات" رفع السماوات بالباء التي في يمينه كأنه قال: والسماوات في يمينه وينصب السماوات على الحال أو على القطع والحال أجود (49). ونظراً لأن العطف — كما يقول النحاة — يقتضي المغايرة، فإن المراد "بالقطع" هنا ليس هو المراد "بالحال" في نفس المكان. ويبدو إذن أن الفراء يريد بالقطع هنا أن تكون السماوات منصوبة بفعل محذوف.

وبخلاصة ما في الأمر في هذا الباب أن الأخفش قد وظف مصطلحاً واحداً وهو مصطلح "الخبر" لعدة مفاهيم: فقد استعمله بمعنى خبر المبتدأ (50). وقد استعمل تعابير "خبر المعرفة" بمعنى الحال ثلاث مرات (51)، كما أنه قد استعمل "الخبر" بمعنى جواب الشرط (52). واستعمله كذلك بمعنى "الخبر" الذي هو ضد "الإشياء" (53).

ومن المفارقات أن الأخفش الذي استعمل مصطلح الخبر لكل هذه المفاهيم لم يستعمله حينما كان يعالج ما يسمى "بخبر كان". وفي تعليق له على الآية: {في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون} (54). يقول الأخفش: "وتقديره يكوفهم يكذبون، فيكذبون" مفعول لكان، كما تقول: سرتي زيد بكونه يعقل أي بكونه عاقلاً (55). فالمفعول على إطلاقه في لغة أهل الاختصاص في النحو يشير إلى مفهوم الفضلة في الكلام، غير أن ربطه بتعبير مثل "مفعول كان" أي إن لفظ "كان"

-
- (47) الفراء: معاني القرآن، 205/3.
(48) الآية 67 من سورة الزمر.
(49) الفراء: معاني القرآن، 425/2.
(50) الأخفش: معاني القرآن، 9/1، 23.
(51) المرجع نفسه، 354/2، 516.
(52) المرجع نفسه، 187/1، 216.
(53) المرجع نفسه، 7/1، 190، 215.
(54) الآية 10 من سورة البقرة.
(55) الأخفش: معاني القرآن، 40/1، 41.

المصاحب لمصطلح "مفعول" في هذا السياق هو الذي يحدد لنا أن المراد ليس "المفعول المساوي للفضلة"، ولكن المراد هو "خير كان" وهو العمدة المتمم لنواة الكلام بعد دخول فعل ناسخ في عنصري الإسناد. وواضح إذن هنا في هذا التعليق أن الأخفش يتحدث عما عرف "بغير كان عند المتأخرين".

ونرى أن الألفاظ المصاحبة للمصطلح هنا، وبعبارة أخرى ألفاظ السياق هي التي يمكن أن تكون الموضع الأساسي للمصطلح أو المعرف الدقيق للمفهوم النحوي المراد توضيحه في السياق. أي إن التعابير السياقية هي التي تساعد على حد المصطلح عند غياب الحد. وهذا النمط من السلوك العلمي شائع لدي نخاة هذه الفترة. ذلك أقم ربما يستخدمون مصطلحاتهم بمفهوم مغاير عن مصطلحات من سبقهم كالتحليل ونحوه، ولذلك فإنهم يعنون دائما بأن يكون هناك شروح أو تفسيرات بألفاظ متقاربة تصاحب المصطلح.

5 - خاتمة :

إن الرجوع إلى هذه التعابير السياقية في تراثنا القديم ودراسها من جديد دراسة واعية وفهمها فهما موضوعيا يمكن أن يوقفنا على جانب هام من تاريخ المصطلح النحوي وكيفية تطوره لدي النخاة واللغويين العرب القدامى، كما أنه يمكن أن يمكننا من فهم منهجيتهم العلمية في تدوين العلوم اللغوية، وبالتالي فإن ذلك يحملنا عبئا تاريخيا ومسئولية كبرى يهتمان علينا الرجوع إلى هذه التعابير وإلى مدلولاتها في لغاتها الأصلية تفسيرا أو تأويلا وترجمة. ولهذا فلا بد من القيام بدراسات واسعة ومعقدة تحيط بهذا التراث من كل جوانبه في هذا الموضوع. ويجب أن تستند هذه الدراسات إلى المصادر الأولى المؤسسة لهذا التراث، وتكون الدراسات دراسات فاحصة وقاسية إذا دعت الضرورة، ولكن هذه القسوة يجب أن تكون قسوة واعية وحازمة تنظر إلى هذا التراث وإلى هؤلاء القدامى بعين العدل والإنصاف بحيث نعرف لهم بفضل السبق، ونكون واعين بأن التاريخ قد فصل بينهم وبين المتأخرين بحقب من الزمن تطورت خلالها هذه التعابير وتحددت بعض معالمها ووضحت، وأصبح كل مصطلح يخصص لمفهوم واحد في الغالب، واختفى كذلك كثير من التعابير والاصطلاحات التي كانت سائدة زمن الأخفش وسيبويه ومن سبقوها أو على الأقل قد

قل استعمالها، ومن ثم ولدت تعابير ومصطلحات أخرى أو تخصصت بعض هذه التعابير والمصطلحات التي كانت موجودة وارتبطت بمفاهيم أخرى. وبذلك فقط يمكن أن نفهم أنه نظراً لطول المسلك ووعُورته فمن المفاهيم ما قد فاز بالتعبير أو بالاصطلاح المناسب والحد الفاصل، ومنها ما ظل متقللاً حذاً واصطلاحاً لفترة طويلة من الزمن. وليس الأمر غريباً، وليس في ذلك أيضاً نيلٌ من علم النحاة العرب القدامى وكفاءتهم على عكس ما يحاول بعض المعاصرين أن يستنبطه بصدد مصطلحات مفهوم الكلام.

أحمد التيجاني جالو

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشيخ انتاديوب، دكار - السنغال

قائمة المراجع

أ - المراجع العربية :

ابن هشام الأنصاري : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1991.

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، جزآن، دار البشير، 1981.

جيهويتشي، هدى : خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1993. حمزة، حسن : "عودة إلى المسند والمسنود إليه في كتاب سيبويه"، مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر،

السلسلة 7، المجلد XII، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2002.

_____ : بنك المصطلح التاريخي للنحو العربي، (تحت الطبع).

الخوارومي، محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، مطبعة الشرق، القاهرة، 1342.

سوسير، فردينان دي : دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الجيل 1411 هـ / 1991 م (5 أجزاء).

السيوطي، جلال الدين: همع الموامع شرح همع الجوامع، تحقيق محمد الأمين الخانجي، القاهرة، د.ت. (جزآن) .

صمود ، حمادي : التفكير البلاغي عند العرب، سلسلة الآداب، مجلد XXI، طبعة 2، منشورات كلية الآداب بمتونة، جامعة تونس الأولى، 1994.

عاشور، المنصف: بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، سلسلة اللسانيات، مجلد 2، منشورات كلية الآداب بمتونة، جامعة تونس الأولى، 1991.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد : معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور (د.ت.) ، (3 أجزاء) .

القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، منشورات جامعة الرياض، 1981.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت.) ، (4 أجزاء) .

ب – المراجع بغير العربية :

Diallo Amadou Tidiane : *La théorisation et la terminologie grammaticale d'al Akhfaṣ al Anṣaṭ*, thèse de doctorat, Université Lumière Lyon II, 1997.

Troupeau, Gérard : *Lexique index du Kitāb de Sibawayhi*, Ed Klincksieck, Paris 1976

دَلَالَةُ الْمُصْطَلَحِ الْعِلْمِيِّ بَيْنَ التَّوَسُّعِ وَالتَّضْيِيقِ

زكية السالحي دحماني

1 - تقديم :

من سمات المعجم الأساسية تطور الوحدات المعجمية التي تكونه، سواء كانت ألفاظ لغة عامة أو كانت مصطلحات علمية وفنية. ويطرأ على المفردة تطور صوتي وصرفي بطيئان جدا، بينما يكون التطور الدلالي سريعا، وهو يمثل سمة أساسية تكسب أفراد المعجم صفة الحركية المطردة، دون أن تخرج المعجم عن النظام، لأن تطور المفردات دلاليا محكوم بقواعد يضبطها التوليد المعجمي الداخلي والخارجي، وهو تطور ضروري لبقاء اللغة.

وينقسم المعجم إلى معجم لغوي عام، وهو الذي يضم مجموعة الوحدات المعجمية التي تكون الرصيد اللغوي العام لمجموعة بشرية ما، ومعجم مختص، وهو الذي يشتمل على مفردات اصطلح عليها في علم من العلوم كالطب والصيدلة والنبات أو فن من الفنون كالفلسفة والفقه واللسانيات ومختلف التقنيات كالبحرية والطيران وصناعة السيارات. ومكونات المعجمين العام والمختص أفرادا لسانية، توحد بينها مجموعة من الخصائص الصوتية والصرفية والدلالية هي التأليف الصوتي والانتماء المقولي والبنية الصرفية. أما الدلالة فهي ذات علاقة مرجعية relation référentielle، تحيل إلى الأشياء في الكون الخارجي إذا ما تعلق الأمر بالدليل اللغوي العام، وهي ذات علاقة مفهومية relation conceptuelle غير مرجعية مع الوحدات المعجمية المخصصة، تعين الأشياء والمفاهيم وتحددها. ويتسم

المصطلح بذاتية الدلالة *la dénotation* ، وأحادية المعنى، وخصوصية الإحالة (1). فالمصطلح ينتمي إلى مقولة الاسم ويحمل مفهوما مضبوطا. وينضوي تحت حقل مفهومي أو مسميائي (2) *champ conceptuel ou onomasiologique*.

يتم شرح مدلول كل لفظ حسب اختصاصه، فتعالج الوحدات بدراسة خصائصها التمييزية بالتدرج من المقولة إلى الطائفة إلى الرتبة إلى الفصيلة، إلى الجنس، إلى النوع، إلى الضرب، فانتهاء بالفرد. فالمعجم المختص يصاغ بطريقة دقيقة ومقصودة، تسند فيه التسميات إلى الألفاظ إسنادا واعيا وثابتا، ويتعد في وضعها قدر الإمكان عن التغير الذي يلحق اللفظ العام، وهو تغير ناتج عن ظواهر لغوية مثل الاشتراك الدلالي والترادف والاشتراك اللفظي. وتحدد العلاقة بين المفهوم *le concept* والمصطلح *le terme* تحديدا واضحا ودقيقا، يظل به المصطلح أحادي المعنى لأن من خصائص المصطلح التفرد وعدم التعدد وتخصص الدلالة.

أما المصنفات من كتب علمية وفنية فهي تختلف عن المعجم المختص في أنها لا تعرف المصطلح بذكر خصائصه، بل تقدمه في مجاله العلمي وتحدث عن وظيفته وتشرح طرق تكوينه واستعماله، دون أن تقيم بأصل التسمية أو بالتطور الدلالي للمدلول أو بعلاقته بلفظ اللغة العام الذي قد يكون منه أخذ وعنه المنحدر. فالمصطلح يعامل في النص العلمي على أنه مجرد رمز لمفهوم داخل نظام من المفاهيم، ومجرد علامة *étiquette* محددة يشار بها إلى المرجع. ولا يفارقها هذا المعنى سواء كانت في النظام أو خارجه وسواء كانت داخل النص أو كانت منفردة.

(1) انظر إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص 32.
(2) تختلف علاقة العلامة مع الأشياء. فإذا اتجهت العلامة إلى الأشياء سميت دلالية. وإذا انطلقت من الأشياء وصولا إلى العلامة كانت من صنف المسميائية. يقول A Rey متحدثا عن ظاهرتي التعيين *la désignation* والدلالة الذاتية *la dénotation* : « Toutes ces relations vont du signe vers les « choses » : la dénotation on les appelle sémasiologiques. Reste à évoquer les relations onomasiologiques (de onoma, «nom») allant des « choses », des « objets-à-nommer » aux signes: telles sont la nomination ou *dénomination* » - A. Rey : *La terminologie : Noms et notions* p.21
بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص 129 - 130 .

يهتم هذا العمل بالوجه المدلولي للمصطلح، فيبحث في محتواه المفهومي وفي سبل تطور المعنى وذلك بالتطبيق على المقالة الثالثة "في قوى الأغذية والأدوية" من كتاب المنصوري في الطب لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي (ت 313 هـ/925 م)، وهي "في قوى الأغذية والأدوية" (3). وتدرج مدونتنا ضمن مجموعة من المدونات التي اختارها أعضاء فريق البحث في نطاق المشروع التونسي الفرنسي حول "حركة المصطلحات العلمية والفنية في المصادر العربية القديمة". وقد احتوت المدونة على أربعة أنواع من المصطلحات : عربية ومولدة ومترجمة ومقترضة، وهي تتوزع حسب النسب كما يلي :

اللفظ نوعه	عربي	مولد	مترجم	مقترض		المجموع
	125	196	02	مغرب	دخيل	511
				58	130	

وتنقسم المصطلحات العربية الأصلية إلى صنفين: مصطلحات حضارية تُرجعُ إلى الأغذية والفواكه والبقول والتوابل واللحوم والأسماك، ومصطلحات علمية تُرجعُ إلى الأدوية النباتية والحيوانية وإلى لأمراض. ومن هذه المصطلحات مشتق بسيط ومنها مركّب. ومن مصطلحات المقالة الثالثة كما ذكرنا مصطلحات مؤدّة، ومنها المؤدّة توليدا شكلياً - مثل المشتقات والمركّبات - ومنها المؤدّة دلاليّاً، وهذه المؤدّات الدلالية هي اللصيقة بموضوع بحثنا. ونودّ أن نخص التوليد الدلالي في الفقرة التالية بالقول.

2 - في التوليد الدلالي :

هو توليدٌ معنوي néologie de sens. وهو - مقارنة بالتوليد الشكلي - يمثل أكثر الصنفين استعمالاً وأيسرهما تطبيقاً وأقدرهما على الإنتاج. فبواسطته تولّد دلالات جديدة من داخل اللّغة، بتحويل المذلول الأوّل - مع المحافظة على نفس الدالّ الذي يكون معه

(3) أبو بكر الرازي : المنصوري في الطب ، ص ص 109 - 201 .

الدليل - إلى مدلول ثان أو إلى عدّة مداليل، عن طريق الاستعارة والمجاز المرسل، إذ "يتحرك الدال، فيتزاح عن مدلوله ليُلبسَ مدلولاً قائماً أو مستحدثاً، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية" (9). وتبرز ألفاظ جديدة مشتركة أو مترادفة أو متضادة تكوّن حقولاً مُسمّياتية onomasiologique يكونُ منطلقها في العلوم والفنون من المفاهيم والمدلولات نحو المسمّيات.

يولّد المصطلح دلاليّاً بتوظيف قواعد لغوية أهمها المجاز والاستعارة والترجمة والاقتراض الدلالي. ويسهم المجاز في تكريس ظاهري توسيع المعنى وتعميمه أو تضيقه وتخصيصه. وتجمع بين الدلالة الأصلية وهي الدلالة الحقيقية والدلالة الفرعية المجازية وهي الدلالة المكتسبة علاقة معنوية تبرزها قرينة رابطة من قرائن الاستعارة والمجاز المرسل. وعادة ما يلجأ واضع المصطلحات إلى عملية توليد الوحدات المصطلحية الجديدة لسد خانات فارغة في علم من العلوم أو فن من الفنون. فهي ليست فطرية بل هي مكتسبة حادثة تسمّى بما المفاهيم والأشياء الطارئة وتختار دون غيرها من التسميات لملاءمتها للمسمى ومطابقتها للشيء المعين.

ولأننا سنهتم بالمدلول دون الدال فإن حديثنا عن التوليد الدلالي لا يخصّ الصنف الذي ينطلق فيه من الدال إلى المدلول، فهو توليد صوري شكلي، وإنما نخصّ التوليد المعنوي الذي يقدم المفهوم ويبحث عن الاسم. ويتحقّق هذا التوليد بعلاقات المشابهة والمجاورة بين المعنيين وبالترجمة الحرفيّة عن طريق النقل التي يتولّد عنها مدلول عربيّ من خارج اللّغة.

إنّ توليد المصطلح في كلّ لغة مقصود ومحدث، وهو نتاج الأفراد المختصّين والمجموعات والمؤسسات المؤهّلة، وهو كما سمّاه إبراهيم بن مراد "توليد اصطناعي" خلافاً "للتوليد العفوي" (11) الذي ينتج وحدات لغويّة عامّة. وقد توزّعت المولّدات في المدونة حسب التوليد الشكليّ والتوليد الدلاليّ كالآتي.

(9) عبد السلام المصدي : قاموس اللسانيات، ص 44.

(11) إبراهيم بن مراد: مسائل في المعجم، ص 40.

المجموع	التوليد الدلالي	التوليد الشكلي		
		المركب تعني وإضافي	المشتق	المرتجل
196	المجاز	130	30	3

وتترجم هذه المعطيات الرقمية بالجرد التالي للمدونة.

المدونة

المرتجل	المشتق	المركب الإضافي	المركب التعني	المجاز
الرقاد (ص)	حريف (ص 11)	سد الكبد (ص 113)	الحرارة الغريزية	الدراج (ص 111)
(140)	الحولية (ص 114)	حمض الأترج (ص 113)	(ص 111)	
التدراج (ص)	عموم (ص 127)	طيور الغياض (ص 115)	سد غليظة (ص)	الحجل (ص 111)
(140)	محرورون (ص)	أكارع المواشي (ص 115)	(114)	
رجع الأذن	(127)	لباب الخنطة (ص 120)	الدم المعتدل (ص)	الحرف (ص 113)
البارد (ص)	مكيب / مطحن (ص 137)	ماء الزيتون (ص 121)	(114)	
(176)		ظلمة البصر (ص 123)	البقلة اليمانية (ص)	الحماض (ص 115)
	الشواء (ص 137)	حيات البطن (ص 124)	(118)	
	القالايا (ص 137)	أصحاب الكدر (ص 125)	الشراب الحلو (ص)	الحمقاء (ص 115)
	المختجمون (ص 138)	انبعاث الدم (ص 129)	(119)	
		رب الحصرم (ص 132)	البزاق الغليظ (ص)	السويق (ص 116)
	المفتصدون (ص 138)	مقاصم الحيوان (ص 137)	(119)	
		أصحاب الصفراء (ص 138)	البزاق الغليظ (ص)	المهضة (ص 118)
	مرودون (ص 138)		(ص 120)	
		أصحاب الصفراء (ص 138)	الشراب العفسي	الحيات (ص 124)
	الرّعشة (ص 157)	أوجاع المفاصل (ص 138)	(ص 121)	
	الخفقان (ص 157)	أوجاع المفاصل (ص 138)	الأمراض السوداوية	الأحشية (ص 125)
	الوحشة (ص 157)	أصحاب اللحوم (ص 138)	(ص 123)	
	الغشي (ص 157)		الأمراض الباردة	الريح (ص 125)
	المبعة (ص 159)		(ص 125)	

النسيان (ص 167)	حرق البول (ص 141)	الماء الكبر (ص 128)	الفقاع (ص 130)
السوداء (ص 168)	علل الرئة (ص 141)	الماء الرخفة (ص 129)	المزورات (ص 131)
الاستسقاء (ص 169)	قروح الأمعاء (ص 142)	دم سوداوي (ص 130)	السحج (ص 131)
الخفقة (ص 170)	حب السمينة (ص 154)	الحرارة الصفراوية (ص 131)	الرب (ص 132)
السكة (ص 170)	طين الأكل (ص 155)	معدة ملتهبة (ص 131)	القنيرة (ص 135)
القبض (ص 171)	سقوط القوة (ص 158)	الحصى الحارة (ص 131)	الرؤوس (ص 135)
الإمساك (ص 171)	أظفار الطيب (ص 158)	دم غليظ (ص 134)	البطون (ص 136)
الخلفة (ص 175)	بنات نعش (ص 162)	علل باردة (ص 133)	الخبيص (ص 139)
التوحيش (ص 177)	نزف الدم (ص 166)	دم مشتعل (ص 135)	التدارج (ص 140)
الفتق (ص 180)	إكليل الملك (ص 167)	الأكباد الحارة (ص 136)	الرعاد (ص 140)
السقطة (ص 185)	نفث الدم (ص 167)	الحمى الحارة (ص 136)	المقور (ص 143)
الضربة (ص 183)	وجع الركبة (ص 170)	دم رقيق (ص 133)	الجراد (ص 151)
الأكحال (ص 186)	بياض البيض (ص 170)	عسل البول (ص 170)	اللحم المجزع (ص 140)
الحكة (ص 186)	وجع الظهر (ص 170)	وجع الأسنان (ص 170)	المقور (ص 143)
الخراجات (ص 188)	عسر البول (ص 170)	دم الأخوين (ص 170)	أمراض بلغمية (ص 139)
	وجع الرئة (ص 170)	استرخاء العصب (ص 170)	الحميات المحرقة (ص 139)
	حب الحديد (ص 173)	وجع الأرحام (ص 172)	الجوشم الدخاني (ص 140)
	عرق النسا (ص 173)	حب الحديد (ص 173)	المعدة الحارة (ص 159)
	داء الفيل (ص 173)	عرق النسا (ص 173)	اللسان العصافير (ص 140)
	حرق النار (ص 174)	حرق البول (ص 174)	
	سيلان الدم (ص 175)	حرق البول (ص 176)	
	تآكل الأسنان (ص 175)	أوجاع الكبد (ص 177)	
	مجرى البول (ص 176)	لسان العصافير (ص 140)	

(177)	الحلقة الصفراوية (ص 142)	(161)
لسان الثور (ص 177)	السبخ (ص 164)	
مقل اليهود (ص 177)	السموم الحارة (ص 142)	
انجبار الكسر (ص 177)	الزجاج (ص 172)	
وجع المورك (ص 177)	الحميات البلغمية (ص 153)	
لدغ العقارب (ص 177)	حاشا (ص 173)	
وجع العصب (ص 180)	الأمزاج الحارة (ص 156)	
انتثار الشعر (ص 180)	الحنظل (ص 173)	
تقطير البول (ص 181)	الصداع الحار (ص 158)	
غلظ الطحال (ص 181)	السليخة (ص 179)	
عصا الراعي (ص 181)	المشرق الصيفي (ص 162)	
علك الانباط (ص 181)	الساذج (ص 180)	
عنب الثعلب (ص 181)	المشرق الشتوي (ص 162)	
فوة الصيغ (ص 183)	البرش (ص 182)	
صمغ الصنوبر (ص 185)	التربة السبخة (ص 164)	
حسن الحمار (ص 186)	الاستسقاء اللحمي (ص 165)	
داء الثعلب (ص 188)	الأخلاط الغليظة (ص 168)	
حبث النفس (ص 188)	الطحال الغليظ (ص 169)	
استطلاق البطن (ص 188)	الكبد الباردة (ص 169)	
ومخ الكور (ص 189)	المعدة الباردة (ص 169)	
راعي الابل (ص 189)	قناء الحمار (ص 189)	
قصب الذريرة (ص 189)	عصارة الزيتون (ص 189)	
	الأرحام الباردة (ص 169)	
	مقل مكّي (ص 190)	

حشيشة الزجاج (ص 169)		
الأورام الحارة (ص 190)		
لسان الحمل (ص 191)		
سويق الشعير (ص 191)		
قفر اليهود (ص 192)		
قشور الأترج (ص 192)		
لحية التيس (ص 193)		
خصي الثعلب (ص 194)		
أصل النبل (ص 194)		
بخور مريم (ص 200)		
مرارة الثور (ص 200)		
حي العالم (ص 200)		
بقلة الحمقاء (ص 200)		
عين الثور (ص 201)		
القتل العربي (ص 199)		

يلاحظ أن المقالة الثالثة مليئة بالمصطلحات، فهي كغيرها من مقالات كتاب المنصوري في الطب، نصّ علمي، يعرض لأسماء الأدوية والعلاج والأغذية. ولقد ركّزنا على الأدوية والأدوية إذ لم ترد مصطلحات مولدة خاصة بالأغذية ماعدا القليل مثل مكتب ومطحّن، بينما حافظت الألفاظ الأخرى على صيغتها الوضعيّة كلحم الفراريج وأجنحة الطيور والخنطة والبصل والجزر والعسل وغيرها. ولأنّه يَعرّضُ تناول كل مصطلحات المقالة بالتحليل، فقد اخترنا منها مجموعة من الألفاظ، حرصنا على أن تكون أقرب ما يكون إلى التوليد الدلالي.

3 - المعاني المجازية للمصطلحات العربية :

تنقل دلالة الوحدة المعجمية الأصلية إلى دلالة فرعية بواسطة المجاز فيطرأ تغيير على المدلول دون الدال، ويتغير المعنى بتوسيع الدلالة الأصلية توسيعاً يؤدي إلى تعميم معنى

المدلول المحدث أو بتضييق الدلالة تضييقاً يؤول إلى تخصيص معنى المدلول الطارئ "فالمصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامة، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة، فيجعلها مصطلحاً ذا دلالة خاصة ومحددة" (15). فالمصطلح يعبر بدقة عن المفهوم ويعين شيئاً مخصوصاً دلالة واضحة داخل الحقل المفهومي الواحد ويتميز بهذه الخصائص المضبوطة عن مفردات اللغة العامة التي سماها التعميم لا التخصيص وإطارها السياق لا الأفراد.

وقد تتقاطع الوحدة المعجمية بين الاستعمال العام والاستعمال الخاص، فتحافظ في اللغة العامة على دلالتها التواضعية "وتدخل في الاستخدام الاصطلاحي مجالاً دلالياً جديداً، ويكون معناها ضيقاً وخصوصاً فتكتسب في هذا المجال الجديد دلالة اصطلاحية محددة ومباشرة" (16) مختلفة عن دلالتها التواضعية. هذا الانتقال من الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الاصطلاحي المختص قوامه علاقة التشابه أو التجاور. ثم انه "بمضي الوقت يتضاءل الأصل اللغوي لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله" (17). ولنا في المصطلحات العربية في المدونة عديد الأمثلة التي اتسعت عن طريق التجويز لعلاقة جامعة بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي يبينها انجاز المرسل من خلال قرائن وعلاقات كالمسببية والمسببية والمكانية... إلخ، نذكر من ذلك :

(1) - حقل مفهوميّ لأسماء أعيان المواليد من نبات وحيوان.

(أ) ظاهرة التوسيع :

- حمقاء : نبات ينبت لحاله من غير اعتناء (البقلة الحمقاء. ص 194).

- حمقاء : امرأة غبية.

العلاقة : الإهمال - اللامبالاة.

- أبابيل : الجماعات (لغير الإنسان).

- طير أبابيل : نوع من الطيور.

(15) محمود فهمي حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 10.

(16) نفسه، ص 12.

(17) نفسه، ص 16.

العلاقة : التصاحب. تسمية الجنس بالعدد.

(ب) ظاهرة التضيق :

- الذريرة : طيبٌ.

قصبُ الذريرة : نبات معطر (ص 183).

العلاقة : علاقة الكل بالجزء :

- عصا الراعي : الآلة.

عصا الراعي : نبات أوراقه معقوفة الرأس تشبه عصا الراعي. (ص 181).

العلاقة : المشابهة :

(2) - الحقل المفهومي الحضاري للأطعمة والأشربة :

(أ) - ظاهرة التوسيع.

- ربّ : عصارة التمر المطبوخة.

كل فاكهة مطبوخة (ص 132).

العلاقة : الجزء بالكل :

- مزورات : طعام بدون لحم.

شراب نخال من الكحل (ص 131).

العلاقة : تزوين الكذب وتزويره.

المماثلة.

(ب) ظاهرة التضيق :

- أحشية : عجين يحشى بأية مادة.

صفائح ورقية تحشى باللحم (ص 125).

العلاقة : التخصيص :

- سبخة : مكان يظهر فيه الملح وتسوخ فيه القدم

الملح (ص 164).

العلاقة : الملوحة، الحالية.

ويعتبر المجاز من أقوى قواعد التوليد في اللغة العربية وأثرها وخاصة في مجال المصطلح العلمي والفني حيث تغزو المصطلحات بمختلف اختصاصاتها العالم يوميا. فيمكن التوليد بالمجاز من خلق مداليل جديدة تربطها بالمداليل القديمة الأصلية روابط معنوية، تخفف عن كاهل اللغة هجمة المصطلحات الأجنبية وتمكنها في نفس الوقت من مساهمة ركب العلم والتقدم.

لاحظنا أن بعض المصطلحات المحيلة على الأشياء، قد حافظت على بعدين دلاليين وبالتالي فهي لم تنفرد بالعلامة اللغوية، بل تقاسمت مع لفظ من اللغة العامة نفس الدال فاشترك اللفظان في العلاقات الشكلية (التأليف الصوتي والبنية الصرفية) واختلفا في الدلالة أو في سمة من السمات المعجمية المكونة للمدلول. وتبقى وسيلة التمييز الوحيدة بين الداليتين هو المجال أو السياق، حيث تتميز كل لفظة بسمات دلالية خاصة بها. ومن ذلك

- حمقاء : صفة للمؤنث (حقيقة).

حمقاء : نبتة. (مجاز) (ص 194).

- لحية التيس : لحية صنف من الحيوانات (حقيقة).

لحية التيس: نبات. (مجاز) (ص 193).

- عصا الراعي: وسيلة الراعي يهش بها على ماشيته (حقيقة).

عصا الراعي: نبات. (مجاز) (181).

ورغم محاولة المختص تخليص المصطلح من شوائب التعدد الدلالي الذي يحمل في اللغة العامة على الابتكار والإبداع، ويصبح في اللغة الخاصة مصدر تشويش، فإن بعض التسميات تقع ضحية هذا الازدواج الدلالي وذلك لسببين اثنين :

1 - الاعتماد على المجاز وأساسا على التشبيه.

2 - عدم بلى المدلول المركزي للوجه الدلالي المشترك.

وينقسم هذا التعدد إلى نوعين اثنين :

1 - اشتراك بين مدلولين ينتميان إلى بعدين دلاليين مختلفين.

أ - لفظ لغة عامة : حمقاء : صفة مؤنثة دالة على الغباء ؛

ب - لفظ لغة خاصة : حمقاء : اسم نبات ؛

2 - اشتراك بين مدلولين ينتميان إلى تقس البعد الدلالي.

أ - لحية التيس : لحية الحيوان (مصطلح) ؛

ب - لحية التيس : نبات (مصطلح) ؛

ويعالج المصطلح معنويا من منظورين مختلفين بحسب المقام الذي يرد فيه. فبعض الأسماء الدالة على الأشياء والمفاهيم، توظف ببعدين دلاليين. فتعامل في النص الأدبي معاملة الألفاظ العامة وتحمل معاني تضمنية إيحائية connotative وخصائص غمطية يكتسبها المصطلح من علاقة الإنسان بالكون⁽¹⁸⁾. وينطلق في التعبير عنها من الدال إلى المدلول كدلالة العقرب على الغدر ودلالة الثعلب على الخيلة، ودلالة البقة على كثرة التناسل والانتشار. إلا أن نفس هذه الأسماء لا تفقد خصائصها المفهومية وسماتها العلمية التمييزية. فلا تعتبر صفة الخيلة في الثعلب خصيصة علمية وإنما من خصائصه النمطية.

4 - المولّد الدلاليّ بين التخصيص والتعميم :

نظراً على المدلول تغيرات تطال بعض السمات الملازمة، فيؤسس لوحدة معجمية أو مصطلحية جديدة ذات وظيفة مرجعية. فالمعنى المباشر، وهو المدلول الأول للدال "سيارة" مثلاً يتكون من حزمة من السمات الدلالية des sèmes تتولد عنها عن طريق المشابهة دلالة حديثة معاصرة، فينقل المدلول الأول إلى مدلول ثان ويخصص كالأتي :

السيارة (العربية)	- السيارة (القافلة)
[+سير]	[+سير]
[+سرعة]	[+سرعة]
[+سفر]	[+سفر]
[+محرك]	[-محرك]

(18) لمزيد من التوضيح يُنظرُ كتاب إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم ، ص ص 129 - 130.

وقد سقطت الدلالة الأولى، كما سقطت دلالات أخرى للفظ سيارة كانت قد اكتسبتها عبر تطورها التاريخي والمفهومي (القوم يسرون والرفقة والفلك أو النجوم)، وحل محلها المفهوم الجديد (عربة). وإن تغير معاني الدال الواحد عبر العصور ظاهرة معلومة في تطور الألفاظ "فقد يصل الشيوع بالدلالة الجديدة حدا تنسى معه الدلالة القديمة نسيانا تاما فلا يبقى لها أي اثر في أذهان الناس. فمن منا الآن إذا سمع كلمة "السيارة" أو "القاطرة" يخطر في ذهنه صورة القافلة في الصحراء أو الناقة الأولى التي تسير القافلة على هديها" (19).

إن التوليد الدلالي وجه من أوجه التوليد المعجمي؛ والتوليد المعجمي هو "في نفس الوقت استخدام للقانون وتخطيط له، وهو اعتراف بالقاعدة وخرق لها. انه باختصار إبداع محكوم بالنظام وإبداع يغير النظام" (20). إنه يسهم في نقل المعلومات والمعارف لأن كل مرجع جديد أو مفهوم مبتكر يتطلب شكلا معجميا جديدا دالا عليه. فالاكتشاف العلمي الجديد والاختراع الفني والتقني المبتكر، ينتقل إلى مستعملي اللغة عبر الوحدات المعجمية العامة والمخصصة. وكلما انتشر اللفظ وكثر استعمال المتتالية الصوتية الجديدة المعبرة عنه تناسست المجموعة المدلول الوضعي واستأنست بالمدلول المحول من القيمة الدالية إلى القيمة المدلولية، ومن العام إلى الخاص (21)، فيصبح اللفظ بقيمته الدالية الارتباطية والعقلية فردا معجميا مستقلا عن المدلول الوضعي، ويكتسب صفات التحديد والتعيين والدقة والتخصيص. وبإمكان المفردات المولدة أن تدخل في الدورة التحويلية والاشتقاقية للفظ العربي. فبعد أن تداول يصبح لها دور توليدي، لأن المعجم العام، وبدرجة أقل المعجم المختص، مفتوح وليس مغلقا، فينتقل مثلا لفظ فيروس virus من ميدان الطب إلى ميدان الإعلامية. وقد تتعايش الدالتان بمعنى محسوس ومجرد كما في فيروس ومعنى حقيقي وبجازي كما في "حمقاء"، وقد يتغلب أحد المعنيين فيسقط الآخر ويهمل كما في لفظ سيارة.

(19) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 147.

(20) ينظر (J.) : Aspects de la néologie sémantique , p. 18.

(21) ينظر : (Ch) : Néologie et fonctions du langage, pp. 36 – 37.

إذا اعتبرت الاستعارة والمجاز والكتابة وسائل للتوليد الدلالي الداخلي بما يثرى المعجم وتملأ خاناته الشاغرة ويتجدد بها رصيده، فإن إحياء الألفاظ المهمة المسقطة من الاستعمال بعد أن كانت حية مستعملة في فترة ما من حياة اللغة يعدّ وسيلة أخرى من وسائل التوليد الدلالي. فاللفظ الذي بلى واندثرت دلالاته الوضعية لسبب اجتماعي أو عقائديّ أو بيئي يبعث للوجود فيعطى دلالة مستحدثة ويستخدم في العلوم، وتكتسب اللغة بإحيائه علامة جديدة.

لقد اعتبر اللغويون قديماً وحديثاً (22) الاشتراك الدلاليّ أو التعدد الدلاليّ la polysémie من مظاهر التوليد الدلالي، به يتمّ توزيع المعنى القاعدي على السلسلة الجدولية التي تلتقي وتتقاطع خصائصها. ويستقل كل مكون بمجموعة من السمات الخصوصية. فالكلمة "لا تتخلص من سماتها الدلالية التي تصحبها في سياقاتها المختلفة وإن اكتسبت بعض السمات الجديدة من خلال اقتران المفهوم الجديد بها، وهي ترادف في حدود تلك السمات العلامة التي وضعتها اللغة للدلالة على ذلك المفهوم" (23) ونضرب لذلك مثالا من التعدّد الدلالي من قوله تعالى: "يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار، يقرب الله الليل والنهار إن في ذلك لعلبة لأولي الأبصار" (24). فالأبصار الأولى جمع بَصَرٍ، وهي حاسة النظر التي يكاد لمعان البرق يخطفها إذا نظرت إليه، والأبصار الثانية جمع بصر وهي العلم ورجاحة العقل، وذوو الأبصار بالمعنى المجرد هم القادرون على الإبصار بقلوبهم وعقولهم وإدراك قدرة الله تعالى. فالمعنى القاعدي وهو المعنى الأول للبصر وسماته [+محسوس] [+نظر] [-عقل] يقابله المعنى المولّد للبصر وسماته بعضها مشترك مع المعنى القاعدي وبعضها مخالف له وهي [+مجرد] [+نظر] [+عقل] فنلاحظ أن السمة المشتركة الثابتة بين مدلولي الدال "باصِرة" هي سمة النظر وإن كان هناك اختلاف دقيق في النظر إذ يصبح مع المدلول الثاني مصحوباً بصفة [+نظر عقلي]. وللمرور من الباصِرة الجارحة إلى الباصرة العقل تحول المدلول من

(22) انظر السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، الفصلان 25 و 27 (المجلد الأول) ؛ إبراهيم بن مراد : مقدّمة لنظرية المعجم، الفصلان الرابع والخامس ؛ نفسه : مسائل في المعجم، (بحث توليد المصطلح العلمي العربي الحديث : القضايا والإشكاليات)، ص ص 45 - 77 .

(23) الأزهر الزناد : مراتب الاتساع في المعجم، ص 183.

(24) سورة النور، الآيتان 43 - 44 .

الحسي إلى المجرد وتغيرت بنيته السَمِيَّة باكتسابه سمة [+عقل] التي مكّنته من الاتساع الدلالي (25). فالنظر كظُرَانٍ: نظر بالعين ونظرًا بالقلب، نظر مادي ونظر روحي.

هذه القطيعة بين الدالتين ليست إلا قطيعة جزئية نظرًا لما يجمع بين المدلولين من علاقة هي في هذا المثال علاقة الكل بالجزء. فالجارجة التي هي مكوّن جزئي من مكوّنات الإنسان، تتمثل وظيفتها الأساسية في النظر ودقة المعاينة وعمق الملاحظة. وكما أن للجارجة فضائل لا تحصى، إذ تعتبر العضو النفيس الخالص والنافذة على العالم الخارجي ووسيلة إدراك الأشياء ورمز الصفاء والجمال الذي طالما تغنى به الشعراء، فإنّ ذا العقل يتميز أيضًا بفضائل عديدة على بني جنسه، فهو فطن وذو بصيرة نافذة تجعله يميز بين الحق والباطل والخير والشرّ، ويدرك كنه الأشياء، ويرجم بعقله الراجح عن معرفة بالحياة وعن رصانة وبعد نظر لا يتيه به عن تقدير الخالق حق قدره.

إن اتفاق اللفظين لاشتراكهما في نفس الدّال أو اختلافهما في المدلول يكون بسبب انتمائهما إلى نفس الحقل المعجمي، فيتولد عن ذلك اشتراك دلاليّ كلفظة "عين" مثلاً، أو بسبب انتمائهما إلى مجالين مختلفين كأن يكون المدلول الأول من معجم اللّغة العامّة والمدلول الثاني من المعجم المختص، كلفظة "حمقاء" في المدوّنّة. وينشأ هذا الاختلاف عن عدول الدّال الوضعي عن أصله لحاجة اللّغة إلى التوسع وإلى ما به تعيّن الأشياء وتسمي المفاهيم العلمية والفنية الجديدة.

ويستغلّ هذا التطابق الصوتي في توليد دلالات جديدة وفي نقل الألفاظ من مجال إلى آخر، شريطة وضوح العلاقة الرابطة بينها. وهي علاقة أساسها الجواز، تجمع بين اللفظ المنقول واللفظ المنقول عنه ولا تقوم على الاعتباط. وعملية التجوّز محكومة بقوانين لغوية دلالية تحرك تطوّر الألفاظ فتنتقلها من العموم إلى الخصوص ومن التوسيع إلى التضييق أو العكس. فكلمة "الطهارة" أصبحت تعني في لغة الخطاب العامة الختان، وانتقلت كلمة

(25) انظر في هذا السياق تحليل لوي غلبار للدّال "voter" بمعنى "طار" في دلالاته الوضعية وبمعنى "سرق" في دلالاته الموسعة: Gilbert (L.): *La créativité lexicale*, pp. 67-68.

"الحريم" من دلالتها على كل محرم إلى معنى ضيق وهو النساء⁽²⁷⁾، بينما تعمّت معاني ألفاظ أخرى كالبأس التي انتقلت من الدلالة على الحرب لتصبح دالة على كلّ شدة⁽²⁸⁾. وقد ضبط إبراهيم أنيس أغراض التطور الدلالي في خمسة أهداف هي : 1 - تخصيص الدلالة 2- تعميم الدلالة - 3 انحطاط الدلالة - 4 رقي الدلالة - 5 تغيير مجال الاستعمال⁽²⁹⁾. يهمننا منها في هذا البحث تخصيص الدلالة وتعميمها وتغيير استعمال الألفاظ بتغيير مداليلها.

إنّ غرض كلّ من التخصيص والتعميم هو تطوير الدلالة في الخطاب العامّ وتوسيع مجال الدوال في العلوم، بانزلاق المعنى تدريجيّاً نحو معنى جديد مرورا من الحقيقة إلى المجاز ومن المجرد إلى المحسوس ومن المحسوس إلى المجرد، وكلّها أوجه توليد لمدايل محدثة توليداً دلالياً مبدعاً. ويتوجه التوليد الإبداعي المنتج في اتجاهين متقابلين:

أ - من المعجم العام إلى المعجم المختص (مجاز. توليد ارتباطي).

"يد عاملة" ← "يد تعمل (حقيقة).

"يد عاملة" ← "عمّال (مجاز. دلالة الجزء على الكل).

ب - من المعجم المختصّ إلى المعجم العامّ (مجاز بلاغي).

"الأسد ملك الغابة" : أسد مطابق للوضع، أيّ للحقيقة الذهنية.

"زيد أسد" : أسد غير مطابق للوضع (مجاز).

فالاشتراك الدلاليّ يختلف عن الاشتراك اللفظيّ أو التجانس homonymie، في اشتراك الألفاظ في بعض المكونات المعجميّة أو في غياب هذا الاشتراك الدلاليّ⁽³⁰⁾. وتسهم العلاقات المجازيّة بقدر كبير في إبداع دلالات جديدة وإنتاج وحدات مبتكرة. فالتوليد الدلاليّ طاقة معجميّة خلاقة وهو ما يجعل "القدرة على توسيع معنى الوحدات المعجميّة عن طريق عمليّات التحويل الاستعاريّة مثلاً، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القدرة

(27) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ. ص 154.

(28) نفسه، ص 155.

(29) نفسه، ص ص 152-161.

(30) ينظر Méjri (Salah) : La néologie lexicale, p.103.

اللُّغويّة للمتكلِّمين، والإبداعية المجازية منتجة للتعدد الدلالي الذي يعتبر خاصية جوهرية من خصائص عمل اللغات باعتبارها أنساقاً سيميائية مرنة وفعالة" (31).

5 - مناهج التخصيص والتعميم :

5-1. شكلياً :

من الوسائل التي توظفها اللغة لإنشاء علامات لسانية جديدة ظاهرة الاشتقاق باعتماد أنماط صيغة عربية عددها محدود، ولكن قدرتها على التوليد كبيرة فيتحقق بها توسيع الدلالة وتضييقها، كصنع المبالغة والتّصغير والصفة المشبهة واسم المفعول ومعاني حروف الزيادة والنسبة والمصادر... وقد استقيناه منه ما يلي (32) :

تضييق الدلالة شكلياً	توسيع الدلالة شكلياً
- الدراج (الفعال) : طائر يدرج في مشيه مشياً ضعيفاً	- المزورات (المفعلات) : طعام بدون لحم أو شراب بدون كحل
- الحجل (الفعل) : طائر يمشي حجلاً أي مشية الرجلين	- التدارج (التفاعل) : من درج كل طائر يدرج في مشيته كالدراج والقبيح والحجل
- الحمّاض (الفعال) : نبات أوراقه حامضة	- الحمقاء (الفعلاء) : نبات ينبت لحاله من غير اعتناء وبأسوأ الظروف المناخية والزراعية ومن هنا جاءت تسميته وبها سمي الرجل أحمق
- السويق (الفعيل) : طعام من دقيق الخنطة ينساق في الخلق	
- الفقاع (الفعال) : شراب يخمر حتى تعلوه فقاعاته	
- الحصرمية (الفعلية) : طعام من عصير الحصرم	
- الخبيص (الفعيل) : حلواء. خبص الشيء خلطه جيداً	
- المقور (المفعول) : سمك مالح فيه نخل	
- الجراد (الفعال) : حشرة تجرد الأرض من نباتها	

(31) محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 51 .

(32) تعريف المصطلحات مأخوذ من الفهارس العامة لكتاب المنصوري في الطب، وهي من وضع المحقق. حازم البكري الصديقي.

	- السليخة (الفيلة) : قشر ساق وأغصان شجرة القرفة - الميعة (الفيلة) : نبات عطري مشتق من حالة التمتع والسيولة
--	---

5 - 2. دَلَالِيَا / بِلَاغِيَا :

لتغيير المعنى أسباب تاريخية وأخرى اجتماعية واقتصادية تعود إلى تبدل العلوم والتقنيات وتقدم العقل البشري، فتتطلب المكتشفات والمخترعات أسماء جديدة للتعبير عن المفاهيم الجديدة. ويتحقق تخصيص المعنى بانتقال اللفظ من دلالاته الوضعية إلى دلالة عقلية عن طريق الاستعارة والمجاز المرسل، والكنابة *la métonymie*، فالقاطرة كانت تعني الناقة التي تتقدم القافلة، ثم أصبحت مفهوما المعاصر تدلّ على العربة الأولى التي تجرّ وراءها مجموع عربات القطار على السكة الحديدية. وتحوّلت الصفات كعادل وجميل وهيفاء من مقولة الوصفية إلى مقولة العَلَمِيَّة، بينما انتقلت الأعلام من العلمية إلى الوصفية المطلقة إذ أصبح "حاتم" رمزا للكرم المنقطع النظير، و"عزرائيل" صورة للموت والويل وأيوب علامة على الصبر وقدرة الاحتمال.

وعلى عكس التخصيص تعمم دلالات الألفاظ وتتوسع. ويلاحظ ذلك بكثرة في لغة الأطفال الذين يطلقون اسم دجاجة على كل طائر. وقد ذكر إبراهيم أنيس أمثلة عديدة لألفاظ تبدلت دلالتها من التخصيص إلى التعميم وخاصة في اللهجات، ومنها البأس والورد والبحر، فينتج عن التحوّل في المعنى تحول في المرجع "ويعاين المرء أنّه لدى كلّ تعميم أيّ توسيع للدائرة الاجتماعية" للكلمة، امتداد للمعنى يوافقه توسيع لمساحته المرجعية ليغدو متوازنا بين الذات والآخر. بيد أن التخصيص يؤدي إلى تقليص هذه المساحة المرجعية⁽³³⁾. وقد أمدّتنا المدونة بالألفاظ البسيطة التالية التي تولدت دلاليّا فطراً عليها تخصيص أو توسيع بواسطة المجاز.

(33) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 15.

تضييق الدلالة بالجهاز	توسيع الدلالة بالجهاز
- القنبرة : طائر على رأسه قنبرة من الريش كالمدهد	- السحج : إسهال. ولغة سحجه خدشه وخدشه.
- الرؤوس : طعام. نوع من الأكل بالرؤوس	- الرّب: لغة عصارة التمر المطبوخة وسمي به كل عصير، ثم أطلق على كل فاكهة مطبوخة
- الطون : طعام نوع من الأكل بأعضاء البطن	- الحمأ : الطين الأسود المنين الرائحة
- اللث : الندى، الوحل (لث: بلل)	- السبخة : المكان الذي يكثر فيه الملح.
- الميضة : مرض الكوليرا. (هاض يهيض : أصابه إسهال)	- وأطلقت الكلمة على الملح نفسه
- الحنظل : نبات اتصف بالمرارة	
- البرش : مرض. والبرش لغة اختلاف اللون ينتج عنه نقطة حمراء وأخرى سوداء	

5-3. تركيبيًا :

ويتم تخصيص الدلالة وتضييقها la restriction du sens عن طريق إلحاق صفات وإضافات إلى اللفظ المركزي فتحدّد بها الدلالة ويدقق المعنى. وكلّما توسّعت بنية المصطلح وأصبحت مركبة من محدّد + محدّد determinant + déterminé رفع عنها اللبس وضاق المعنى وتخصّص (34)، فمعنى اللفظ "كتاب" عام وشائع، تنقلص عنه صفة الشبوع بتخصيص الاسم وتعيينه كما في الأمثلة التالية :

1 - كتاب.

2 - كتاب سوسير.

3 - كتاب سوسير للسانيات.

4 - كتاب سوسير للسانيات العامة.

ويقوم التّوليد الدّلاليّ في هذا المجال على علاقات تركيبية نسقيّة. ففي غياب المصطلح العربيّ تحدّد المفردة في مركب، ويصبح المدلول مركباً من دلالة المكوّنين وحاملاً لمفهوم واحد فتنشأ بالجمع بين المكوّنين المتلازمين وحدة معجميّة مركبة جديدة، نذكر من

(34) بيار غيرو : علم الدلالة، ص 89 .

ذلك : فلفل الماء ⁽³⁵⁾ وهو مصطلح أطلق على نبات لشبهه بالفلفل ولجأورته الماء، يصنع منه دواء تعالج به الأورام والآثار في الوجه.

إن توليد وحدة جديدة مركبة *composée* أو معقدة *complexe* يرمي إلى تحقيق أهداف معجمية ومصطلحية، فقد دلّ أحد مكوّن المركّب "فلفل الماء" على النبات لشبهه بالفلفل وأحال المكوّن الثاني على الماء إشارة إلى مكان منبت العشبة في المياه أو قربها. فلهذا التلازم بين اللفظين تفسيره ولا بدّ من وجود علاقة جامعة بين مكوّن المركّب تمثل هنا في علاقة المكائنة بين موضع النبتة ومحيطها. وقد تضمنت المدونة أكبر نسبة من المصطلحات المركبة منها لسان الثور ولحية التيس وقثاء الحمار واللين الرائب ، وتوزعت كالآتي :

اسم (مفردة)	صفة (مفردة)	أداة	مركب نعني	مركب إضافي	المجموع
32	30	1	50	80	193

وقد مثلت المصطلحات المركبة أكبر نسبة إذ بلغت 196 مركباً، بينما لم تتجاوز الوحدات المعقدة بمكوّناتها العربية وأحياناً الأجنبية 75 مصطلحاً تكوّنت من ثلاثة عناصر (51 مصطلحاً) وأربعة عناصر (12 مصطلحاً) وخمسة عناصر (10 مصطلحات) وستة عناصر (مصطلحان اثنان).

تنتمي الوحدات المصطلحية إلى مقولة الاسم، وحتى إذا كان المصطلح مركباً أو معقداً فإنّ الخاصية الاسمية تكون السمة الأساسية له، وخاصيته الاسمية تكسبه الوظيفة التعيينية، فهو يعيّن شيئاً محدداً لا يقبل في حقله الدالي التعدّد أو الغموض. وهذه الوظيفة التعيينية تكسب المصطلح وظيفته المرجعية، وخاصة إذا كان المصطلح مركباً أو معقداً. فإن المركب والمعقد في نظر بعض الباحثين أقدر على اكتساب الوظيفة المرجعية من المصطلح البسيط ⁽³⁶⁾، ويمكن أن نتبين ذلك من الأمثلة التالية المستخرجة من المدونة :

- باب الأغذية (الأشربة) (ص 113...).

(35) لفظ مأخوذ من كتاب الحاوي في الطب للرازي باب الفاه ج 1، ص 228.
(36) عثمان بن طالب : علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة : الإشكالات النظرية والمنهجية، ص 82.

ماء كشك الشعير وماء الجبن وماء العسل الساذج وماء الرمان وماء العدس وماء الكرنب.

- باب الأغذية (الأطعمة المصنوعة) (ص 137...).

المكّتب، المطحّن، الشواء، المقلّي، الهريسة، الحصرميّة، المضيرة، الكشكيّة.

- باب الشراب (ص ص 131 - 132).

شراب الورد وشراب البنفسج والشراب اللطيف والشراب الرقيق المائي، والشراب الحلو.

- باب الرب (ص 132).

ربّ الرمان الحامض وربّ التفاح الحامض وربّ حمّاض الأترج وربّ السفرجل الحامض.

- باب الأدوية (ص 167 - 189).

إكليل الملك، عصارة قثاء الحمار - رماد الخبزون البري - قشور شجرة حبة الخضراء.

وتتغيّر الطبيعة المرجعية لدلالة المركب الاسمي. وهو من صنف المتضامات التي لا يستفاد معناها من الرأس أي من الضميمة، ولا من المحدّد أي التوسعة، بل يستفاد من علاقة المكونين معاً، ومن علاقة المفهوم بالشئ الذي يعينه. فمصطلح لسان الحمل لا يشير إلى لسان ولا إلى حمل بل إلى نبات عشبيّ يعالج به ويشبه في شكله لسان الحمل. كما أنّ "مقل" في مصطلح "مقل مكّي" دخل في علاقة تركيبية ودلالية مع محدّدات هي مكّي ومغربي واليهود، فتألّف مصطلح جديد من جنس واحد وأفراد مختلفة هي : مقل مكّي ومقل مغربي ومقل اليهود (ص 177)، وهو شجر من الفصيلة النخيلية يستعمل صمغها دواء. ويعتبر الصنف الأخير أردأها.

هذا التّغيير الدلالي هو من صنف التّغيير اللّساني الذي يعمل أساساً بالاشتقاق فتصاغ أسماء جديدة من جذوع موجودة في اللّغة كحصرميّة وهي مصدر صناعي من الاسم الحصرم. ودراج وحرّف وحمّاض وأخشية ومقور وحمقاء ... أو يعمل بالتركيب

الاسمي la composition nominale فتتولد مركبات نعتية وإضافية وموصولة اسمية وشبه إسنادية... أو تعمل بالبحاز فيعبر بالذال الواحد على أكثر من مدلول.

يمكن أن يكون للفظ معنى مركزي ومعنى فرعي مكتسب، تتجلى دلالاته الوضعية أو الثقالية من السياق. وتبادل الأشياء في الكون، من نبات وحيوان وإنسان وجماد، أسماءها. فأعضاء الإنسان تنتقل بواسطة التوليد الدلالي، من وضعها الأول المتصل بالإنسان إلى وضع ثان تصبح فيه دالة على أنواع من الأطعمة والأدواء والأعشاب والثمار. وتوظف العلاقات الأسرية في ميادين علمية مختلفة بعيدة عن أدوارها الوضعية البشرية. ولأن الإنسان هو محور الكون، فقد تشكلت حوله حل استعارات المدونة وبحازاتها، تليه الكائنات الأخرى أهمية كالحیوان والنبات والسوائل وكذلك الجماد. وهذا الاشتراك في التعيين قدم قدم اللغة وقدم الكون. فالبحر يشترك مع السماء في النجوم ومع اليابسة في الكلاب والذئاب (القاروس) والبغال (البوري)... ويتنصب جسم الإنسان بكل أعضائه ملهما لعديد المتصورات والمجازات كراس الجمل وقدمه وأسان المشط وطرفة عين clin d'oeil وعین الهرة (حجارة كريمة) ولسان الحمل (نبات) ولسان العصفير (ثمر) وفوهة المدفع⁽³⁷⁾. وإليك المصطلحات المؤلفة بالتركيب وبالتوليد الدلالي والتي يدل معناها القاعدي على أعضاء الإنسان أو علاقاته الأسرية وعلى كل ما يوصف به ويتنسب إليه أو التي يعود معناها المركزي إلى كائنات لا يعينها المعنى المكتسب إلا فيما يجمع بينها من علاقة شبه أو غير شبه.

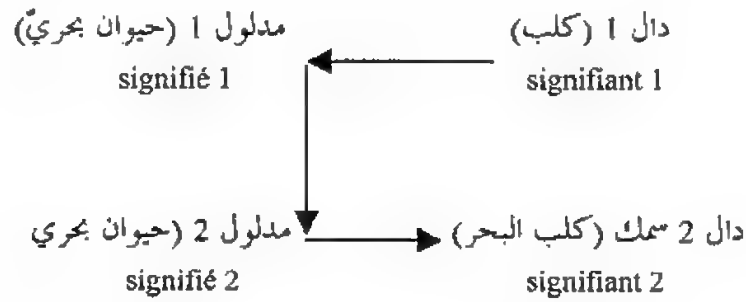
الاستعارة من جسم الإنسان	العلاقات الأسرية	التوليد من الحيوان	النبات	السوائل	الجماد
- الرؤوس (ص 135) : طعام - البطون	- بنات نعش (ص 162) : ست نجمات - دم الأخوين	- عنب الثعلب (ص 181) : عنب - وسخ الكور	- حشيشة الزجاج (ص 190) : نات - جوز مائل	- حب النيل (ص 173) : الماء الرحفة (ص 173) :	- حبث الحديد (ص 173) :

(37) انظر • Guiraud (P) : *La sémantique*, pp.56-59.

دواء	ماء (129)	: (ص 169)	: (ص 189)	: (ص 170)	: (ص 136)
-	بطين رقيق	جوز	الكور خلية	عصارة صمغية	طعام
الشرح	-الملين الرائب	-جوز بوا	النحل	- عصا الراعي	- أظفار
أو اللحم	: (ص 199)	: (ص 169)	- قناء الحمار	: (ص 181)	الطيب (ص)
المزعج	الزبادي	جوز	: (ص 192)	نبات	: (159)
(ص)	- زبد البحر	-قصب	نبات	- علك الأنباط	حيوان
: (137)	: (ص 172)	الذريرة (ص)	- لحية التيس	: (ص 181)	- عروق
لحم	رغوة البحر	: نبات (189)	(ص 193)	صمغ	صفر، أصابع
أسود	-الخلفة	-البقلة	شجرة	- إكليل الملك	صفر (181)
- طين	الصفراوية	الحمقاء (ص)	خصي الثعلب	: (ص 167)	- عرق
ارطوبوس	(ص 174)	: نبات (115)	: (ص 194)	نبات	النسا
(ص)	القيء	- خمير الخنطة	نبات	- صبر سوقطري	: (173)
(194)	- دردي	: (ص 188)	- حيات البطن	: (ص 183)	مرض
طين	الخمر (ص)	عجين	: (ص 124)	نبات منسوب	- وجع
أرض	: (171)	- كرم	مرض	إلى الجزيرة	الأذن الباردة
يتخذ	شراب راسب	الشراب (ص)	- لسان الحمل	العربية	: (176)
دواء		: (175) كرم	: (ص 176)	- حي العالم	مرض
- طين			نبات	: (ص 174)	-مقل اليهود
الأكل			- لسان	نبات	: (ص 177)
(ص)			العصافير (ص)	- قفر اليهود	شجرة
: (155)			: (177) ثمار	: (ص 192)	-مقل مغربي
صحر			- لسان الثور (ص)	إسفلت	: (ص 177)
لين.			: (177) نبات	- بخور مريم (ص)	شجرة
			- أكارع	: (200) بخور	- مقل مكّي
			المواشي (ص)	- فوة الصباغين	: (ص 177)
			: طعام (115)	أو فوة الصيغ	شجرة
			- أجنحة الطيور	: (ص 183)	
			(ص 115) : طعام	عشب	
			- ذنب الخيل	- عاقر فرحا	

			(ص 181) : دواء (من العقر والقرح) (ص 201) : دواء		
--	--	--	--	--	--

كلّ هذه المصطلحات المكوّنة للجدول مولّدات نقلت من معناها الأصلي العامّ وهو معنى وضعي، إلى معنى فرعيّ عقليّ. وتمّ الرجوع في صوغها وتوليدها إلى وسائل لغويّة من داخل اللّغة. فالمولّد لفظ عربيّ تحدّده محدّدات خارجيّة تدور حول علاقة الشيء أي المدلول بالشكل أي الدالّ، ويتولد عنه نظام مزدوج من العلامات. فالدالّ كلب يُعيّن مدلولاً قاعدياً من جنس الثدييات البريّة، يتولّد عنه بالجواز مدلول ثان من جنس الحيوانات البحريّة هو السمك أو "كلب البحر"، ويجسد هذه العلاقة الشّكل التالي الذي يمثله حقل داليّ ينطلق من الشكل إلى المعنى وحقل مفهوميّ ينطلق من المعنى إلى الشّكل أو الاسم.



إنّ هذا النّظام العلاميّ المزدوج لا يخلو من اشتراك. فالمفردة في اللّغة العامّة مواضعة والمصطلح في العلم والفنّ اصطلاح عن مواضعة، وهو ما عبر عنه عبد السلام المسدي بقوله "إذا كان اللفظ الأدائي في اللّغة صورة للمواضعة الجماعيّة، فإنّ المصطلح العلميّ في سياق نفس النّظام اللّغويّ يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل اصطلاحاً في صلب الاصطلاح، فهو إذن نظام إبلاغيّ مزروع في حنايا النّظام التّواصلي الأوّل، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز أوسع منه كمّا وأضيق دقة" (38).

(38) عبد السلام المسدي : صياغة المصطلح وأسسها النظرية، ص ص 28 - 29 .

6 - خاتمة :

إن المعاني الثواني التي حملتها المصطلحات لم تكتسبها من السياق النصي ومن الجاز الأسلوبيّ القائم على علاقة تشبيه ومجاورة سرعان ما يفتقدها المعنى المكتسب برجوع الألفاظ إلى معانيها الأولى الوضعية، وإنما تكتسب المصطلحات تحديدًا للأشياء من خارج النص ومن علاقة تجمعها بدال منفرد، في عملية تبادلية لبعض السمات الدلالية، فيفيد المدلول المولد معنى جديدًا يصبح قارًا وثابتًا داخل حقله المفهومي. فالمصطلح كما بدا في نص المدونة يوصف بالشفافية والوضوح لأن الخطاب العلمي خطاب الأشياء والمسميات وخطاب الأفكار المجردة والخالية من التنميق هدفه تبليغ الأفكار في صفائها وجلائها ووضوحها، على عكس الخطاب الأدبي الذي من خصائصه توظيف الصور وتنميق الأسلوب قصد التأثير في المخاطب، فالمفردة تكتسب معناها ووجودها داخل الخطاب لا خارجه بينما لا يحتاج المصطلح إلى السياق كي يوجد.

زكية السّانح دحماني

كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمتونة، تونس

المصادر والمراجع

أ - بالعربية :

- ابن طالب، عثمان : علم المصطلح بين المعجمة وعلم الدلالة : الإشكالات النظرية والمنهجية، ضمن عبد السلام المسدي وآخرون : دراسة تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة، قرطاج، 1989.
- ابن مراد، إبراهيم : مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- أنيس، إبراهيم : دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط. 3، 1972.
- حجازي، محمود فهمي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب. الفجالة.
- الرازي، أبو بكر محمد بن زكريا : المنصوري في الطب، تحقيق حازم البكري الصديقي، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1987.
- _____ الخاوي في الطب، دائرة المعارف العثمانية، 1968.
- الزناد، الأزهر : مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية، حوليات الجامعة التونسية، أعمال الملتقى العلمي الدولي : حوليات الجامعة في خدمة الثقافة عدد 1995/36.
- السيوطي، جلال الدين : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جزآن، دار الفكر.
- غاليم، محمد : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، 1987.
- غيرو، بيار : علم الدلالة، ترجمة أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، 1986.
- المسدي، عبد السلام : صياغة المصطلح وأسسها النظرية، ضمن عبد السلام المسدي وآخرون : تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1989.
- _____ قاموس اللسانيات. الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا 1984.

ب - بالفرنسية :

- Bastuji , Jacqueline: Aspects de la néologie sémantique. In *Langages* Déc 1974. N°36. Didier Larousse, pp. 6 – 19 .
- Guilbert , Louis : *La créativité lexicale*, Larousse , Paris, 1975.
- Guiraud , Pierre : *La sémantique*. Que Sais-je ? n°655 8^{ème} éd.. PUF. Paris. 1975
- Marcellesi , Chr. : Néologie et fonctions du langage. In *Langages*. Déc 1974. n°36 Didier Larousse, pp. 95 – 102 .
- Méjri , Salah : *La néologie lexicale*, Publications la Faculté des Lettres de la Manouba. Série linguistique vol IX. 1995.
- Rey, Alain : *Le lexique : images et modèles, du dictionnaire à la lexicologie*. Arland Colin. Paris 1977.
- _____ *La terminologie : Noms et Notions*. Que Sais-je ? PUF. Paris, 1979.

بنية المصطلح اللغوي في كتاب المقتضب للمبرّد

محمد شندول

1 - تمهيد :

يعدّ المصطلح اللغوي فرعاً من فروع مصطلحات العلوم والفنون. ونحن نهدف من هذا العمل إلى البحث عن المؤشرات المحيلة إليه في مرحلة نشأته، من حيث التعريف، والبنية، والدلالة. ومثل النصوص ميداناً من الميادين التي تتوفر فيها تلك المؤشرات. ولذلك فإننا نحاول تحقيق هدفنا من خلال نصّ. على أن تبين النصّ الذي يتحلّى فيه المصطلح العلميّ أو الفنيّ يقتضي تحديداً. وهذا التحديد يكون من خلال طريقتين : تحديد طبيعة النصّ، وتحديد نوع لغته. فالنصّ من حيث طبيعته نوعان : أدبيّ، وعلميّ. فالأدبيّ عادة ما يكون إنشائيّاً، فيغيب عنه بالتالي استعمال المصطلحات العلميّة والفنيّة بسبب تعويله على الاسترسال الفني الذي يرمي إلى تحقيق وظيفتين رئيسيتين في الإبلاغ هما الوظيفة التأثيرية، والوظيفة التعبيرية بالمعنى الذي حدّده لهما رمان جاكسون (R. Jakobson)⁽¹⁾. والنصّ العلميّ عادةً ما يتسم أسلوبه بالخباف من الناحية الأدبيّة، لأنّ الهدف الرئيسيّ منه وصف معطى علميّ بذكر ما يتعلّق به من الخصائص. وبالتالي يكون هذا النصّ هو المجال المناسب للبحث عن المفاهيم والمصطلحات ؛ واللغة الغالبة في النصّ الأدبيّ هي " اللغة العامّة"، أي لغة التّخاطب الشائعة التي يفهمها أغلب الناس لأنّها تمثل الرصيد اللغويّ المشترك الذي هو "مجموع الكلمات التي يشترك في معرفتها واستخدامها

(1) ينظر : Roman Jakobson : Modèle de communication, in : www.internet.uqam.ca/web/17672/schema.htm.

السّواد الأعظم من أبناء لغة ما" (2). وتتميز هذه اللّغة باستعمال مختلف أنواع الوحدات المعجميّة البسيطة بنفس الدّرجة من التّواتر والأهميّة.

واللّغة الغالبة في النصّ العلميّ هي "اللغة خاصّة". واللّغة الخاصّة هي "اللغة التي يستعملها أهل حرفة معيّنة أو علم معيّن لأداء مضمون مخصوص" (3)، ومن ثم فهي تتميز باحتوائها على مجموعة من المصطلحات والتّعبير والمفاهيم التي يستخدمها أهل تلك الحرفة أو ذلك العلم دون سواهم. والتّركيز في هذه اللّغة يكون على تلك المصطلحات والتّعبير والمفاهيم أكثر من التّركيز على المفردات والتّعبير العامّة الواردة في سياق الحديث عن خصائص المعطى العلميّ الذي يكوّن موضوع النصّ.

إذن، يمثل النصّ العلميّ واللّغة الخاصّة التي يتميز بها، المجال المناسب لمعرفة ما يجري من الوحدات المعجميّة والتّعبير مجرى المصطلحات. ونحن اخترنا من هذا النوع من النصوص النصّ اللّغوي الوارد في كتاب المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد (ت. 285 هـ / 898 م) مكتفين منه بما ورد من مصطلحات متعلّقة بالفعل أخذناها من فهرس مواد الكتاب المجمعة في نهاية الجزء الرابع منه مما كان منها بلفظ المرد. وإنّ ثبنا لجميع المصطلحات يقتضي تحريصا دقيقا لمن الكتاب بأجزائه الأربعة حتّى يتمّ جمعها كلها. وهذا عمل يمكن أن يكون بحثا مفردا قائم الذات لا تمثّل مداخلتنا هذه إلّا بادرة إليه.

وقبل الحديث عما جمعنا من المصطلحات، علينا أن نبيّن أصناف الوحدات التي يجوز - على المستوى النظري على الأقل - أن تكون مصطلحات، وذلك من حيث الانتماء المقولي المعجمي، ومن حيث درجة البساطة والتّركيب. فما هي إذن أصناف هذه الوحدات؟

(2) رمزي منير بعلبكي : المصطلحات اللغوية، ص 266.

(3) نفسه، ص 101.

2 - أصنافُ الوَحَدَاتِ مِنْ حَيْثُ الانْتِمَاءُ الْقَوْلِيُّ الْمُعْجَمِيُّ :

إنَّ تحديدًا لأصنافِ الوحداتِ المعبَّرة عن المصطلحات والمفاهيم يقتضي وجوبًا ذكرًا لأقسام الكلام و بيان ما يصلح منها أن يكون مصطلحًا وما لا يصلح. فما هي أقسام الكلام ؟ وما هو الصالح منها لوضع المصطلحات ؟

لقد اختلف في عدد أقسام الكلام. ففي التصور القديم كما في مذهب سيويه ومن تبعه، ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف. وهو تصوّر قائم على جملة من المبادئ منها مبدأ علاقات السلب والإيجاب الدلالية، ومبدأ الائتلاف التركيبي. ففي مبدأ علاقات السلب والإيجاب الدلالية، يتحدّد الاسم بالسّمة الموجبة [+ ذات] ⁽⁴⁾، ويتحدّد في علاقته بالفعل، بحمل السّمة السالبة [- فعل]. ويتحدّد الفعل بالسّمة [+ خبر] ⁽⁵⁾، ويتحدّد في علاقته بالاسم بحمل السّمة [- اسم]، ويتحدّد الحرف في علاقته بالاسم والفعل معًا بحمل السّمتين [- اسم] [- فعل] لأنّه "ليس فيه معنى اسم ولا فعل" ⁽⁶⁾.

وفي مبدأ الائتلاف التركيبي، يتميّز الاسم بإمكانية اجتماعه مع اسم آخر أو مع فعل، حيث نجد مثلاً :

{اسم + اسم} ، كما في : زيدٌ أخوك، و{اسم + فعل} ، كما في : زيدٌ ذهبَ.

ويتميّز الفعلُ باجتماعه مع الاسم فقط كما في : جلسَ سعيد.

ويتميّز الحرف بتعلقه بالفعل أو الاسم كما في : لم تأتِ، وسرتٌ بحذرٍ، لكونه "واسطةً بينهما" ⁽⁷⁾.

وفي الدراسات اللغوية الحديثة اختلفت الآراء في أقسام الكلام. وهي على اختلافها، ترى جميعًا هذه الأقسام أكثر من ثلاثة. فقد رأى تمام حسان على سبيل المثال، أنّ عددها سبعة هي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة ⁽⁸⁾.

(4) يقول ابن الخشاب : "والمعاني ذات بخبر عنها وهي الاسم...." تنظر له : المرتجل، ص 6.

(5) يقول ابن الخشاب : "والمعاني ذات (...) وخبر عن تلك الذات وهو الفعل"، المرجع نفسه، ص 6.

(6) المرجع نفسه، ص 23.

(7) المرجع نفسه، ص 6.

ونحن نذهب إلى الرأي القائل بأنها خمسة، وهي : الاسم، والفعل، والصفة، والأداة، والظرف⁽⁸⁾، وذلك اعتباراً لتمايزها السمي المعجمي، حيث إن :

- (1) الاسم : [+ ذات] [+ حدث مجرد من الزمان] مثل : رجل، وفرس، وجدار، وعلم، وضحك، وانتصار .
- (2) الفعل : [+ حدث] [+ زمان] مثل : جلس، وفرح .
- (3) الصفة : [+ حالة في الموصوف] مثل : قائم، مسرور .
- (4) الأداة : [+ تعليق] مثل : على، إن، الذي .
- (5) الظرف : [+ زمان] [+ مكان] مثل : قبل، فوق .

وقد نظرنا في ما احتوت عليه مدونتنا من مصطلحات، فلم نجد من الأبنية ما جاء فعلاً أو ظرفاً أو أداة. ووجدنا ما جاء اسماً أو صفة. ومثال ما جاء اسماً المصطلحات : الفعل، الأمر، الهمز، الإدغام، التعجب. ومثال ما جاء صفة : المتعدي، اللازم، الماضي، المضارع، المضاعف، الملحق.

ويُفسّر غياب استعمال الفعل مصطلحاً بعجز الفعل عن تحمل ذلك من الناحية النحوية، لأنه يحتاج في تمام معناه، إلى مسند إليه. وإذا أوردناه مع المسند إليه فإتينا نتحصل على جملة، وهو ما لا يستقيم في وضع المصطلحات، لأن المصطلحات تستوجب الاختصار لا الاسترسال .

لكن من الناحية المعجمية الصّرف، يجوز تجريد الفعل من سياقه التركيبي والتسمية به. ويصطلح على الأفعال التي تُحوّل إلى أسماء بـ "الأفعال المحذوفة" أو "الأفعال الموقوفة"⁽⁹⁾. وقد شهد تاريخ العربية استعمال الفعل معزولاً عن التركيب، فجاءت منه أسماء أعلام على صيغتي المضارع والأمر، من ذلك : يزيد، تغلب، يحيى، أحمد، وجميعها من أسماء الرجال ؛ وقم، وهي من أسماء المدن. وقياساً على هذا، فإنه يجوز، على المستوى النظري،

(8) ينظر حسان تمام : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90 - 132 ؛ وينظر توضيح في هذه المسألة في : شندول : العربية الحديثة، ص 144 - 146.

(9) ينظر حول هذا التقسيم : إبراهيم بن مراد : مسائل، ص 32 - 33 ؛ نفسه : مقدمة، ص 107 - 108 .

(10) ينظر المبرد : المقتضب، 35/1.

استعمال الفعل مصطلحاً. ونحن لاحظنا بوادر ذلك في مثل قول النحاة : هذا باب نعم وبس، وهذا باب كان وأخواتها. فنعم، وبس، وكان، أفعال. والملاحظ أن النحاة قد استعملوها للإحالة على خصائصها كاستعمالهم للمصطلحات للإحالة على المفاهيم .

ويُفسّر غياب الظرف والأداة من الناحية النحوية، بنفس تبرير عدم استعمال الفعل. فهما أيضاً عاجزان عن تحمل المفهوم بنفسهما، إذ هما يحتاجان إلى غيرهما لتمام المعنى. فخاصية التعليق النحوية فيهما تُحد من استقلالهما الدلالي. كما أن محدودية عددهما في العربية خاصة أخرى تُسهم في ذلك العجز.

إلا أنه يمكن من الناحية المعجمية، إيراد عدد منهما مصطلحاً، واشتقاق الاسم من عدد آخر لإيراده مصطلحاً أيضاً. ومن الأمثلة على ورود البعض منهما مصطلحاً، ضمير المتكلم المفرد "أنا"، حيث : أنا ← الأنا، وضمير الغائب المفرد "هو"، حيث : هو ← الهو.

ومن الأمثلة على اشتقاق الاسم منهما ووروده مصطلحاً، الظرف : "بين"، حيث : بين ← بينية، وأداة الاستفهام "كم"، حيث : كم ← كمّية.

كما يمكن أن يراد جزءاً من بنية المصطلح كما في : قبمّجمية (Prelexical) في المصطلح : بنية قبمّجمية ⁽¹¹⁾ (Prelexical structure) ، حيث : قبل (ظرف) + مُعْجَمِيَّة ← قبمّجمية، وفي : لأسمائية ⁽¹²⁾ (Anomia)، حيث : لا (أداة نفى) + أسمائية ← لأسمائية.

ونفسر عَدَم ميل الميرد إلى استعمال الفعل والظرف والأداة مصطلحات بوعيه الضمني بقصورهما عن ذلك، وبوعيه الضمني أيضاً بأن الاسم والصفة هما القادران دون غيرهما، على التعدد، والتنوع، واستيعاب المفاهيم غير المتناهية، والاستقلال بنفسهما أصالة. إلا أننا نشير إلى أنه يسمّى بعض أبواب كتابه بأسماء الأدوات، مثل قوله: "هذا باب الواو"

(11) ينظر المثال في : بعلبكي : المصطلحات اللغوية، ص 393.

(12) للمرجع نفسه، ص 47.

(25/2)، و "هذا باب إن" (33/2)، و "هذا باب حتى" (38/2). "ولسنا ندري أكان ذلك منه من باب اتخاذ الأداة مصطلحاً أم من باب تعيين محتوى الباب.

3 - أصناف الوحدات المعجمية من حيث درجة البساطة والتركيب :

نعتبر الوحدات المعجمية من حيث درجة تركيبها، ثلاثة أنواع (13) : بسيطة، ومركبة، ومعقدة. فالبسيطة هي التي تكون مفردة واحدة، مثل : رَجُلٌ، والمركبة هي التي تتكون من مفردتين بجران مجرى الكلمة الواحدة، مثل : عبد الله. والمعقدة ما كانت متكونة من ثلاثة عناصر معجمية منفصلة أو أكثر، مثل : وزارة التعليم العالي. وعلى أساس هذا التصنيف نبين في ما يلي، درجة تركيب ما أورده الميرد في كتابه المقتضب من المصطلحات المتعلقة بالفعل. ونوردها مرتبة بحسب تتاليها في فهرس الكتاب.

1) المصطلحات البسيطة :

- 1 - الماضي (71/1).
- 2 - المتعدي (71/1).
- 3 - اللازم (71/1).
- 4 - الصحيح (117/1).
- 5 - المعتل (117/1).
- 6 - الهمز (155/1).
- 7 - الإدغام (155/1).
- 8 - التضعيف (183/1).
- 9 - المضاعفة (184/1).
- 10 - الملحق (242/1).
- 11 - المضاعف (245/1).

(13) ينظر حول هذه الخاصيات الثلاث : إبراهيم بن مراد : مسائل ، ص 34 - 35 ، 140 - 142 ، 250 - 253.

12 - المضارع (3/2).

13 - المنصوب (5/2) ؛ المنتصب (6/2).

14 - الأمر (131/2).

15 - النهي (131/2).

2) المصطلحات المركبة :

أ - المركبات الإضافية :

1 - بنات الأربعة (72 - 66/1).

2 - غير المتعدي (71/1).

3 - بنات الثلاثة (72/1).

4 - غير المعتل (148/1).

5 - أفعال المطاوعة (104/2).

6 - أفعال المقاربة (68/3).

7 - فعل التعجب (190/3).

8 - غير المتصرف (190/3).

ب - المركبات الوصفية :

9 - الأفعال المضارعة (2/1).

10 - المضارع المجزوم (3/2).

11 - المضارع المنصوب (5/2).

12 - الفعل المتصرف (189/3).

3) المصطلحات المعقدة :

• في تركيب موصولي :

1 - ما يسمى به من الأفعال المخنوفة والموقوفة (35/1).

2 - ما لا يتعدى (71/1).

3 - ما كان فائده واوا من الثلاثة (88 /1).

4- ما لحقته الزوائد (104، 91/1) ؛ ما كان فيه زيادة (315/3) ؛ ما كان من الزوائد (4/3).

5- ما كانت الواو أو الياء فيه عينا (83/1) ؛ ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل (96/1) ؛ ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء (111/1) ؛ ما اعتلت عينه (134/1) ؛ ما اعتل منه موضع العين (172/1).

6- ما اعتلت عينه مما لامه همزة (115/1) .

7- ما اعتل منه موضع اللام (134/1).

8- ما كانت عينه ولامه واوين (149/1).

9- ما شبه من المضاعف بالمعتل (245/1).

10- ما كان من بنات الأربعة وألحق به من الثلاثة (107/2).

11- ما وقع من الأفعال للجنس في معناه (140/2).

12- ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته (2/129).

13- ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد (188/3) .

14- ما جرى بجرى الأفعال وليس بفعل ولا مصدر (202/3).

15- ما لا يتصرف (312/3).

16- ما يسمى به من الأفعال (314/3).

• في تركيب وصفي :

17- الأفعال التي على ثلاثة أحرف (71/1).

18- ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات (148/1).

19- ذوات الثلاثة المزيدة (96/2) ؛ الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة (104/2).

20- الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة والأفعال التي لا زوائد فيها (104/2) .

21- الأفعال التي لا زوائد فيها (104/2) ؛ ذوات الثلاثة من غير زيادة (110/2).

22- ذوات الياء والواو التي ياءتھن وواوھن لامات (193/2).

- 23 - بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (107/2) ؛ بنات الأربعة بغير زيادة (207/2).
- 24 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول (91/3).
- 25 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (3/91).

- 26 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما (93/3) .
- 27 - الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما (95/3).

• في تركيب شبه إسنادي :

- 28 - الفعل في الثلاثة (71/1).
- 29 - الأفعال من الثلاثة (72/1) .
- 30 - الأفعال المزيد فيها وغير المزيد فيها (137/1).
- 31 - ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة (110/2).
- 32 - الملحق به من الثلاثة (108/2).

يؤدّي استقراء هذه القائمة من المصطلحات إلى ثلاثة أنواع من الأبنية المصطلحية :
النوع الأول هو المصطلحات البسيطة، وعددها 15 مصطلحا من جملة 59 مصطلحا، وتمثل نسبة 25 % ؛ والنوع الثاني هو المصطلحات المركبة، وعددها 12 مصطلحا، بنسبة 20 % ؛
والنوع الثالث هو المصطلحات المعقدة، وجملتها 32 مصطلحا، وتمثل 55 % .
وتتوزع المصطلحات المركبة على نوعين من المركبات، هما المركب الإضافي، وهو الغالب؛ والمركب الوصفي.

وتتفرع المصطلحات المعقدة إلى ثلاثة أصناف هي: المركب الموصولي، يليه في الأهمية المركب الوصفي ، ثم المركب شبه الإسنادي.
ويمكن أن ننظر إلى جميع هذه المصطلحات من زاويتين : من حيث البنية، ومن حيث الدلالة.

4 - بنية المصطلحات :

نعالج هذه المسألة بالنظر في بنية المصطلحات من الجانب الصرفي، ومن جانب مظهر تواترها. وفي هذا الصدد نشير إلى أن قواعد التوليد الصرفي التي تحدد أبنية الوحدات المعجمية في العربية، أربع، وهي : الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمعجّمة⁽¹⁴⁾. وما يولّد الوحدات المعجمية البسيطة من هذه القواعد الأربع هي القواعد الثلاث : الاشتقاق، والنحت، والمعجّمة، أي إنه توجد قاعدة واحدة لتوليد الوحدة المعجمية المركبة والمعقدة، وهي قاعدة التركيب. فما هي ركائز هذه القواعد ؟ وكيف تحلّت في ما لدينا من المصطلحات ؟

4 - 1 . الاشتقاق :

تنطبق هذه القاعدة على المصطلحات البسيطة باعتبارها وحدات معجمية بسيطة. وهو يتأتى من الجدوع خاصة. وهو يشتمل على خمس وعشرين قاعدة نظرية يتولد بعضها من بعض بحسب عدد المقولات المعجمية الخمس التي هي الاسم، والفعل، والصفة، والظرف، والأداة⁽¹⁵⁾. ومن هذه القواعد الخمس والعشرين نجد تسعاً فقط صالحة لاشتقاق المصطلحات، وهي :

1 . فعل ← اسم .

وتتمثل الأسماء المتولدة بهذه القاعدة، في المصادر بأنواعها⁽¹⁶⁾ - عدا المصدر الصناعي لكونه يتولد من قاعدة : اسم ← اسم، مثل : النسبيّة (من النسبة)، والنظاميّة (من النظام) - ومن اسم المرة، واسم الهيئة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة .

2 . فعل ← صفة، مثل : لَزِمَ ← لازِمٌ ، تعدّى ← متعدّد .

3 . اسم ← اسم، كالمثالين المذكورين آنفاً وهما : النسبيّة (من النسبة)، والنظاميّة (من النظام).

(14) ينظر حول هذه القواعد وتطبيقاتها إبراهيم بن مراد : مسائل، ص ص 47 - 48 ؛ نفسه : مقدّمة ، ص ص 143 - 156 .

(15) ينظر ابن مراد : مقدّمة، ص ص 143 - 153 .

(16) ينظر المرجع نفسه، ص 148 .

4. اسم ← صفة، مثل : ذرّة ← ذرّيّ .
5. صفة ← صفة، مثل : رئيس ← رئيسي .
6. صفة ← اسم، مثل : مفهوم ← مفهومية .
7. ظرف ← صفة، مثل : تحت ← تحتيّ .
8. أداة ← اسم، مثل : كمّ ← كمّيّة .
9. أداة ← صفة، مثل : لام ← لاميّ .

ومصطلحات الفعل البسيطة التي استعملها المبرد مما جاء في فهرس كتابه المقتضب، هي من حيث ما ذكرنا من قواعد الاشتقاق من الجذوع، تنتمي إلى قاعدتين فقط من مجموع تلك القواعد، هما :

• فعل ← صفة، حيث :

1. فعل (ثلاثي مجرد) ← صفة، مثل المصطلحات : "لازم"، و"صحيح"، و"ماض".
2. فعل (ثلاثي مزيد) ← صفة، مثل : "متعدّ"، و"معتل"، و"مجرد".

• اسم ← صفة، حيث : اسم ثلاثي مجرد ← صفة، مثل : ثلاثة ← ثلاثيّ (فعل ثلاثيّ) ، أربعة ← رباعي (فعل رباعي).

والملاحظ في هذا الصدد غياب المصطلحات الاسميّة من حيث الانتماء المقولي، والرباعية الأصل من حيث مادة الاشتقاق، سواء أكان هذا الأصل مجرداً أم مزيداً.

4-2. التّحت :

ويكون "بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين معجميتين بسيطتين" (17)، مثل : اسم + اسم : عبد + دار ← عبدريّ، و اسم + أداة : لا + أدريّة ← لأدريّة. ولم نلاحظ وجود مصطلحات من هذا القبيل في قائمتنا رغم أن بعض المصطلحات المركبة قابل لذلك، مثل : المصطلح "غير متعدّ" و"غير متصرف"، فإنه يمكن أن يستبدلا بـ: "لامتعدّ" و"لامتصرف".

(17) المرجع نفسه، ص 153.

4 - 3 . المفجمة :

هذه القاعدة، مثل قاعدة الاشتقاق والنحت لا تفضي إلا إلى الوحدات البسيطة وذلك بتحويل تركيب إلى مفردة⁽¹⁸⁾، مثل : "بسم الله" ← بَسْمَل (والاسم : البسملة)، و "لا حول ولا قوة إلا بالله" ← حَوَقْل (والاسم : الحوقلة). وليس مثل هذا في قائمتنا.

4 - 4 . التركيب :

ويكون "بالجمع أو المزج بين وحدتين معجميتين بسيطتين لتوليد وحدة معجمية مركبة إما تركيباً إضافياً، وإما تركيباً مزجياً، وإما تركيباً وصفياً. على أن التركيب الإضافي والتركيب الوصفي قد تُولدُ بهما "وحدات معجمية معقدة"⁽¹⁹⁾. ومثال التركيب الإضافي اسم العلم "عبد الله"، ومثال التركيب المزجي الظرفان "بَيْنَ بَيْنَ"، واسم العلم "حضر موت" وهو اسم مدينة قديمة باليمن. ومثال التركيب الوصفي "أثر رجعي". ولم تشمل قائمتنا على مصطلحات من صنف التركيب المزجي.

وينضوي ما ورد في قائمتنا من المصطلحات المركبة أو المعقدة ضمن هذه القاعدة، أي قاعدة التركيب. وهي القاعدة الصرفية الوحيدة التي تولد الوحدات المعجمية المركبة والمعقدة.

4 - 4 - 1 . المصطلحات المركبة :

تنحصر في نوعين من التركيب هما التركيب الإضافي، والتركيب الوصفي . ويكون المركب الإضافي متكوناً إما من [اسم + اسم]، ومن أمثلته في المدونة "أفعال المطاوعة"، و"أفعال المقاربة"، و"فعل التعجب" ؛ وإما من [صفة + اسم]، وإما من [صفة + صفة]، ولم يرد الشكلان الثاني والثالث في مدونتنا ؛ ويتكون المركب الوصفي إما من [اسم + صفة] ومثاله في المدونة "الأفعال المضارعة" و"الفعل المنصرف" ؛ وإما من [صفة + صفة] ومثاله "المضارع المنصوب" و"المضارع المجزوم".

(18) ينظر المرجع نفسه، ص 155.

(19) المرجع نفسه، ص 42.

4-4-2. المصطلحات المعقدة :

يختص هذا النوع من المصطلحات حسب مدونتنا، بعدد من السمات أهمها :²⁰

.(

(أ) ورودها على هيئة تعريفات تقدّم وصفاً لمسمّى وذكرها لخصائصه أكثر من كونها على هيئة مصطلح، وهي من ثمّ تعبيرية أكثر منها إحالية تعينية. وسبب ذلك افتقار المبرد حيناً إلى المصطلح الدقيق المناسب، واعتماده حيناً آخر على أسلوب الخطاب من أجل شرح الفكرة وتقريب المفهوم إلى الأذهان بذكر خصائصه الأساسية التي تكشف عنها الصفة في المركبات الوصفية والصلة في المركبات الموصولة. ومثال ذلك: "هذا باب ما لحقته الزوائد في هذا الباب" ؛ و"هذا باب ما يجري مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر" ؛ و"هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرّف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك". فالمثال الأول من هذه الأمثلة الثلاثة يمكن ترجمته بمصطلح بسيط هو "المزيد"، وهو مصطلح جارٍ في الاستعمال في ذلك العهد، استعمله المبرد نفسه في مواضع عديدة من المقتضب كما في قوله : "هذا باب الأسماء على هذه الأفعال المزيد فيها وغير المزيد". لكنه عزف عنه في المثال المذكور دون أن نرى لذلك تبريراً مقنعاً. والمثالان الآخران هما عكس المثال الأول، فكل منهما يعبر عن مجموعة من خصائص مفهوم مصطلح مبهم يعسر التوصل إلى ترجمته بمفردة واحدة أو بمركب من مفردتين لكون المرحلة مازالت مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي.

(ب) الترتيب من المحدّد (Déterminé) إلى المحدّد (Déterminant) كما في : هذا

باب ذوات الياء التي عيناها ولاماتها ياءات، وهذا باب ما كان من بنات الأربع وألحق به من الثلاثة، الخ ...

(20) يذكر إميل بنفست سبع السمات الأساسية في المعقدات في كتابه "مشكلات اللسانيات العامة" منها السمات من (ب) إلى (هـ)، ينظر : Benveniste E. : *Problèmes de linguistique générale*, 2/172 - 173 ؛ وينظر تحليل الظاهرة وتطبيقها على المصطلحات الطبية في إبراهيم بن مراد : من قضايا المصطلح الطبي في "الشذور الذهبية" للشيخ محمد بن عمر التونسي، في مجلة المعجمية، 21-22 (2005 - 2006)، (ص ص 9-69)، ص ص 31-35.

(ج) إمكانية التوسع في أي عنصر كما في المثال الثالث الذي أوردنا في السمة (أ) أعلاه.

(د) ثبات المدلول وإنْ تَوَسَّعَ التركيب. فالمدلول واحد، وهو اعتلال العين، في الأمثلة : هذا باب ما كانت الواو والياء منه عينا ؛ هذا باب ما اعتلَّ منه موضع العين ؛ هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء.

(هـ) استعمال أدوات الربط مثل حروف العطف وحروف الجر، والأسماء الموصولة كما هو بيّن في ما ذكرنا من الأمثلة السابقة. وأدوات الربط هذه هي السبب الرئيس في توسع المصطلح، وذلك أن الاستغناء عنها يمكن أن يختزل المصطلح كما في "هذا باب ما اعتلَّ منه موضع العين"، حيث يمكن اختصار ذلك في مصطلح مركب هو "معتل العين"، أو اختزاله دلاليا بمصطلح بسيط هو "الأجوف".

والملاحظ أن هذه المصطلحات، رغم طبيعتها التحليلية، لم يكن فيها ما رأسه فعل وعيا من المؤلف بأن وظيفة الفعل الرئيسية وظيفه تعبيرية لا تعيينية. ونتيجة لذلك كان يحول الفعل فيها إما إلى مشتق يعامل معاملة الاسم، وإما إلى صلة في إطار مركب موصولي بموصول اسمي، فكان ما جاء من أفعال في هذه المعقدات حشوا لا تصديرا، وبالتالي لم يكن له تأثير في طبيعة المصطلح الاسمية.

5 - دلالة المصطلحات :

تؤدي المصطلحات البسيطة في مدوّنتنا مفاهيم بسيطة تتمثل في دلالة المفردة ذاتها، وكذلك شأن المصطلحات المركبة والمعقدة، فدلالاتها يمكن اختزالها في دلالة المفردة التي يمكن لكل مركب منها أن يستبدل بها. وهذه الدلالات منقولة من المعنى اللغوي العام إلى المعنى الاصطلاحي عن طريق قاعدة توليد دلالي هي الجحاز. فالمعنى اللغوي العام لوحدهات مثل: "لازم" و"غير متعلّ"، و"ما لا يتعدى..."، هو: ما يتعلق بالشئ لا يفارقه، وأصبح في الاصطلاح، الفعل المقصور على الفاعل، فلا يتجاوزه.

فكيف نفسّر وجود هذه الأنواع الثلاثة من المصطلحات مجتمعة ؟ بل هل دعت إليها الحاجة جميعا ؟

يحدد ألان راي (Alain Rey) في كتابه : "المصطلحية : الأسماء والمفاهيم" (La terminologie, noms et notions) ، ثلاثة أنواع من الحاجات التي يستجيب لها المصطلح، هي : الوصف (Transcription)، والانتقال (Transmission)، والتنميط (Normalisation) (21).

فالحاجة إلى المصطلح الوصفي يستدعيها الخطاب المخصوص في مجال متميّز. والحاجة إلى انتقال المصطلح تستدعيها ضرورة الخوض في علم بعينه وانتشاره، لأن الخوض في ذلك العلم وانتشاره يستدعيان وجوبا استعمال المصطلحات الخاصة به. والحاجة إلى التنميط يستدعيها التنظير المجرد لعلم من العلوم بحسب ما فيه من اتجاهات واختصاصات.

وإذا أسقطنا هذه الحاجات الثلاث على المصطلحات التي بين أيدينا وجدنا أن المصطلحات البسيطة والمركبة تبدو بفضل نضحها النبوي، مستجيبة لحاجتي الانتقال والتنظير، والمصطلحات المعقدة مستجيبة لحاجة الوصف والتحليل. والسبب في وجود هذه الحاجات الثلاث مجتمعة في بنية المصطلح عند المبرد، أن العصر الذي عاش فيه عصرٌ كان يشهد بداية تأسيس علم اللغة، كما أنه كان عصرا لم تنضج فيه جميع المصطلحات اللغوية، وهو ما يجعل كثيرا من علماء اللغة يعبرون عن المصطلحات بمفاهيمها فينزعون إلى التحليل بحسب ما يقتضيه كل مفهوم من الوضوح. وبهذا يمكن أن نعلل تقارب نسبي المصطلحات البسيطة والمركبة وضَعْفَهُما مقارنة بالنسبة العالية للمصطلحات المعقدة التي تكاد تبلغ نصف المجموع العام .

ولا نعتقد أن المبرد هو من وضع هذه المصطلحات. فما يبدو من نضج على المصطلحات البسيطة والمركبة، وتصور واضح للمفهوم على المصطلحات المعقدة، يعكس

(21) ينظر : Alain Rey : La terminologie, noms et notions, pp.

أن هذه المصطلحات جميعا هي استعمالات من الموروث المتواتر، يشهد على ذلك ما نُقل منها عن الخليل بن أحمد، وما استعمله سيويه في الكتاب. ويكفي أن نقارن بين ذلك جميعا من خلال التعليقات التي أوردها محمد عبد الخالق عضيمة محقق المقتضب لتبين صحة هذا المذهب. لكنّ هذا لا ينفي إمكانية أن يكون المبرّد قد ابتدع بنفسه بعضا منها. وإقرار هذه الملاحظة يتطلب ثبوتا دقيقا لجميع ما جاء في المقتضب من المصطلحات. وهذا موضوع بحث آخر كما ذكرنا ذلك في التمهيد.

6 - خاتمة :

تناولنا في هذا البحث أربع مسائل هي : نوع لغة الاندراج التي تنضوي فيها مصطلحات الفعل في كتاب المقتضب للمبرد، والانتماء المقولي المعجمي لهذه المصطلحات، ودرجة تركيبها، وعلاقة البنية بالمفهوم. وقد ساعدنا ذلك على تبين بعض الجوانب المتعلقة بأسس التوليد المصطلحي وطبيعة الأبنية المصطلحية المتعلقة بالفعل خلال مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي وهي المرحلة التي عاش فيها المبرد وألف فيها كتابه المقتضب. وقد تبين لنا من خلال مدونتنا أن المصطلحات المعقدة كانت أكثر عددا من المصطلحات البسيطة والمركبة، كما أنها كانت أقرب إلى المفاهيم منها إلى المصطلحات لكون مصطلحات اللغة في عصر المبرد مازالت قيد التأسيس .

وتبين لنا أيضا أن تحويل المصطلح المعقد إلى مصطلح بسيط أو مركب يرجع إلى مدى القدرة على تصور المعنى واختزاله في لفظ وجيز دال عليه.

ولم يكن ما جاء في مدونتنا من مصطلحات الفعل المركبة والمعقدة دليلا على وجود مفاهيم مركبة أو معقدة، بل كان كل مصطلح، مهما كانت درجة بساطته أو تركيبه، معبرا عن نوع مضمونه الدلالي. فقد كان بعضها دالا على خاصية مميزة في المسمى، وبعضها الآخر على المسمى ذاته. وهذا من الضوابط الشكلية الأساسية التي تساعد على توليد المصطلح .

وجملة ما ورد من المصطلحات كان إما وحدات معجمية بسيطة أغلبها من مقولة الصفة مثل : لازم، ومتعد، ومضارع، ومعتل، وإما وحدات معجمية مركبة أو معقدة في

بنية مركب إضافي أو وصفي أو موصولي أو شبه إسنادي. وإذا استثنينا المركب الموضولي فإن ما يبقى من أنواع المركبات التي ذكرنا، صالح لأن يكون مصطلحا. على أن سمة الاختصار والاختزال التي يجسمها المصطلح البسيط للتعبير عن مفهوم بسيط تبقى محددا رئيسيا لقبولية المصطلح. لكن التوصل إلى ذلك يقتضي تجريدا مفرطا. وهذا يستدعي جهدا كبيرا في البحث عن المفردة المناسبة القابلة لأن تكون مصطلحا وجيزا ومعبرا. ولما كان ذلك صعبا، وخاصة أن المرحلة كانت مرحلة التأسيس للمصطلح اللغوي، فقد تم اللجوء إلى المصطلحات المركبة أو المعقدة التي تعدّ بطابعها التحليلي طريقا إلى توضيح المدلول وهروبا من خاصية التجريد المفرطة في انتظار من يضطلع بوضع المصطلحات المناسبة في سياق تاريخ اللغة.

والحاصل من كل ما ذكرنا أن المصطلحات المتعلقة بالفعل في كتاب المقتضب للمبرد، والتي أخذناها من الفهرس العام في الجزء الرابع من الكتاب مما جاء منها بلفظ المبرد، يمكن أن تقدّم صورة للباحث في المصطلحية النظرية في مجال اللسانيات، عن كيفية تكوّن المصطلح اللغوي.

محمد شندول

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

قائمة المصادر والمراجع

1 - المصدر :

كتاب "المقتضب" لأبي العباس محمد بن يزيد البرّقي، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

2 - المراجع :

أ - المراجع العربيّة :

- ابن الخشاب، محمد بن أحمد : المترجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972.
- ابن مراد، إبراهيم : مقدمة لنظرية المعجم (مقدمة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____ مسائل في المعجم (مسائل)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- بعلبكي، رمزي منير : معجم المصطلحات اللغوية (انكليزي-عربي) (المصطلحات اللغوية) ؛ دار العلم للملايين، بيروت، 1990.
- التفتازاني، مسعود بن عمر : شرح التصريف العزّي (شرح التصريف)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1344 هـ .
- الجرجاني، علي : التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1976.
- حسان، غام : اللغة العربية معناها ومبناها، ط. 3 ، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
- السيوطي، جلال الدين : المزهري في علوم اللغة وأنواعها (المزهري)، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البحايوي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، (جزآن).
- شندول، محمد : التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب (العربية الحديثة)، أطروحة دكتورا مرقونة، نوقشت سنة 2004، بكلية الآداب، عنوبة، إشراف الأستاذ إبراهيم بن مراد.
- الميداني، أحمد بن محمد : نزعة الطرف في علم الصرف، (علم الصرف)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1981.

ب - المراجع الأعجميّة :

- Benveniste E. : *Problèmes de linguistique générale* , Gallimard, Paris, 1974.
- Jacobson , Roman : *Modèle de communication*, in : www.internet.uqam.ca/web/7672/schema.htm
- Rey A. : *La terminologie, noms et notions*, 2^{ème} éd. PUF , Paris, 1979.

أثر السّياق الاصطلاحيّ في استقرار المصطلح النحويّ العربيّ

توفيق قريرة

0 - مقدّمة :

كان لغياب التعريفات الدقيقة والحدود المضبوطة في كتب النحاة العرب الأوائل من أمثال سيبويه أثرٌ في الشروح اللاحقة تمثّلت في غالب الأحيان في تدبّر السياقات التي وردت فيها تلك المصطلحات ومحاولة استقرارها لاستخراج حدود تامّة أو تقرّيبية منها، فمثّل السّياق الاصطلاحيّ لذلك أهمّ مرجع استوحى منه النحاة الشراخُ التعريفات الصريحة. لكنّ اللّافت في بعض المصطلحات أنّها كانت تتطلّب من النحاة اللاحقين تقرّيات وافتراضات تفتح الخطاب الاصطلاحيّ النحويّ على التّأويل لما قصده المؤسسون من العبارات التي وضعوها. وكان للتأويل دوران : أحدهما أثر إيجاباً بأن فتح المصطلح على كثير من الجدل استفاد منه في ترسيخ مفهومه بعد ضبطه، وفي ربطه النظريّ أكثر فأكثر بالنظام الاصطلاحيّ الذي يقع فيه ؛ واستفاد منه أيضا الباحثون عن بعض الأسس النظرية للاصطلاح عند النحاة ؛ والدّور الثاني أثر سلبيّ في عمل المصطلح بأن جعله غير متمكّن في القائمة الاصطلاحية وغير مقيّد بمحدّ مضبوط.

وسننظر في هذا البحث في بعض مصطلحات "الكتاب" ذات الصّلة بالإغراب والتّركيب، هي المسند والمسند إليه والمجاري لنبيّن ما للسّياق الاصطلاحيّ من تأثير سلبيّ أو إيجابي في الكيفيات التي عامل بها النحاة المصطلح بما هو متصوّر وبما هو صناعة.

وبما أن السياق الاصطلاحي هو الإطار الذي يراقب فيه بحثنا ما فرط فيه الكتاب من تعريفات وتوضيحات وما حاول اللاحقون زيادته بالتأويل والتوسيع والتهديب، فإننا نرى من المفيد أن نفرّد له فقرة نتناول فيها بعض المسائل النظرية التي يطرحها بشكل عام في الخطاب الاصطلاحي وبشكل مخصوص في الخطاب النحوي العربي القديم.

1- في السياق وعلاقته بالخطاب الاصطلاحي :

1-1 . السياق بين الخطاب العادي والخطاب الاصطلاحي :

السياق في معناه اللساني العام يعني ما يحيط من كلام يطول أو يقصرُ بعبارة معينة في قول معين⁽¹⁾. وقد اهتم الباحثون من اللسانيين والفلاسفة بما للسياق من قيمة في تحديد العلاقة بين الكلم وما تدلّ عليه وما يمكن أن تتأوّل وفقه⁽²⁾. وما يتميز به السياق الاصطلاحي عن غيره من سياقات الخطاب الأخرى عناصر نوجزها في :

أولاً : السياق في الكلام العادي غير الاصطلاحي مفتوح على التعدّد، حتّى قال "فتقنشتاين" Wittgenstein إنّه لا وجود لمعنى بل لسياقات. لكنّ السياق الاصطلاحي في الأصل ينبغي أن يكون مفرداً بناءً على أن كلّ مصطلح ينبغي أن يحيل على متصوّر واحد وأن الاشتراك الاصطلاحي حالة شاذّة داخل الخطاب الاصطلاحي الواحد.

ثانياً : أن السياق في الخطاب العام ينظر إليه في إطار تعالّق مع مفهوم المقام Situation حتّى أنه قد يسمّى في بعض من الكتابات⁽³⁾ السياق المقامي Contexte situationnel/ de situation بل قد يدل مصطلح Contexte نفسه على معنى المقام إلى جانب دلالة على معنى السياق. لكنّ المقام لا قيمة له في الخطاب الاصطلاحي بحكم أن العلوم في أغلبها مؤسسة تداولها على سياق نظريّ مخصوص وواحد فلا قيمة للتداول الاصطلاحي خارج النواميس العلمية المقيّدة.

(1) ينظر Ducrot & Todorov : *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage* , p. 417 .

(2) انظر في تفصيل ذلك مثلاً Stalnacker : *Context and Content* .

(3) ينظر مثلاً Dubois et al : *Dictionnaire de linguistique et des sciences de langage* , p. 116 .

ثالثا : السياق النصي في الكلام العادي محدود من جهة الطول والقصر بمحيط معلوم لا يمكن أن يمتد على كامل الرسالة، بل تكون نهايته بنهاية السياق التركيبي الذي يستعمل فيه. بيد أن السياق الاصطلاحي متشابك ومتعلق بما يجعله يمتد على كامل الخطاب تقريبا. فذكر عبارة لا ينتهي بانتهاى السياق الذي وردت فيه بل تجدد لها حضورا في سياقات غيرها من العبارات لشدة ارتباطها بها في نظام الخطاب. فإذا كان معنى العبارات الاصطلاحية لا يتجدد بتجدد السياقات كما في العبارات العادية فإن العبارة الاصطلاحية الواحدة لا تتجدد دلالتها بل يجدد السياق صلتها بغيرها من العبارات المتعاملة معها في خطاب اصطلاحي معين. مثال ذلك أن حديثنا عن متصور الفاعل يظل ثابتا في أبواب تخصص للفعل وللمفعول ولنائب الفاعل وللمرفوعات. لكن الذي يتغير بتجدد السياق هو القيمة المتصورة التي تكون للفاعل فهو في علاقته بالمفعول يمثل قيمة وفي علاقته بالفعل يمثل قيمة ثانية وبنائب الفاعل ثالثة وبالمرفوعات رابعة وهكذا..

1 - 2 . السياق الاصطلاحي بين المعجم والخطاب :

وبناء على الملاحظات السابقة نعي بالسياق الاصطلاحي في هذا البحث المتن الذي يرد فيه المصطلح في أي خطاب اصطلاحي مختص. وارتباط السياق بالخطاب فيه تمييز أول بين ضريين من السياقات التي يرد فيها المصطلح :

(1) سياق التعريفات التي توردها المعاجم المختصة، وهي سياقات مصطنعة لأنها تعيد تنظيم المادة ليس وفق ما يقتضيه الفن الذي ينخرط فيه المصطلح ويتداول بل كذلك وفق متطلبات الصناعة المعجمية وما تقتضيه مداخلها من تبويب وتنسيق قد يذهبان بكثير من البناء الحقيقي الذي كان عليه السياق الاصطلاحي في الخطابات التي نشأ فيها.

(2) سياق أصلي نشأت فيه المصطلحات في خطاباتهما وفيه تطورت وهذبت أو شرحت وفصلت أو خفت ذكرها بالتدريج حتى لفظتها الخطابات اللاحقة وباتت في حكم المنسي. وإلى هذا الضرب من السياقات الخطابية الأصلية نلتفت في هذا البحث.

إلا أن حديثنا عن سياق خطابي من هذا النوع ينبغي أن لا يكون حديثا معمما كأنه يشمل جميع أصناف السياقات التي تم فيها تداول مصطلحات فن معين، بل ينبغي أن

نميز داخل هذا الضرب بين أصناف من السياقات تختلف باختلاف أنماط الخطابات الاصطلاحية. وللتبسيط نأخذ مثالنا على ذلك من مصنفات النحو العربي قديما.

1-3 . السياقات في الخطاب الاصطلاحى النحوي العربي :

إنّ السياقات التي يرد فيها المصطلح النحويّ العربي تختلف باختلاف أنماط الخطابات النحويّة. فكتب العلل النحويّة مثلا تمثّل نمطا من الخطابات التي تفرض تصوّرا مخصوصا للسياقات يختلف عن الكتب التي تعرض نظريّات النحو بمراعاة أقسام الكلام، وتختلف عن كتب أخرى تعرف في التراث بكتب المسائل. ففي علل النحو يكون السياق محكوما بما يمكن تسميته بالاستراتيجيات الكبرى لتوظيف العلة. وبناء السياق يتابع في عمومّه خطة حجاجيّة ترتبط فيها العلة بالفكرة أو الأفكار التي ولّدتها سواء أكانت هذه الفكرة قاعدة لغويّة، أم ركنا من الأصول النحويّة، أم رأيا خلافيّا، أم غير ذلك.

فالسّياق لا تتحكّم فيه المادّة النحويّة إلّا في الجوانب، بل تتحكّم فيه آليّات العلل والجدل ؛ فهي القوالب الكبرى التي تصبّ فيها النظريّات النحويّة التي تلبس في هذه السياقات كُبس الأفكار القابلة للجدل في الغالب. أمّا السياق في الخطاب المسير بتقسيم الكلام فإنّه سياق محكوم في عمومّه بآليّات الجمع والتقسيم، فينطلق من رأس القسم إلى فروعه جيئة وزهايا حتّى تتمّ تفصيلات الأقسام الثلاثة وما يتطلّبه كلّ قسم من تأصيل نظريّ ومن ذكر للقواعد وغيرها من العمليّات النظرية والعلل. وفي هذا النمط من الخطابات يبدو المصطلح منخرطا في سياق ذي بنية ثنائيّة هرميّة رأسها اسميّ وجسمها محوريّ نعيّ بالرأس الاسميّ أنّ الاسم الاصطلاحى يكون - بما هو قسم أو فرع - الموجه للسياق وللقضايا التي تطرح فيه، وهي التي تمثّل الجسم المحوريّ Thématique أو الموضوعيّ في بنية هذا الضرب من الخطابات. ويختلف سياق نحو المسائل عن سياق نحو الأقسام هذا في أنّ البنية فيه تركز على المواضيع، فهي التي توجه السياق مجددا أو استرسالا، ترابطا وانقطاعا. وهي من هذه الجهة تشبه نحو العلل لكنّها تختلف عنه في أنّ العلة ليست مقصدا لذاتها بل المقصد هو قضيّة "مشكلة" تثار على هامش تناول قضيّة أساسيّة. وهكذا فإنّ نوعيّة الخطاب النحوي من جهة كميّات تبويب مسائله واختيار مواضيعه تتدخل في تنويع

السياق. كما تتدخل في تنويعه اعتبارات خطائية لا تقل أهمية عن الأولى، وهي اعتبارات لها صلة بشكل الخطاب هل هو مختصر أم هو شرح مطول وهل هو نثر أم هو شعر... ففي المختصرات يكون السياق مائلا إلى الاختصار على ما يعدّه المختصر أساسيا، وفي الشروح تتسع السياقات وترحب لما كانت تضيق عنه متون الأولى. وفي الشعر قد تتدخل قيود النظم في ضبط بعض السياقات وتحديدتها فيكون للقيّد الشكلي تسلط على الجانب السياقي، وهو ما لا يكون في النصوص العربية المنثورة⁽⁴⁾. وأخيرا فإن ما يتدخل في نوعية السياق ليست المعطيات المرتبطة بالخطاب فحسب بل تتدخل فيه أيضا معطيات أخرى تتصل بالنحوي نفسه وبثقافته. ولقد بدا لنا أثر اتساع هذه الثقافة التي لهذا النحوي أو ذاك وغله من أفنان هذا الفن المجاور أو ذاك، وكذلك قدرته على الجدل والتخريج في تشكيل سياقات مخصوصة خدمت المصطلح التحوي من جهة مراجعته أو تطويره أو توضيحه.

ويعتبر التوضيح - وهو مشغلنا الأساسي في هذا البحث - جهدا من الجهود المهمة التي بذلت في الخطابات النحوية اللاحقة على سبويه (ت. 180 هـ) والأسباب التي تعود إلى ترسيخ هذا المشغل الثابت في مختلف تواريخ التصنيف في النحو يمكن حصرها في جملة من العوامل كان "الكتاب" بما هو أول خطاب نحوي يصلنا كاملا مسؤولا عنها :

- العامل الأول يتمثل في أن كثيرا من السياقات الاصطلاحية في الكتاب كانت تزرع اللبس وتنبت الغموض فيما يخص طائفة من الاصطلاحات الأساسية في النظرية النحوية كمصطلحي الإسناد والإجراء. والذي زاد من غموضها غياب تعريفات صريحة أو دقيقة لتلك الاصطلاحات بل إن ما ذكر في الكتاب كان من الممكن أن يحمل على هذا الرأي أو على مخالفه.

- على الرغم من أن "الكتاب" كان على هيئة من التمام النظري متقدمة، وأن اصطلاحاته كانت على شكل من التوضيح والاستقرار، فإن ذلك لم يمنع من أن يقع الخطاب النحوي في أقسام منه في الغموض وعسر التناول مما أثر في بقاء ضرب من مصطلحاته في

(4) نحن لا نعني هنا بالضرورة كثافة النصوص فكلامنا منطبق حتى على ما يسمى بـ "الآفيات" في النحو.

منطقة تلفها سحابة كثيفة من الإبهام والغموض لم تنقش إلا بعد دخول الخطابات اللاحقة في ضرب من التقريب والتأويل والافتراض ساهمت في إرساء المفاهيم على حدود معلومة.

ونحن نعود في هذا البحث إلى أشهر تلك السياقات لنبيّن الكيفية التي سمحت للغموض بأن يحصرها ولتبيّن كيف ساهمت جهود اللاحقين في نزعها دون أن نغفل - ونحن نعالج بعض العينات من الاصطلاحات - الخوض في الأسباب الخاصة أو العامة لظاهرة الغموض السياقي. ويبقى الهدف الأكبر من هذا البحث هو الكشف عن الدور الذي يكون للسياقات الاصطلاحية من دور في ضبط المتصورات وتحديد المصطلحات تحديدا غير صريح ولكنه ضروري في الكشف عن سماته العامة أو خصائصه التي تفصله من غيره من المتصورات.

2 - السياق الاصطلاحيّ والتأويل من خلال مصطلح الإسناد :

2-1 . في معنى التأويل الاصطلاحيّ :

يبدو مصطلح التأويل أعلق بالخطابات الأدبية أو ما حمل عليها، وهو يعني فيها جميع العمليات التي يقصد منها فهم كلام سابق فيه ضرب من اللبس أو الغموض أو الإبهام أو الإشارة، فتدخل في يابه عمليات الشرح والتحليل والتعليق وما تقتضيه من استدلال وبرهنة وغيرها من الإجراءات الموظفة في الكشف والتبيين. بيد أن الخطاب العلمي وما يتطلبه من وضوح وصرامة يقتضي أن لا توجد فيه عمليات تأويل، بل جل العمليات المسلطة عليه تكون داخلة في التفسير والشرح من غير زيادة على الخطاب ولا تعليق يحرفه عن مقاصده ؛ وفي هذا النسق سار عمل كثير من النحاة العرب الشراح. لكن هؤلاء النحاة كانوا يعدلون في كثير من الأحيان من الشرح إلى تأويل الخطاب المشروح خصوصا إذا كان فيه شيء من الغموض أو من تعدّد القراءات الممكنة للمصطلح ممّا تسمح به أحوال النظرية النحوية. بهذا الشكل يحدث انفتاح للخطاب الاصطلاحيّ على حدود جديدة غير التي رسمها الخطاب الأوّل. وبهذا الانفتاح تجدد الخطاب النحويّ العربيّ في أكثر من جانب كما سنرى لاحقا بالاعتماد على تأويل السيرافي لمصطلحي المسند والمسد إليه أثناء شرحه لقطع من الكتاب حواهما.

2-2 . مصطلح الإسناد في الكتاب :

2-2-1 . خصوصيات السياق في الكتاب :

بالرجوع إلى السياق الذي ورد فيه مصطلح الإسناد في الكتاب نرى أن هناك عناصر ساهمت في غموضه، وهي كالتالي :

(1) عموم التعريف وشموله حقائق أخرى : يقول صاحب الكتاب : "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك). ومثل ذلك : (يذهبُ عبدُ الله) فلا بدءٌ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأولُ بدءٌ من الآخر في الابتداء" (5). قد جمع هذا السياق بين عناصر يمكن اعتبارها موظفة في تعريف المتصورات النحوية وهي : الخصائص والمثال والتعميم. ولا يهتَمنا من هذه العناصر الثلاثة إلا الخصائص لأنها الأقرب إلى تحديد جوهر المتصورات. فالخصائص تمثلت في قوله "وهو ما لا يغني... بدءاً"، وفيها ذكر لسمات حقيعية للمكوّنين الإسناديين لكنها غير محدّدة لهما. الخصيصة الأولى هي الافتقار والتلازم المفهوم من عدم استغناء جزء المركّب عن جزئه. وتلك هي حالة جميع المركّبات متى تركّبت وليس شأننا خاصاً للمركّب الذي سيعرف لا حقاً بالمركّب الإسنادي، رغم أن سيّويه نظر إلى الاستغناء بمعنى افتقار أحد عنصري المركّب إلى الآخر قبل الدخول في تعلق ثنائي وهذا على النقيض من بعض المركّبات الأخرى التي تكون فيها حاجة أحدهما إلى الآخر ضرورية لقيامه ولا تكون كذلك بالنسبة إلى الطرف الآخر وهذا ما نجده مثلاً في المركّبات البيانية (نعني ؛ بدلي ؛ عطفي..).

فالافتقار في المركّبات على ضربين: افتقار ثنائي وافتقار إفرادي، والثنائي يكون في حاجة جزء المركّب إلى جزئه حاجة تلازميّة لكي يتمّ الكلام. وهذا ما يمثله أحسن تمثيل المركّب الإسنادي. أمّا الافتقار الإفرادي فيخصّ ضرباً من المركّبات يمكن لأحد جزئيهما أن يستقلّ عمّا تركّب إليه (وهذا شأن المتبوعات مثلاً) ولا يمكن لجزء المركّب الثاني أن

(5) سيّويه : الكتاب، 23/1 .

يوجد مستقلاً عن جزئه الأول، فالحاجة إلى التلازم تكون مفردة ومن جانب واحد (وهذا حال التوابع مثلاً).

أما الخصيصة الثانية التي في قوله: (لا يجد المتكلم منه يثاً)، فعلى الرغم من صدقها من جهة الإشارة إلى ضرورة الإسناد لقيام الكلام فإن عبارات سيبويه لم تكن على هذه الدرجة في الصراحة للتعبير عن حتمية وجود الإسناد لإنشاء فعل الكلام. لكن الحتمية الإسنادية صيغت بشكل تضعيف فيه حقيقتها وتداخل مع حقائق أخرى لا يجد لها المتكلم بداً عند الكلام كالإعراب الذي تبدو سمة الحتمية به أعلق.

(2) كثرة الثنائيات الموازية للزوج الاصطلاحي : في السياق السابق من الكتاب سارت أزواج اصطلاحية إضافية مع الزوج الأصلي بشكل لم تستفد منه في التوضيح بل زادت في غموضه ؛ وهذه الأزواج هي : الاسم المبتدأ والمبني عليه ؛ الاسم الأول والاسم الآخر ؛ المبتدأ والابتداء. ونحن نجد في السياق اللاحق والمتمم لهذا النص أزواجا أخرى كالابتداء وما يكون في منزلة الابتداء، وهو ما يظهر في قول صاحب الكتاب في سياق لاحق : "وتما يكون بمنزلة الابتداء قولك : (كان عبد الله منطلقاً) و(ليت عبد الله منطلقاً) لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" (6). من الأزواج الاصطلاحية الموازية ما استعمل في الكتاب مرادفاً قاراً للمصطلحين ونعني عبارتي المبتدأ والمبني عليه، واستقرت الموازنة متعادلة بأن يرادف لفظ المسند لفظ المبتدأ ولفظ المسند إليه لفظ المبني عليه، رغم أن توضيح الموازنة بين المسند من ناحية والمبتدأ أو الأول وبين المسند إليه من ناحية ثانية والمبني عليه والآخر لم يكن صريحاً في هذا السياق بل في مقطع آخر من الكتاب هو التالي : "...ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبني عليه أو يبني على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" (7). فأتضح بذلك الترادف الاصطلاحي المذكور. بيد أن النحاة لم يؤيدوه لأسباب متعددة نراها لاحقاً بل استقر الأمر في النظرية النحوية على أن يكون المسند إليه المبتدأ والمسند الآخر. بيد أنه من المفيد التوقف قبل ذلك عند تفصيل

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه، 87/2 .

التصوّر الذي قاد سيبويه إلى المرادفة بين المبتدأ والمُسند والخبر والمُسند إليه : أي إلى تقديم جملة من الافتراضات على الأسباب التي قادت سيبويه إلى الموازنة الاصطلاحية التي لم يقبلها اللاحقون.

2-2-2. افتراضات حول أسباب فهم سيبويه حقيقة المسند والمُسند إليه :

سنقدم في هذه الفقرة ما نعتبره افتراضات للأسباب التي جعلت سيبويه يفهم مصطلحي المسند والمُسند إليه بالشكل الذي عرضه في الكتاب والذي لم يفتح لإحقاقه. ونحن نكتفي بافتراضين أحدهما نستقيه من نصّ سيبويه والثاني من خارجه. وسنسمّي الافتراض الأول الافتراض الصناعي لتركيزنا فيه على جوانب صناعية من المصطلح، بينما نسمّي الافتراض الثاني افتراض العدول لعلّنا نراها في حينها.

2-2-2-1. الافتراض الصناعي :

يدخل في باب هذا الافتراض جملة من العوامل المقترحة تيسّر استعمال المصطلح في سياقه المخصوص وتسهّل بالتالي تداوله. من هذه العوامل ما يمسّ الدلالة المعجمية للمصطلح وهي دلالة ماقبلية لم يكن من اليسير على التحوّليّ المصطلح أن يحيدّها، بل إنّ هذه الدلالة يمكن أن تتسرّب إلى جوهر العملية الاصطلاحية من خلال فرض ضرب من الإطار التصوريّ الافتراضي الذي يفهم فيه المتصوّر التحوّليّ. فمفهوم الإسناد لم ينظر إليه سيبويه في سياق استعمال العبارتين استعمالاً مجرداً عن مفهوم البناء. فكان هذا المعنى بمثابة البساط الذي تأسّس عليه معنى التسانّد المجرّد، ولبينا نعيّ معنى البناء الاصطلاحيّ بل معناه العامّ. فحتّى يفهم التسانّد بالشكل الذي بطمح المفهوم التحوّليّ إلى بلورته ينبغي أن يُسرّ مفهومه المجرّد بافتراض حدوث معناه في سياق مرجعيّ معروف هو البناء. ووفق هذا السياق المرجعيّ المألوف يكون معنى التسانّد مفرّغاً في هيكل دلاليّ آخر هو البناء. وفيه يركّز على طرفين يقتضيهما البناء هما : الطرف المرتكز عليه وهو المبنيّ والطرف الذي يستند عليه وهو المنيّ عليه. ولما كان البناء يقتضي ترتيباً في الوجود : أن يوجد عنصر أوّل يتدبّر به البناء وآخر يلحق به كان المبنيّ هو المبتدأ وبالتالي المسند والمبنيّ عليه العنصر اللاحق والمُسند إليه. وهكذا فإنّ مفهوم الإسناد اقتضى مفهوماً يوضّحه من جهة تخصيصه

هو البناء الذي اقتضى بدوره مفهوما يوضحه من جهة ترتبه فكان المبتدأ وغير المبتدأ. وهذا الشكل التصوري العام صبّ في قالب اللغة فوازت عناصرها المعروفة. إلا أن الإشكال الذي يطرح عند توزيع الزوجين (مسند/ مسند إليه) و(مبنيّ ومبنيّ عليه) يكمن في الصيغة المعبر بها عنهما. فصيغة اسم المفعول وما تركّب إليها من حرف جرّ (إليه/عليه) لا تخلو من اللبس إذا أسندت إلى المتصورين. فالمسند بالمعنى الافتقاري والتلازمي الذي في متصور الإسناد هو مسند باعتبار ومسند إليه باعتبار. والمسند إليه هو كذلك باعتبار ومسند باعتبار آخر. ونفس اللبس قائم إن انتقلنا بالعبارتين نوضحهما من جهة البناء. فالمبنيّ على الشيء هو كذلك مبنيّ الشيء عليه: أي أنّه مبنيّ باعتبار ومبنيّ عليه باعتبار. وهذا الدوران الذي وقعت فيه العبارتان ما وقعتا فيه إلا لأنهما تعرفنا الواحدة بالثانية ؛ فهو زوج اصطلاحيّ لا توضيح له إلا بوجود عنصر متصوريّ جامع بينهما. وكان لا بدّ من متصور ثالث هو الإسناد الذي لم يقدّم في الكتاب على أنّه الركن الجامع الذي يتحدّد الركنان المتقابلان بالنسبة إليه. وحين أتمت الآثار اللاحقة هذا الركن صارت دلالة كلّ عبارة من الزوج تتحدّد بالنسبة إليه. فالإسناد صار بمعنى الإخبار وبذا كان المسند إليه هو المخبر عنه بقطع النظر عن الإبتدائية وعدمها وكان المسند هو الطرف المخبر به أو الخبر.

بالافتراض الصناعيّ يمكن أن نتبيّن العسر الذي يجابهه جيل الروادّ في طرح عبارات للتداول في سياق اصطلاحيّ مخصوص. فالتحريد المحض قد يوقع في صعوبة إدراك المتصور ؛ والتبسيط بالتمثيل والتصوير يمكن أن يوقع في ما تفرضه المقايضة بين التماثلات من لبس. والمرادفة بين العبارات المحمّلة بمعانيها المعجميّة القديمة يمكن أن تحول دون الوصول إلى حقيقة المتصورات. والإخلال بركن من النظام التعالقيّ الاصطلاحيّ (التركيز على تعالق ثنائيّ : المسند والمسند إليه، لا ثلاثي : الإسناد والمسند والمسند إليه) يمكن أن يفتح السياق على الافتراضات التي تأبأها الخطابات العلميّة الدّقيقة.

2-2-2-2. افتراض العدول :

سنفترض في هذا الباب أن الانفتاح السياقي في عبارتي المسند والمسند إليه لم يكن بسبب العسر في ولادة خطاب اصطلاحيّ جديد. بل سنفترض وعلى العكس من ذلك أن

صاحب الكتاب كان ينقل في أثره مصطلحين معروفين لدي معاصريه من النحاة من أمثال أستاذه الخليل بن أحمد وأنه عدل بالعبارتين عن معناهما المؤلف عدولا مقصودا أو غير مقصود. ولن نبني افتراضنا هذا على وهم بل على معطى نصي هو التالي: جاء في لسان العرب: "قال الخليل: الكلام سند و مسند فالسند كقولك: (عبد الله رجل صالح)، فـ(عبد الله) سند و (رجل صالح) مسند إليه (كذا)" (٨). فالزوج الاصلاحي كان "سند" للمبتدأ و"مسند" أو "مسند إليه" للخبر. وهذا الزوج هو من جهة الصياغة الاصلاحية أوضح من الزوج الذي قدّمه سيبويه في الكتاب لأن معنى البناء الإسنادي الذي يقتضي أن يكون المبتدأ هو العنصر الأول الذي يبنى عليه ما بعده أوضح في عبارة السند. كما أن الموازنة الاصطلاحية بين صيغة مصدر (سند) واسم المفعول (مسند) كانت مفيدة في تجنب اللبس الذي أوقع فيه بناء الزوج الاصطلاحى على صيغة اسم المفعول. غير أنه إذا ما تجاوزنا هذه الخلافات اللفظية التي لها آثارها في المتصور، فإنه من الممكن القول إن ما يقتضيه هذا الزوج الاصطلاحى المنسوب إلى الخليل يختلف عما يقتضيه زوج سيبويه وإن كان تعيينهما للحقائق واحدا.

- أول الاختلافات أن التقابل بين السند والمسند [إليه] لا يقتضي معنى الافتقار أو التلازم كما عبّر عنه سيبويه بل ينظر إلى عناصر "التواة الإسنادية" نظرة تأصيل وتفريع تنسجم مع تلقيب الطرف الأساسى الذي يبنى عليه الكلام بالمبتدأ. وهو تأصيل من جهة الأسبقية في الوجود المنطقي أو في الوجود اللغوي.

- ثاني الاختلافات أن السند ليس مرتبا على ما يكون في أول الكلام كما في اعتبار سيبويه المبتدأ والفعل، بل السند يكون الطرف الأسبق من جهة انبناء عملية الكلام عليه. وهذا يقتضي أن يكون الفاعل هو السند والفعل هو المسند. ونحن وإن كنا نفتقد حجة نصية على حمل الفاعل على المبتدأ في معنى السند فإن لنا في العبارة نفسها ما تناضل به عن هذا الرأي. فالسند له معنى الأساس الذي عليه الارتكاز في العملية الاسنادية ولا يمكن أن يكون الفعل هذا الأساس متى قلبنا الجملة التي قدّمها الخليل على الوجه الفعلي

(٨) ابن منظور: لسان العرب، 3/223 (مادة: س ن د).

كأن تقول : (صَلِّح عبد الله) أو (صلح الرجل عبد الله) أو (صلح عبدُالله رجلاً). ومهما يكن من أمر هذين الوجهين الخلافيين فإنَّ هذا الافتراض يكرّس فكرة أنَّ سيويه متصرّف في سياق سابق تماماً كما تصرّف في سياقه لاحقوه. وبقطع النظر عن النتائج التي آل إليها هذا التصرف أهو رجوع إلى الأصل الاصطلاحيّ الأوّل أم تحديد فإنَّ تلك الجهود مثلت سعيًا إلى البحث عن العبارة الملائمة لتصورها.

2-3 . مصطلح الإسناد في سياقات ما بعد الكتاب :

2-3-1 . تجدّد الاعتبار الاصطلاحيّ المؤسس للمفهوم :

حين شرح السيرافي (ت. 318 هـ) باب المسند والمُسند إليه المذكور في الكتاب لم يشرح اللفظين كما اقتضاهما السياق في الكتاب أو كما أقرّهما صاحبهما على المعنى المذكور، بل تجاوز السياق المقرر إلى البحث في ما يمكن أن يحتمله المصطلحان من المعاني، ويعيد ترسيخه لا على السياق المقرر في الكتاب بل على سياقات أخرى متعددة يختلف بعضها عن بعض، ليس من جهة الإمكان والاستحالة بل من جهة قوّة الإمكان. يقول السيرافي : "أمّا قوله (صاحب الكتاب) : المسند والمُسند إليه ففيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها : أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمُسند إليه المحدث عنه، وذلك على وجهين فاعل وفعل كقولك : (قام زيدٌ) و(ينطلق عمرو)، واسم وخبر كقولك : (زيدٌ قائمٌ) و(إنَّ عَمْرًا مُتَطَلِّقٌ)... فالمُسند هو الفعل وهو خبر الاسم والمُسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه" (9).

لم يُقم السيرافي شرحه على ما يقتضيه سياق خطاب سيويه بل على ما يقتضيه معنى المصطلح بعد تقليبه على وجوهه الممكنة، وهي عنده أربعة، ذكر في أوّلها المعنى الذي استقرّ تداوله وليس المعنى الذي أريد له أوّل مرّة ؛ ومثلما ترى فإنَّ سياق الشرح عالق بسياق الخطاب المشروح ولكنّه منفصل عنه في نفس الوقت. فهو متعلّق به من جهة المدخل الاصطلاحيّ ومنفصم عنه من جهة المرجع الذي يقيم عليه افتراضاته التصوريّة الجديدة والأسباب الداعية إلى تلك الافتراضات والتأويلات. فالمرجع الذي يتأسس عليه السياق

(9) السيرافي : شرح كتاب سيويه، 59/2 .

الاصطلاحي الجديد هو مرجع متجاوز جهد النحويّ الفرد - وهو سيبويه - إلى ما استقرّ عليه الرأي بعده، فيفتح المرجع بالتالي على النظرية النحويةّ عموماً وعلى مراجعتها إن تمت، أو على أصول تلك النظرية إن لم تحدث مراجعة؛ والأسباب الداعية إلى تلك التأويلات تكمن في البحث عن الملاءمة الحقيقية بين الاسم والتصور الذي يعينه؛ ويبدو السيراني لم يجده التلاؤم في معنى الأوليّة أو الابتداء وما تلاه كما هو الحال في نظرية سيبويه، بل في اعتبار الحديث والمحدث عنه من رابط شكليّ يقام على أساس موقعي في نظام الجملة المجرّدة إلى رابط دلاليّ مؤسس على مفهوم الإخبار أو الحديث. إنّ المهّم في هذه المراجعة أنّ الشارح يبيّن من خلال عرضه للإمكانات الأربعة التي يقتضيهما الزوج الاصطلاحيّ أنّ الاعتبار الذي يقوم عليها متعدّد وليس مفردة كما يفهم طوعاً أو قسراً من السياق الذي تصمّن المصطلحين في الكتاب. وفيما يلي عرض للاعتبارات وما تشجّه من مفاهيم عرضها الشارح :

(1) الاعتبار الشكليّ : إقامة المفهومين على مراعاة الأوليّة وهذا ينتج تصوّرين للزوج الاصطلاحيّ :

- أ - الأوّل هو المسند والثاني هو المسند إليه : "أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلّ حال والمسند إليه هو الأوّل فإن كان فعلاً وفاعلاً فالمسند هو الفاعل والمسند إليه هو الفعل وإن كان مبتدأً وخبراً فالمسند هو الخبر والمسند إليه هو المبتدأ" (10).
- ب - الأوّل هو المسند إليه والثاني هو المسند مطلقاً : "وهو أن يكون المسند هو الأوّل على كلّ حال والمسند إليه الثاني على كلّ حال" (11).

(2) اعتبار معنى التساند المعجميّ وما يقتضيه في منطق الأشياء من تلازم بقطع النظر عن الرتبة فإن استوجبها لتحديد الوظيفة كما هو الحال في الجملة لا يمنع من أن يكون الطرف الأوّل المسند ويكون الطرف الثاني المسند إليه. يقول السيراني : "... أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى الشيء والمسند ذلك الشيء إليه... وذلك هو الاسم

(10) المرجع نفسه، 60/2 .

(11) المرجع نفسه، 61/2 .

والخير، والفعل والفاعل، وكلّ واحد منهما محتاج إلى صاحبه وكلّ واحد منهما مسند إلى صاحبه" (12).

وبذا يكون اعتبار معنى الحديث أو الإخبار الذي تأسس عليه الفهم الأوّل للإسناد تغليباً لاعتبار اصطلاحيّ على آخر. وهو اختيار أيّده طائفة غالبية من النحاة العرب اللاحقين استعملت إحدى العبارتين في تعريف الثانية. يقول الجرجاني (ت. 471 هـ): "لو قلت (خرج قام) أو (قتل ضرب) لم يكن كلاماً لأجل أن الفعل خير وإذا جعلت الخير مسنداً إلى الخير كنت تاركاً الصواب لأنّ الخير من حقّه أن يسند إلى مخبر عنه" (13). ويقول الاسترأبادي (ت. 688 هـ) معرّفاً الإسناد: "والمراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يُخبر عنه بذلك الخير في الذكر وأخصّ به" (14).

2-3-2. السياق الاصطلاحيّ والقادح الباعث على التجدد السياقيّ:

إنّ السياق الذي نبت فيه مصطلح الإسناد في الكتاب لم يقدّم بدور مفرد وهو توفير الشروط الضرورية لجعل المصطلح متداولاً ونعني بتلك الشروط توضيح المفهوم وضبطه وإكسابه المرونة الضرورية في التداول، بل لعب دوراً آخر تمثّل في خلق الحافز لتوليد سياقات جديدة يروج فيها المصطلح المذكور. ويكتسب من ذلك التداول الجديد فرصاً لزع الثوب الذي كسى به أوّل مرّة وإبداله بثوب جديد. وبهذا يمكن القول بوجود نمطين من السياقات: تمثّل الأول سياقات يغيب منها القادح المثير للتجدد الاصطلاحيّ وهي التي نجدها مكرّرة أو تكاد بين النحاة السابقين واللاحقين؛ وتمثّل الثاني سياقات تحمل قوادح التجديد والخلاف كالسياق الذي حوى مصطلحيّ المسند والمسند إليه في الكتاب. ويمكن أن نبحث من خلال المصطلحين المذكورين في الكتاب عن القادح الذي دفع إلى تطوير المفهوم وبالتالي جعله متداولاً في المعنى الذي وضع له في الأصل.

(12) المرجع نفسه، 60/2.

(13) الجرجاني: المقتصد، 69/1.

(14) الاسترأبادي: شرح الكافية، 31/1.

(1) الغموض : ذكرنا في الفقرة السابقة الغموض الذي اكتنف السياق في الكتاب حول الهوية الحقيقية للمسند والمسند إليه، بيد أن الغموض لا يكفي ليكون وحده سببا في توليد سياقات جديدة كفيلة بإنتاج جديد للمتصور. فيمكن أن يعالج الغموض بتوضيح وشرح وتدقيق أي معالجة تخصّ الجهاز التعبيري والبيداغوجي للنصّ الأصلي دون أن تمسّ الجهاز النظري والاصطلاحيّ. وهذا الشأن يمكن أن نلاحظه في طريقة تعبير السيراقي عن المفهوم الذي عرضه سيبويه للتعريف وطريقة سيبويه ذاتها لنرى أن السياق في (شرح الكتاب) مال إلى التصريح في ربط المسند والمسند إليه بأحد طرفي العمدة في الجملة الاسميّة والفعلية، في حين لم يحدث تصريح بشكل كاف في الكتاب. فهذا الفرق وغيره يدخل في الآليات التعبيرية والمنهجية التي لا نقصدها ههنا.

(2) الطاقة المتصورة التي للمصطلح : إن الإمكانات الأربعة التي ذكرها السيراقي لمصطلحي المسند والمسند إليه هي طاقة متصورة كاملة في هذين المفهومين لم يستخدم منها سيبويه غير إمكان ولم يروج لاحقوه إلّا لإمكان آخر. وليس لكلّ اصطلاح هذه القوة التصورية الكاملة بل تكون بحسب ما تسمح به أحوال النظرية النحوية بصفة عامة والمجال التداولي الذي تسمح له به. فإذا كان الأصل يقتضي أن لا يكون لكلّ اسم اصطلاحيّ إلّا استعمال واحد وسياق عامّ واحد فإنّ النظرية يمكن أن تستخرج من أيّ مفهوم قابل لتعدّد متصوّري (كالإسناد، في سياق مفهوم الإسناد لا خارجه) مفهوماً وحيداً للتداول. ومن المفروض أن يظلّ مفهومان في تداول مشترك، لكنّ ذلك التداول المشترك إمّا أن يستقرّ ويحمل في العادة على اختلاف مذهبي أو غيره، وفي هذه الحالة لا يعدّ المفهومان مدخلين لمفهوم واحد مثلما يكرّسه التقليد المعجميّ؛ بل يعدّ كلاهما مصطلحا مستقلاً عن الثاني. وإمّا أن يزول فلا يبقى إلّا أحد التصوّرين كما حدث لمصطلحي الإسناد.

وحين نتحدّث عن طاقة متصورة كالتّي رأيناها في عبارتي المسند والمسند إليه فنحن لا نقصرها على المعاني التي ارتبط بها المتصوران ولا على الاعتبار الاصطلاحيّة التي تأسس عليها وإنّما ينبغي أن نفترض كذلك ما يمكن لكلّ طاقة أن تولّده من متصورات وما تستوجبه من مقتضيات. فما يقتضيه متصور الإسناد بما هو إخبار من نظريّات وما

يستتبعه من إجراءات يختلف عما يقتضيه الإسناد بما هو اعتماد وتساند. فمفهوم سيويه كان سينفتح - لو استمر تداوله - على معنى التركيب والعُمْدِيَّة أكثر من أيّ تصوّرات أخرى لأنه أتمّ مفهومه على اعتبار بنائي Constructif. ويمكن القول إنّ جملة من المعاني التي ظلت آثارها في كتب النحاة مسترسلة كانت ترتبط بهذا التصوّر للإسناد. من ذلك القول بأنّ التركيب هو صورة من الاجتماع الذي فيه من الترابط ما يصل إلى شدّة العقد كما يقول الاسترابطي في حديثه عن موضوع النحو من أنّه "معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب" (15). فالعقد الذي يقتضيه مفهوم التركيب صورته صاحب الكتاب على شكل تلازمي لا يكون أحد الجزئين فعالا إلا بوجود الثاني. ومن مفهوم التساند الذي حاولت سياقات الكتاب تكريسه برز مفهوم العمدة الذي يعين مكويّ الإسناد ويستمدّ لهما من نفس المرجع الاستعاري الذي قدّم منه مفهوما الإسناد وهو مرجع العمارة والبناء ما به يتمّ تصوّر إحداث الإسناد للكلام ودوره الأساسي فيه.

وكان من الممكن لو طوّر مفهوم الإسناد بما هو شكل من التركيب أو العقد الذي يتلازم عنصراه بالشكل المذكور أن نصل إلى دراسات تميّز بين أنواع المركّبات وفق معنى التلازم وشدّته والتميز مثلا بين تلازم افتقاريّ كالذي بين المسند والمُسند إليه وبين ضروب من المركّبات المبنية وتلازم غير افتقاريّ كالذي في بقية المركّبات. وبذا تتّجه دراسة المركّبات وجهة تبحث في العلاقة بين التلازم التركيبي ودرجاته وما يقتضيه من التلازم الدلالي. وقد لا يكون من الضروريّ في هذا السياق من التفكير أن نصل إلى فكرة التفاضل بين المسند إليه والمسند كالذي نكرّس لاحقا من تعديل المتصوّر فأفضى إلى تفضيل المسند إليه. ذلك لأنّ التلازم لا يفضي إلى المفاضلة بين التلازمين خصوصا إذا كان الواحد منهما محتكما في وجوده إلى الثاني. لكنّ افتتاح مفهوم الإسناد على الإخبار جعله يتّجه نحو مسار آخر ركّز فيه على اهتمامات أخرى هي : اعتبار الأساس في الكلام إخبارا، واعتبار الإسناد رابطا ؛ والمفاضلة بين طريقي الإسناد للإقرار بأفضليّة الركن المسند إليه وجعل الإسناد إليه تخصيصا من خصائص الاسميّة. وقد نرى من المفيد التوقف على اعتبار النحاة

(15) المرجع نفسه، 31/1.

الإسناد رابطة. بما هي نتيجة متصلة في عمقها بسبب من الأسباب العامة في تطوير السياقات أو ما اعتبرناه قوادح تطوّر السياق.

لقد اقتضى ارتباط الإسناد بالإخبار أن ينظر إلى الإسناد على أنه "رابط". فقال الاسترأبادي شارحا قول ابن الحاجب من أن الإسناد لا يكون إلا في اسمين أو في اسم وفعل بالإسناد: "فظهر بهذا أن معنى قوله ولا يتأتى أي لا يتيسر الإسناد إلا في اسمين أو فعل واسم والباء في قوله "بالإسناد" للاستعانة أي تركب من كلمتين بهذا الرابط أو بمعنى مع هذا الرابط" (16). والرابط المقصود ليس كالروابط اللفظية التي منها الحروف وبعض الأسماء (الموصلات) بل هو رابط بالعلاقة أو بالأثر ويعني ذلك أن الإسناد الذي يحدث بالعقد والتركيب بين الكلمتين لا يحصل منه الإخبار بمجرد دخول الإعراب المقتضى عليه بل بعد حصول "رابط منطقي" بين مخبر عنه ومخبر وليس الرابط هو نفس الدلالة على أحد الطرفين أو على الطرفين معا بل هو العلاقة التي تصلح إطارا يفهم فيها الترابط الدلالي بين ذات يخبر عنها ومخبر هو الفحوى أو المحمول الدلالي. فليس الرابط في قولنا زيد مريض هو ما يجمع بين حالة هي المرض وذات هي زيد وإلا كانت عبارة زيد المريض أو زيد مريضا من الإسناد، وإنما الرابط هو العلاقة التي لا يقولها الإخبار بل يقتضيها (كما يقتضي الإعراب) وهي الإطار الذهني الذي يسمح بأن يدرك فيه زيد على أنه منسوب إليه المرض ويدرك فيه المرض على أنه حالة منسوبة إلى زيد. لذا كان الإسناد ضربا من العلاقة النسبية المخصوصة بين ذات وحالتها وليس بين ذاتين كما هو الحال في النسبة الإضافية. يقول الصبان: "نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل في أن كلاً نسبة محكوم به إلى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء" (17).

والرابط الذي يستعمل في مفهوم الإسناد ليس بعيدا من جهة اللفظ والتصور من ألفاظ المناطق. فهم يستعملون هذا اللفظ في معنى الحروف عند النحاة ويصطلحون عليها بالرباطات (18) ويستعملونها في سياق القضايا (التسمية المنطقية التي توازيها الجمل

(16) المرجع نفسه، 34/1.

(17) الصبان: الحاشية، 184/1.

(18) عبد الأمير الأعسم: المصطلح الفلسفي عند العرب، ص 246.

عند النحاة) ويعنون بها ما يوازي عند النحاة العلاقة الإسنادية ؛ فالرابطة هي : "عبارة عن ما يوجب جعل أحد جزأي الجملة موضوعا والآخر محمولا كـ(هو) و(كان) و(يكون) و(وجد) و(يوجد) ونحو ذلك" (19)، والقضية الجملة هي "عبارة عن ما كان حكم النسبة الخبرية ثابتة بجزأها وهي غير ثابتة لأحد الجزئين كقولنا الإنسان حيوان والإنسان ليس بفرس" (20). ومن خلال هذين الشاهدين المعرفين لعبارتي "الرابطة" من ناحية و"القضية الجملة" من ناحية أخرى نلاحظ أن العبارة الأولى يقترب مجال استعمالها من مجال استعمال الرابط في سياق خطاب الاسترابط السابق. فإذا افترضنا لتعريفه عبارات المنطقة أعلاه قلنا إن الرابط في الإسناد هو ما يوجب جعل أحد جزأي الجملة الاسمي والفعليّ الأساسيين مسندا والثاني مسندا إليه. ونفس المقارنة بين معنى النسبة الذي استخدمه المنطقة في الحديث عن قضاياهم يقرب من معنى النسبة التي استخدمها الصبان في الحديث عن العلاقة الإسنادية. فالنسبة الخبرية هي عند النحاة النسبة الإسنادية ويمكن أن يصطلح عليها بنفس العبارة باعتبار الترادف الموجود في الآداب النحوية بين الإخبار والإسناد.

لسنا نرمي من خلال هذا القول إلى أن نستنتج أن النحاة قد تأثروا في هذه المتصورات بالمنطقة فأخذوا عنهم عباراتهم فنحن لسنا نؤمن بامكان التخليط في العلوم بين فنون متباعدة فلكل فن وجهة نظره للمسائل التي ربما اشتركت تسمياتها واقتربت متصوراتها. إنما غايتنا من إبراز هذه القرابة بين المفاهيم النحوية والمنطقية أن نبين كيف أن السياق يمكن أن تتدخل في تطويره عناصر أجنبية أو خارجة عن السياقات النحوية المخصوصة. لكن هذا التأثير - بقطع النظر عن كميّاته - لا يمكن أن يتم من غير أن تسمح له مبادئ النظرية النحوية بذلك. وفيما يخص المفهومين "النسبة" و"الرابط" فإن ما سمح لهما بالتعامل مع العبارات المنطقية وخصوصا مع النحاة المتأخرين من ذوي الثقافة المنطقية أو الكلامية، أن مفهوم الرابط على النحو الذي حللناه وعرضنا تصور المنطقة له، هو مفهوم يساعد على تفسير خصوصية الترابط بين المسند والمسند إليه بأنه رباط منطقي

(19) المرجع نفسه، ص 365 .

(20) المرجع نفسه، ص 364 .

لا حرف له ولا تقدير له، وإنما هو صلة تخصّ طرفي الإسناد لا طرفاً واحداً منهما. وأمّا النسبة وهو مفهوم متواتر عند المناطق والمهندسين فإنّه مفيد في إبراز وجه آخر من العلاقة وهي أنّ أحد الطرفين لا يفهم إلّا في علاقته النسبيّة مع الطرف الثاني. وهكذا فإنّ الاستفادة من المفهومين كانت في حدود تبسيط المتصوّر الأصل الذي هو الإسناد. فهي الاستفادة في مستوى خارج دائرة المتصوّر لأنّ الفكرة الأصليّة لم تكن معدومة قبل دخول هذين اللفظين، بل زادت السياق وضوحاً، ويكون الأمر أكثر وضوحاً إذا كان المتلقّي المشروح له المفهوم عارفاً بهذه الألفاظ في علومها الأصليّة وبذا يشرح لفظ ينتمي إلى سياق معرّف بآخر ينتمي إلى سياق معرّف آخر.

3 - تجدد الخطاب ومبدأ الملاءمة : مصطلح المجاري في الكتاب :

3-1 . في معنى التلازم الاصطلاحي :

نقصد بالتلازم الاصطلاحي في الخطاب النحوي بحث النحاة عن المناسبة بين عباراتهم والمتصورات التي تعينها. ومراجعة كثير من العبارات الاصطلاحية بالتهذيب أو بالتغيير كان تحت ضغط هذا المبدأ. ذلك أنّ النحاة على اعتقاد بأنّ هناك صلة وارتباطاً بين الركن الاسمي والركن التصوري وأنّ رسم المتصورات ينبغي أن يكون بما يشاكلها من المسميات وما يشقّ من صلب متصوراتها⁽²¹⁾. ولم يكن النحاة يتورعون عن فتح أبواب النقاش على المناسبة بين الاسم ومتصوره أو حول اقتضاء المتصور لاسم معيّن أو العكس. ولم يكن الأمر يحمل عندهم على أنّه نقاش لفظي لا يهمّ إلّا الأوضاع الاسمية ولا يتجاوزها إلى جوهر النظرية. على العكس من ذلك كانت تلك الملاحظات والاعتراضات تجابه بحجج من جوهر النظرية النحوية. ولعلّ تلك المناقشات كانت دليلاً لا يستهان به على شدة الملازمة والامتزاج ما بين قضايا المصطلح وقضايا العلم نفسه. ونحن نقف على بعض من هذا التداخل من خلال مصطلح "المجاري" الذي استعمله سيويه وأثار لدى اللاحقين بعض الجدل.

(21) للتوسع ينظر قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب .

3-2. مصطلح المجزى بين اقتضاء الاسم واقتضاء السياق التصوري :

من المصطلحات التي أثارَت في الكتاب تعليق النحاة اللاحقين مصطلح "المجزى"، وهو مصطلح اشتقت منه عبارة الإجراء المرادفة للإعراب. ورد المصطلح في الباب الثاني من الكتاب وهو "باب مجاري أواخر الكلم في العربية"، وفيه قال سيبويه : "وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجَرّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجَرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف" (22). وليس المشكل في هذا السياق الغموض، فواضح من السياق أنّ المجزى هو الحرف الذي يجري فيه صوت الحركات الدالة على الإعراب من رفع وجَرّ ونصب وجزم والدالة على البناء من ضمّ وخفض وفتح ووقف. وما يزيد د هذا المفهوم وضوحاً قولُ صاحب الكتاب في تنبيه كلامه السابق: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثُ فيه العاملُ - وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه - وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب" (23).

فالمجزى هو الحرف الذي يسمّى حرف الإعراب لكنّه سُمّي كذلك باعتبار الموضع الذي يلحظ فيه الإجراء ونقيضه الذي هو البناء. لكنّ هذا الفهم لم يستسغه بعض النحاة ووجدوه غير ملائم لحقيقة الإعراب وما يقتضيه معنى الإجراء الاصطلاحي. فهذا المعنى يقتضي أن يكون المجزى للحركة التي تدخل وتخرج على حرف الإعراب وليس على الحركة التي بقي عليها الحرف بناء لا يزول عنها. ومنى سلّمنا بهذا الاقتضاء فإنّ المسألة سوف تطرح في عدد المجاري فهي مقصورة على الحركات الأربع التي تخصّ الإعراب. هذا الرأي هو تلخيص للاعتراض الذي نقله السراي عن المازني (ت. 247 هـ). فقد نقل أنّه "غلط سيبويه في قوله "على ثمانية مجار" وزعم أنّ المبنيات حركات أواخرها كحركات

(22) سيبويه : الكتاب، 13/1 .

(23) المرجع نفسه، 13/1 .

أوائلها وإنما الجري لما يكون مرة في شيء يزول عنه والمبني لا يزول عن بنائه وكان ينبغي أن يقول على أربعة مجاز على الرفع والنصب والجزم ويدع ما سواه⁽²⁴⁾. إن الاعتراض الذي قدمه السوراني كان محكوما بمراجعة السياق الاصطلاحي الذي وردت فيه عبارة "الجري"، لا في ضوء ما تقتضيه النظرية كما هو الحال في العبارة السابقة بل في ضوء الملازمة بين ما يقتضيه الاسم بما هو طاقة دلالية موجودة سلفا ومملوءة بمعناها المعجمي وما تقتضيه أحوال المعرب من الكلام والمبني.

3-2-1. المصطلح طاقة دلالية موجودة سلفا (الانضمام المعجمي) :

اعتبر المازني أن الجري اسم ينبغي أن يسند إلى "ما يكون مرة في شيء يزول عنه". وهذه الحجة استمدتها من الدلالة العامة التي تكون للعبارة سواء أكانت في هذا السياق الاصطلاحي أم في غيره. وخلف الحجة تصور للصناعة الاصطلاحية تقتضي أن يكون الاسم الذي يسمي الخواص المتصورة غير متكرر لأصل معناه المعجمي ويكون الأمر وفق فهمه الذي يقاسمه فيه أغلب النحاة متصلا باستعارة الاسم وتخصيص مدلوله وليس توسيعه بالشكل الذي يصبح فيه الجري مرتبطا بالثابت (المبني) ارتباطه بالمتحول (المعرب). ففي المصطلح طاقة دلالية موجودة سلفا لا يمكن تجاوزها بهذا الشكل فإن تم ذلك حدث عدم تلاؤم بين الاسم ومسماه وتشويش من النظرية الاصطلاحية على ما يقتضيه الاسم من دلالة معجمية.

إن إيمان النحاة بأن السياق الذي يُداول فيه الاسم المنقول من المعجم ينبغي أن يرتبط بالسياق العام الذي كان يُداول فيه في اللغة هو الذي جعلهم يؤسسون في الخطاب الاصطلاحي النحوي ركنا يسمونه "اشتقاق" المصطلح، فيه يرجعون العبارات المتداولة في قنهم إلى أصولها المعجمية. ويدخل هذا العمل ضمن ما يسميه المحدثون من علماء المصطلح بالتحفيز الاصطلاحي motivation terminologique، وهو الذي يندرج فيه قول ابن الخشاب (ت. 567 هـ) متحدثا عن أقسام الكلمة الثلاثة : "ولكل منها حدٌ وعلاماتٌ واشتقاقٌ، فالحدُّ يحصر ذات المحدود والعلامة تعرفه والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه"

(24) السيرافي : شرح كتاب سيويوه، 64/1 .

(25). وما يستوجب ركن الاشتقاق هو إيمان النحاة بأن العلاقة بين المصطلح والمتصور الذي يعينه هي علاقة ارتباطية. والمهم من كل ذلك فيما يتصل بالسياق أن السياق المعجمي الذي نبت فيه المصطلح أول مرة قبل أن ينقل إلى التداول الاصطلاحي يظل رقيقا على السياق الاصطلاحي حتى إذا ما لوحظ ضرب من العدول الانحرافي عن الاشتقاق الأول نُبّه إليه وعدّ الأمر سوء تدبّر لما تقتضيه صناعة المصطلح.

ودافع السيرافي عن سيبويه بأن استعمل الحجة الاشتقاقية حين اعتبر أن المجاري اسم لم يسقط عنه سيبويه الدلالة القديمة على الجري، فهو قصد على حدّ رأيه أواخر الكلم التي "لا يوقف على حركاتهنّ وإنما تلزمهنّ الحركات في الدّرج وليس كذا صدور الكلام وأوساطها فجاز أن تصنّف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصنّف به أوائلها وأوساطها" (26)؛ بيد أن هذه الرؤية للصناعة الاصطلاحية رؤية لغوية بمعنى أنها لا تستطيع أن تتخلّص وهي في سياق النظرية العلمية من عادات لغوية قديمة قد لا تقتضيها صناعة المصطلح ضرورة. ذلك أن الملاءمة بين الأسماء الاصطلاحية ومتصوراتها ليست شرطا ضروريا لجعل العبارة العلمية تتمتع بقدرة على التداول فائقة، فكثيرة هي الأسماء الاصطلاحية التي تتداول في الفنون والمعارف ولا يعرف أصحابها أصلها الاشتقاقي. كما أنّه لا يمنع أن تنقل العبارات عن أصولها الدلالية نقلة فيها انحراف تامّ عن السياق الذي كانت تُداول فيه في الكلام. فكلّ اقتراض للاسم من اللغة إلى الاصطلاح لا يستوجب أن يظلّ وفيًا بالجزئية أو بالكلية لما كان له من دلالة. لأنّ الاسم سيوضع وضعا جديدا في النظرية لا يتطلّب ذاكرة.

3-2-2. اقتضاء النظرية : أي مرجع نظري نراجع به السياق الاصطلاحي ؟

"غلط" المازني سيبويه في عدد المجاري فرآها أربعة باعتبار أن الجري يكون في الإعراب ولا يكون في البناء. فبنى حجته على ما يقتضيه الإجراء من تغيير حركات الإعراب اللاحقة بالأسماء وبالافعال . ودافع السيرافي على سيبويه باعتماد حجة أخرى غير

(25) ابن الخشاب : المرتجل، ص 5 .

(26) السيرافي : شرح كتاب سيبويه، 64/1 .

متصوّر الإعراب وما يقتضيه من ملائمة الاسم لما يقع عليه. فكانت حجته لفظية تنظر إلى المصطلح أكثر من نظرها إلى ملائمته للمتصوّر. فجمع في تلك الحجة بين المرادفة بين "المجرى" و"حرف الإعراب" من ناحية وجعل الرسم الذي في اللفظ من باب تسمية الشيء بما يكون (في حال الإعراب) وبما ينبغي أن يكون (في حال البناء). قال السيرافي: "وأخر الكلم من مواضع التغير، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهن وإن كان بعض حركاتهن لازماً في حال. ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامة "حروف الإعراب". وقد علمت أن المبنيات لا يُعربن وإنما سُمّاهن حروف الإعراب لأن الإعراب يكون فيهن إذا أُجريت الكلمة" (27). على أن الإشكال في رد السيرافي ليس في التقيد بالاعتبار الذي بني عليه النقد وحسب وهو الموازنة بين الاسم وما يقتضيه والنظرية وما تستوجه به بل في إثبات جدوى اسم المجرى وما اقتضته من قسمة ثمانية قياساً على مصطلح "حروف الإعراب" وهذا ما يلاحظ في كلامه السابق وفي غيره (28). ومما ينجرّ عن هذا الضرب من الحجاج أن السياقات التصورية تتداخل بدعوى المرادفة بين عبارتين اصطلاحيتين. ومعلوم أن الترادف الاصطلاحي مسألة موهومة بناء على أن كلّ عبارة مؤسسة على اعتبار اصطلاحيّ مختلف. فحرف الإعراب تسمية تعيّن الحرف الذي يقع عليه الإعراب بقطع النظر عن رسم الإعراب بسمّة إضافية كالتّي نجدها في اسم المجرى الذي يعيّن الحقيقة السابقة وزيادة سمتين على الأقلّ هما : الحركة التي في دخول الإعراب وخروجه وموضع ذاك الدخول والخروج (إذا ما اعتبرنا اللفظ اسم موضع وليس مصدراً ميمياً). والتداخل السياقي الذي يقتضيه هذا الخلط يتمثل في أن ما يفترض من حديث عن الإعراب بما هو سيرورة وإجراء وانتقال بين الحركة وأختها وبينها وبين السكون وبما هو واقع في موضع هو المجرى يتداخل مع السياق الذي يقتضيه حرف الإعراب الذي يفترض منه أن يوجّه الخطاب إلى مشاغل أخرى مرتبطة بهذه وهي قسمة الكلمة إلى صدر وحشو لا يخصّ الإعراب وآخر يحمل علامات التركيب والإجراء وهو حرف الإعراب. لقد أخطأ السيرافي المرجع النظري الذي يصلح للدفاع عن مصطلح سيبويه وهو كامن في المسألة أعلاه في نظرية الإعراب نفسها

(27) المرجع نفسه، 64/1 - 65 .

(28) المرجع نفسه، 65/1 - 67 .

من جهة اتساعها لتشمل المبنّيات مع المعربات (وهو تصوّر موجود في ثانيا الكتاب) أو عدم شمولها لها(وهذا متصوّر آخر للإعراب يقابل به البناء).

لقد حدث في مناقشة الماضي لسيبويه عدول سياقيّ تبعه عدول في إخراج المتصوّر ومن ورائه المصطلح على الصّورة التي ينبغي إخراجها عليها. العدول السياقي حدث من إخراج الماضي المسألة من سياق إعرابيّ إلى آخر. من إعراب وسمناه في بحث لنا سابق بالإعراب الأكبر إلى إعراب هو مقابل البناء وسمناه بالإعراب الأصغر⁽²⁹⁾. الإعراب الأكبر هو الإعراب الذي لا يمكن تصوّر الكلام العربيّ منجزاً إلّا به. فهو المتحكّم في العلاقات العامليّة التي تحدث في بنية الجملة المجردة والتي تتحكّم في المحلّات الإعرابيّة التي يتصوّر النحاة العرب أنّ الكلام واقع فيها. وهذه المحلّات تختصر في اثنين كبيرين هما محلّ العمدة وعلامته الرفع ومحلّ الفضلة وعلامته النصب. وفي هذين المحلّين تقع العناصر التي تملؤها من معربات ومبنّيات فإن كانت معربات ظهرت على السطح علاماتها وإن كانت مبنّيات لازمت هيئة واحدة من الحركات. ولا يعني لزومها تعطلّ حركيّة الإعراب الأصغر. وبالرجوع في ضوء هذه المعطيات النظرية إلى حديث سيبويه عن المجزى نصل إلى الملاحظات التالية المساعدة على فهم أفضل للسياق الاصطلاحيّ المثير للجدل :

أولاً : أنّ المجزى هو تسمية مجرّدة وتعيين من البنية العميقة للموضع الذي يحدث فيه التوافق بين مقتضيات العمل الإعرابي في مستوى المحلّات المجردة و ما ينبغي أن يظهر منه على سطح البنية المنجزة.

ثانياً : أنّ تحديد عدد المجاري ثمانية هو اقتضاء من أحوال البنية السطحيّة استوجبه التمييز الإجرائيّ الدقيق بين حركات تظهر على المجاري وتكون للإعراب الأصغر وأخرى تظهر عليها وتكون لغير الإعراب. ولذلك قال سيبويه إنّ هذه الثمانية المجاري راجعة في اللفظ إلى أربعة. بما يعني أنّ المعتبر ليس النطق بالحركات (غرض صوتي) وإنّما المعتبر هو الإجراء النظريّ المذكور.

(29) ينظر قريرة : المصطلح النحويّ .

ثالثاً : إن ربط المُجرى بالعامل مقبول ولكن ربطه بغير العامل بدا غير مقبول. لأنّ المازنيّ خرّج الرأى على فكرة الإعراب الأصغر. وإخراج الإجراء على بنية الإعراب الأكبر تقتضي أن يكون العامل موجوداً سواء أظهر الإعراب على السطح أم لم يظهر وهذا ما قصده سيبويه بقوله : "ما يبنى عليه الحرف بناء لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"⁽³⁰⁾. لقد عدل المازنيّ عن المقتضيات النظرية التي طرح فيها سيبويه فكرة المجاري وضيق منها قبل أن يغلط سيبويه في العبارة وما يقتضيها. فما وقع هو ضرب من الاتجاه بالسياق من اتّساع يوفّره الإعراب الأكبر إلى انحصار وتضييق في حدود لا يسمح بها إلّا متصوّر الإعراب الأصغر. ومع المازنيّ بعض حقّ لأنّ النحاة العرب بمن فيهم سيبويه قد أطالوا في متصوّر الإعراب الأصغر واختزلوا القول في الإعراب الأكبر حتّى أصبح من الممكن الاعتقاد بضباية هذا المفهوم بل وبعدم وجوده أصلاً كما هو الحال في ذهن كثير من الباحثين المحدثين الذين دعوا إلى رفض الإعراب بدعوى استقامة الكلام من دونه وهم يعنون الإعراب الذي يقابل البناء.

4 - خاتمة :

أدرنا الكلام في هذا المبحث حول السياق الاصطلاحيّ النحويّ وركّزنا فيه على السياقات المتجددة والتي يصنع تحدّدها ميل النحاة اللاحقين لسببويه إلى شرح ما بدا لهم غامضاً من مصطلحات أو تعديلها أو نقدها. وعلى الرّغم من أنّ هذا الشكل من التعامل مع الخطاب الاصطلاحيّ النحويّ كان بناءً ومحدّداً للنظرية ورافعاً عنها ما رميت به من ثبات وجاهزية منذ عصر متقدّم في التنظير النحويّ هو عصر الكتاب، فإنّ مراجعة السياقات المذكورة من الكتاب كانت وراءها أسباب تشرّع لحدوثها ولم يكن الأمر اعتباطاً. وهذه المشرّعات - وقد سعينا إلى الكشف عن نماذج منها من خلال دراستنا لمصطلحيّ الإسناد والمجاري - كانت في مجملها مرتبطة بالسياق الذي ولدت فيه فهو يحوي عناصر تكون بمثابة المثيرات التي تجعل النقاش يتحدّد حول المصطلح ومتصوّراته فيخلق سياقات أخرى يتحدّد فيها تداول العبارات نفسها. ولا تخرج مشرّعات ولود

(30) سيبويه : الكتاب، 1/31 .

خطاب اصطلاحيّ جديد يحاور القديم من اعتبارات تتعلّق بمقتضيات النظرية وبالبحث عن ملائمة بينها وبين الأسماء التي تعيّنّها. وهكذا أوقفنا هذا البحث على ضرب من النقاش الاصطلاحيّ بين سيّويه ولاحقيه . نقاش نبهنا إلى ما يناسب منها أحوال النظرية النحويّة وما لا يناسبها وإلى ما يسير في حظوظ الصناعة الاصطلاحيّة وما يخرج عليها. وزادنا ذاك النقاش يقيناً بأنّ مقتضيات الصناعة الاصطلاحيّة لا تتوافق بالضرورة مع متطلّبات النظرية المعرفيّة. من ذلك أنّ مسألة السياق التي انخرط فيها بحثنا لا يتوافق فيه التصرّو الصناعيّ الاصطلاحيّ المحض مع التصرّو النحويّ : التصرّو الصناعيّ ينتظر من السياق في الخطاب العلمي أن يحوي جميع العناصر التي تكشف حقيقة متصوّرات العلوم من مفاهيم وأمثلة وتحليل للتعالق بين متصوّرات الفنّ المعنيّ .. ولكنّ الخطاب النحويّ مثلاً ينطلق في الغالب من اعتبار المفاهيم واضحة وإثما المطلوب هو وضعها على محكّ المناظرة والجدل. ولذلك يغلب على السياق في الخطاب النحويّ مجادلة الموهوم لا تحليل المفهوم.

توفيق قريرة

كلية الآداب والفنون والإنسانيات — جامعة منوبة

مصادر البحث ومراجعته

1 - بالعربية :

- اس الخشاب، أبو محمد عبد الله : المرحل في شرح الحمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972.
- الاسترأبادي، رضي الدين : شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط. 2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996، ج 1.
- الأعسم، عبد الأمير : المصطلح الفلسفي عند العرب : نصوص من التراث الفلسفي في حدود الأشياء ورسومها، دراسة وتحقيق وتعليق، الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس - الجزائر، 1991.
- سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. دار الجيل، بيروت، 1991، ج 1 - 2.
- السمرائي، أبو سعيد : شرح كتاب سيبويه، تحقيق عبد التواب وحجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ج 1 و 2.
- الصبان، محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية مالك، المطبعة الخيرية القاهرة، 1305 هـ.
- الفارابي، أبو نصر : كتاب الحروف، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970.
- فريرة، توفيق : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، كلية الآداب منوبة - دار محمد علي الحامي، تونس، 2003.

2 - بغير العربية :

- Dubois, Jean et al (1994) : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage* , Larousse , Paris.
- Ducrot, Oswald & Tzvetan Todorov (1972) : *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Seuil, Paris.
- Stalnaker, Robert C..(1999) : *Context and Content*, Oxford University Press, Oxford, New York.

إِعَادَةُ صِيَاغَةِ الْمُصْطَلَحَاتِ الطِّبِّيَّةِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ

ناتيانا الخوري

تتسم الكتابة العلمية العربية بازدواجية لغوية، تارة بين الفصحى والعامية وطورا بين العربية ولغة أجنبية مع ما يترتب على ذلك من تفسير للمصطلحات وتبيان لمعانيها. وفي ظلّ هذا الوضع، باتت إعادة الصياغة وسيلة مفضلة يلجأ إليها الكاتب أو الباحث أو حتى الصحفي كلما أراد إخراج كلامه من دائرة التخصص ليتوجّه به إلى العامة، أو بالعكس من ذلك كلما أراد تعريف القارئ بعالم التخصص الذي يغرق هو فيه. ولعلّ أدلّ مثال على ذلك المنشورات العربيّة في الميدان الطبيّ الذي يميّز بعمليات إعادة الصياغة منذ عهد طويل يعود إلى بدايات مرحلة النقل والترجمة. فكتب التراث العربي تزخر بأمثلة من هذه الظاهرة التفسيرية التي تقتضي إلحاق جملة أو مصطلح بآخر بهدف التوضيح أو التثقيف، لاسيما بعد أن ازدهر الإنتاج الطبيّ القديم في أعقاب نقل العلوم اليونانيّة والهنديّة والفارسيّة إلى اللّغة العربيّة، فدخل الكثير من المصطلحات الأعجميّة إلى المؤلفات الطبيّة العربيّة. وعليه فإنّ هذا البحث سينقسم إلى ثلاثة أجزاء، يتناول الأوّل منها تحديد عملية إعادة الصياغة بشكليّتها التعميمي والتخصيصي ؛ بينما يتمحور الثاني حول إعادة الصياغة في الكتب الطبية التراثية ؛ ثمّ يناقش الجزء الثالث عملية إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية المعاصرة في محاولة لدراسة ما آلت إليه هذه العملية على مرّ الزّمن.

أولاً : تحديدُ عَمَلِيَّةِ إِعَادَةِ الصِّيَاغَةِ :

قبل التّطرق إلى ماهية إعادة الصّيَاغة في النّصوص الطّبيّة، لا بدّ من التّأكيد على خصوصيّة إعادة الصّيَاغة المكتوبة باعتبارها بعيدة كل البعد عن عفوية الكلام الشفوي: فلا هي استدراك لهفوة أو زلة لسان، ولا هي تردّد في الكلام أو إعادة ذكر مفردة تم إسقاطها سهواً في الصّيَاغة الأولى. وبهذا يتسنى تحديد عملية إعادة الصّيَاغة بأنها عودة المتحدث إلى ما قاله لصياغته بشكل جديد، إما لمزيد من الإيضاح والتبيين وإما بغية تزويد القارئ بالمصطلح المتخصص المقابل للصّيَاغة الأصلية. وغالباً ما تُستهلّ إعادة الصّيَاغة بمفردات ربط على غرار "وهذا ما يسمّى"، و"وهو المعروف بـ"، و"نعني بذلك"، و"وبعبارة أخرى" الخ (١).

كما قد تكون إعادة الصّيَاغة كناية عن أسلوب تحكّمي يسخر من طريقة في التعبير متكلّفة أو متصنعة أو حتى ضرباً من ضروب "الموضة الكلامية". لكن هذا النوع من إعادة الكتابة يكاد ينتفي وجوده في النصوص الطّبية المتسمة بجديّة ووضوح لا غنى لها عنهما. وبهذا يبدو النص الطّبي على قدر كبير من الصرامة لجهة العناية بصيَاغة الأفكار وإقصاء أي التباس، ومردّد ذلك إلى أهمية تلاقي الغموض في ما يتعلق بالصحة العامة.

وقد صنف اللسانيّون عمليات إعادة الصّيَاغة بطرق مختلفة يهمن أن نورد في هذا البحث تصنيفين لها يحاكيان من حيث المقاربة وأسلوب المعالجة التصنيف الذي سنعتمده لدراسة هذه العمليات في المؤلفات الطّبية العربيّة. ففي مقالها « La Langue de l'un, et celle de l'autre : l'entre parenthèses comme aire de reformulation », تتحدّث ساين بوشرون عن نوعين من إعادة الصّيَاغة : تسمّي الأول La reformulation- traduction (إعادة الصّيَاغة كترجمة) والثاني La reformulation-cloisonnement (إعادة

(١) تشير هنا إلى تقسيم تفصّله كورين روساري في كتابها *Les opérations de reformulation* إذ تقابل نوعين من إعادة الصّيَاغة : الأول تسميه *la reformulation paraphrastique* وهي إعادة صّيَاغة تحافظ على تشابه دلالي مع الصّيَاغة الأصليّة، والثاني *la reformulation non paraphrastique* وتشمل عدة درجات من الاستدراك بحيث تكون إعادة الصّيَاغة تصحيحاً للصّيَاغة الأولى لا تفسيراً لها. وكان غوليش وكوتشي (1983) قد تناولوا أيضاً هذين النوعين لكن بدون المقابلة بينهما.

الصياغة كحاجز) ؛ فيما تفضّل جاكليّن أوتيه-روفوز في مقالتها « Deux mots pour une chose : trajets de non-coïncidence » وصف مسارين في إعادة الصياغة، الأول ذو اتجاه خارجي un trajet centrifuge، والثاني ذو اتجاه داخلي un trajet centripète. ويركز هذان التصنيفان على حرص الباحث من جهة على مد جسور التفاهم بينه وبين الجمهور المقصود و"انزاله" من جهة أخرى عن هذا الجمهور عبر استخدام مصطلحات مبهمة بالنسبة إليه⁽²⁾.

وعليه فإن إعادة الصياغة في التصبّوص الطبيّة العربيّة ترتدي لونين اثنين : الأول يرمي المؤلّف من خلاله إلى تبسيط خطاب طبي تخفي الكثير من معانيه على العموم بحيث يصبح هذا الخطاب في متناول القارئ غير المتخصص ؛ وهذا ما سنشير إليه بإعادة الصياغة التعميمية. أمّا الضرب الثاني فيسلك فيه المؤلّف الاتجاه المعاكس فيلحق العبارة السهلة المفهومة بمصطلح دقيق متداول عند أهل الاختصاص، وذلك توجيهاً للدقة العلمية. وبطبيعة الحال، لا تهدف إعادة الصياغة هنا إلى تبيان معنى أو توضيحه، بل تكتسي صبغة تربوية وثقافية، وسنسند إليها اسم إعادة الصياغة التخصّيصيّة.

انطلاقاً من هذا التّحديد المختصر لعمليّة إعادة الصياغة التي سنورد لها بعض الأمثلة لاحقاً، لا بدّ من التّطرق إلى المدوّنات التي اعتمدها لإجراء هذا البحث. فمن الكتب الطبيّة في التراث العربيّ، اخترنا "القانون في الطب" للشيخ ابن سينا (ت. 428 هـ / 1037 م) وكتّابي ابن النفيس (ت. 687 هـ / 1288 م) "شرح تشريح القانون" و"الشامل في الصناعة الطبيّة والأدوية والأغذية"، وقد اعتمدنا منه الجزء الأوّل : "كتاب الهرمة"، إضافة إلى "الكليات في الطب" لابن رشد (ت. 595 هـ / 1198 م) و"الجامع لمفردات الأدوية والأغذية" لابن البيطار (ت. 646 هـ / 1248 م). أمّا المدوّنات الحديثة التي استقينّا منها أمثلتنا عن إعادة الصياغة فذات طابع علمي موجه للعموم. والعثور على مدوّنات غير

(2) في الدراسات العربيّة، نذكر مقالة فايزة القاسم « Le rôle de la reformulation dans la traduction des textes spécialisés vers l'arabe » التي تناولت عمليّة إعادة الصياغة لإبراز خصائصها اللغويّة ودورها في توضيح ترجمة النصوص المتخصّصة لكن بدون اللجوء إلى تصنيف عمليّات إعادة الترجمة.

متخصصة ليس بالأمر العسير في العالم العربي بما أن الطب لا يُدرّس في كليات الطب باللغة العربية (3). وبالتالي فإن المنشورات الطبية في العالم العربي هي بصورة شبه تامة منشورات مُعدّة ليفهمها الجمهور الواسع ولو أنّها قد تفيد أيضًا أهل الاختصاص. وتألّف المدونات المعاصرة من منشورات صدرت في شق أصقاع الوطن العربي من المشرق إلى المغرب، وتضمّ كتاب "زراعة الكبد" للمصري أحمد الناعلي، وكتاب "أمراض الجهاز البولي" للبنانيين غسان وحسان جعفر، وكتاب "الكلّي" للمغربية أمال بورقية، إلى جانب ثمانية أعداد من "مجلة الصحة" الصادرة عن وزارة الصحة العامة في قطر، وكتابي "زراعة الأعضاء في الكويت" و"العلاج التغذوي لمرضى الفشل الكلوي" للكويتية بحجة عبد الحميد العوضي، فضلاً عن أعداد شهري أكتوبر ونوفمبر للعام 2004 من الجريدة السعودية الواسعة الانتشار "الشرق الأوسط". وتجدد الإشارة هنا إلى أننا لا نقوم في إطار هذا البحث بمقارنة بين المدونات التراثية والمعاصرة لأنها غير قابلة للمقارنة لعدة أسباب، أهمها اختلاف الجمهور المقصود. فالمؤلفون القدامى يوجهون خطابهم أساساً إلى نظرائهم من الأطباء وطلبة الطب، والدليل ما قاله ابن النفيس الدمشقي في مقدمة كتابه "الشامل في الصناعة الطبية والأدوية والأغذية": "وقد رأينا أن نقتصر على الأدوية المشهورة فقط فلا نطوّل كتابنا هذا بذكر ما لا يوجد، وما لا يعرفه الجمهور والأطباء من الأدوية، فإن العمر يُقصر عن ذلك"، مع الإشارة هنا إلى أن "الجمهور" الذي يتحدث عنه ابن النفيس من العلماء والمتبحرين في العلوم، وهو لا يطابق بذلك مفهومنا الحالي للجمهور الذي يشمل على كل من يتصفح مجلة عامة أو جريدة. فغالبا ما تُفرد اليوم المجالات غير الطبية والجرائد اليومية صفحات لمواضيع طبية أو ذات طابع طبيّ تكون في متناول القارئ العادي. وبهذا يقتصر اهتمامنا في هذا البحث على دراسة تجليات إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية القديمة والحديثة علّنا نتبيّن بعض ما لحق بالكتابة الطبية من تغيير وتطوّر على مر العصور.

(3) خمس كليات فقط من أصل تسعين كلية طب في العالم العربي، معظمها في سوريا، تُدرس الطب باللغة العربية. لمزيد من التفاصيل حول تاريخ تدريس العلوم والطب باللغة العربية، راجع مقالات كل من صادق الهلالي: "التجربة العربية في تعريب العلوم وعلوم الطب"، ومامون شقفة: "تاريخ ممارسة وتدريس الطب في العالم العربي"؛ وماجد عثمان وزهير أحمد السباعي: "دفاع عن تعليم الطب باللغة العربية".

ثانيًا : إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية التراثية :

بعد هذا العرض للمدونات المعتمدة في هذا البحث، ننتقل إلى دراسة عملية إعادة الصياغة في النصوص التراثية، ونستهلها بالأسباب التي دفعت العرب القدامى إلى اللجوء إلى هذه العملية. ونشير أولاً إلى أن قيمة التراث الطبي العربي اليوم قيمة تاريخية أكثر مما هي قيمة علمية، لكن ذلك لا ينفي إمكانية الاستفادة من تجارب العلماء العرب في تعاملهم مع المصطلحات الطبية المبهمة، لاسيما في مجال إعادة صياغتها بهدف توضيحها وتبيين معانيها. وقد واجه العلماء العرب، في بداية عصر النقل، علوما وافدة لم يشاركوا في صنعها، وترجموها إلى اللغة العربية (4). ويُميز عند العرب القدامى بين مرحلتين مختلفتين في تاريخ العلوم: مرحلة النقل، ومرحلة الاستيعاب والتمثل؛ ففي مرحلة النقل التي تسبق في الزمان مرحلة الاستيعاب والتمثل، نقلت كتب الطب من اليونانية والسريانية والفارسية إلى العربية، وفي مرحلة الاستيعاب بدأت الاستفادة من المعارف المترجمة، وبدأ إدخالها في نسيج الفكر العربي والثقافة العربية. وفي المرحلتين راح العلماء العرب يذكرون المصطلحات الجديدة الوافدة في مؤلفاتهم، فبرزت الحاجة إلى إعادة صياغة مفهومها ابتغاءً للوضوح وابتعاداً عن الغموض الذي كان يتسم به عمل بعض الممارسين للمهنة في تلك الحقبة، نعتي بهم أدعياء الطب ممن جعلوا من الشعوذة وسيلة لإثبات مهارتهم الطبية. وكانت الثقافة العربية قد ورثت، من العصرين الهليني والبيزنطي خاصة، كمًّا هائلاً من الممارسات اللاعقلانية التي كانت تشكل جزءاً من العلوم السريّة كالسحر والتنجيم والطلاسم والشعوذة على اختلاف أنواعها، وازدهرت هذه الممارسات في ميدان الطب بشكل خاص. وقد شنّ الرازي (ت. 311 هـ/ 923 م) حملة منهجية على ممارسة الشعوذة في الطب ففضح أساليب المشعوذين بلغة مبسطة واضحة تعتمد نشر الوقائع، وكذا فعل بعده بقرون ابن رشد وآخرون من جهابذة الطب

(4) للاطلاع على لمحة تاريخية عن نقل العلوم الطبية عند العرب راجع مقالة إبراهيم بن مراد: "في الطب الإسلامي"، ومقالة يعقوب أحمد الشراح: "دور الترجمة في تعريب الطب قديماً وحديثاً"، وراجع أيضاً كتاب عبيد محمد إبراهيم رمضان: هل تكفي اللغة العربية لتدريس الطب والعلوم، ولماذا؟

العربي (٥). وبما أن العلماء العرب كانوا يعتمدون الكتب المنقولة من اليونانية لاسيما كتب إبقراط وجالينوس، فقد أرادوا أيضاً إبعاد مؤلفاتهم عن السُّمعة التي لحقت بكتب الإغريق التي شاع فيها الغموض والإبهام. ولم يتوقف تشكيل المفاهيم ووضع المصطلحات في مرحلة الاستيعاب، لأن إنتاج المعرفة يقتضي بالضرورة تسمية هذه المعرفة دون إبطاء (٦). ومع ذلك ظلت هناك "ترسبات" أعجمية، أي مصطلحات يونانية وسريانية وفارسية نقلت إلى العربية مع الحفاظ على صورتها الأصلية وبدون تغيير. وفي هذه الحالات، كانت إعادة الصياغة ضرورية طلباً للوضوح والإفهام. وقد يلجأ العالم إلى استعمال الألفاظ العامية لتوضيح مفهوم المصطلح وخاصة إذا كان أعجمياً، من ذلك هذان المثالان اللذان استعمل فيهما ابن البيطار الألفاظ العامية في عملية إعادة الصياغة التعميمية :

1 - قوله عن النبات المسمى "بازامك" : "قل إنه الشجر المعروف عندنا بالأندلس بالبني، وهو صنف من الصفصاف وقضبانهُ يُتخذ منها السلال والأطباق أيضاً" (٧).

2 - قوله عن نبات "البابونج" : "هذا البابونج الذي ذكره ديسقوريدوس هنا أعني به النوع الأبيض الزهر منه وهو النبات المعروف اليوم بمصر بالكركاس، وأهل الأندلس يعرفونه بالمقارحة وهو اسم لطبي، وأهل أفريقية يسمونه أيضاً رجُل الدجاجة وهو الأقحوان عند العرب" (٨).

والملاحظ في غالبية عمليات إعادة الصياغة التي تستخدم فيها مفردات عامية أنها تعني أساساً بأسماء الأمراض أو النبات. ولعل السبب يكمن في أن المرض لا هو باختراع

(٥) وقد تطرق محمد عابد الجابري في مقدمته التحليلية لكتاب الكليات في الطب لابن رشد إلى دور الأطباء العرب القدامى في التصدي للمشعوذين وتوعية الناس ورغبتهم في اتباع منهج في التأليف للارتقاء بالطب إلى مستوى العلم.

(٦) وخير مثال على ذلك مصطلحات الكحالة (طب العيون) عند ابن سينا، وعددها حوالي تسعين مصطلحاً طبياً، فإن أكثرها عربي، مأخوذ من اللغة العربية القديمة، ونقل فيها المصطلحات الأعجمية - لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، راجع مقالة محمد بوحمدى : "المصطلح الطبي من خلال القاتون لابن سينا: مصطلحات الكحالة "طب العيون" نموذجاً".

(٧) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 83/1.

(٨) نفسه، ص 73/1.

أو اكتشاف ولا هو حكر على مجتمع دون سواه إلا في بعض حالات الأوبئة النادرة. وبالتالي فإن معظم ما عرفه الإغريق والرومان من أمراض لا شك في أن العرب أيضًا عرفوه. أما أنواع النبات فليس من الضرورة أن تكون كل الأصناف التي ذكرها الأطباء القدامى من معروفة عند العرب، لكن التقارب الجغرافي والمناخي لاسيما بين بلاد اليونان والروم من جهة وبلاد العرب من جهة ثانية سمح باكتشاف الكثير منها عندهم. ولم ينفك العرب القدامى يبحثون عن أنواع جديدة من الحشائش في بلادهم وخارجها؛ ونذكر في هذا الإطار رحلة ابن البيطار العلمية المطولة التي قادته من بلاد الأندلس إلى المشرق مروراً ببلاد اليونان وتركيا وبلاد فارس والعراق وجزيرة العرب وبلاد الشام ومصر لدراسة الأعشاب والنباتات الطبية، ثم دراسته أعشاب بلاد الشام حين أقام بمدينة دمشق وهو في خدمة الملك الكامل محمد أبي بكر بن أيوب وبعده في خدمة ابنه الصالح نجم الدين (٩)؛ كما نذكر في الإطار ذاته الرحلات الاستكشافية لرشيد الدين الصوري (١٠) (ت. 639 هـ / 1241 م) في النصف الأول من القرن السابع الهجري برفقة مصور إلى جبل لبنان وغيره من الأماكن المعروفة بنباتها لدراستها عن كثب وتصويرها في مختلف أطوار نموها (١١).

ولا تقتصر إعادة الصياغة التعميمية عند العرب القدامى على إضافة مفردة عامة إلى المصطلح الغامض عند غير المختصين. فإلحاق مصطلح عربي أو أعجمي مقترض بمفردات عربية شائعة من الطرق البدئية لإعادة صياغة مصطلحات مبهمة بالنسبة إلى القارئ. ولا شك في أن عملية إعادة الصياغة من هذا المنظور هي تنازل عن مصطلحات

(9) لمزيد من التفاصيل عن رحلات ابن البيطار العلمية، راجع مقدمة تحقيق إبراهيم بن مراد لكتاب تفسير كتاب دياسقوريدوس لابن البيطار، ص 23 - 24.

(10) كان الصوري نشطاً في التأليف لكن معظم مؤلفاته قد ضاع ولم يبق منها إلا بعض النصف المتفرقة في كتب من نقل عنه من العلماء. ومن جملة أعماله كتاب في الأكلية المفردة عني فيه بالنباتات عنابة خاصة قصوره في مختلف مراحل نموه - ينظر حوله ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، 216/2 - 219.

(11) كثيراً ما اقترن علم الصيدلة والأعشاب بعلم الطب في تاريخ العلوم عند العرب ويعود ذلك إلى كون "الأدوية وما يتصل بها من قوانين العلاج مندرجة كلها في الجزء العملي من علم الطب" بحسب إبراهيم بن مراد الذي تناول العلاقة بين الطب والصيدلة عند العلماء القدامى وتاريخ نشأة علم الصيدلة عند العرب في مقالته "في الصيدلة عند العرب والمسلمين".

المخاطب لصالح مفردات المخاطب. وفي ما يلي بعض الأمثلة التي أعيدت فيها صياغة مصطلحات عربية ومقترضة بمفردات عربية معروفة :

أ - إلحاق مصطلحات عربية بمفردات عربية شائعة :

1 - في قول ابن النفيس في الأسنان : "وتسمى أسنان الحلم بكسر الحاء، أي أسنان العقل، وهذا السن هو ابتداء كمال العقل" (12).

2 - في قول ابن رشد عن كثافة الأدوية : "... وذلك أن الشيء قد يتفق فيه أن يكون غليظاً متخلخلاً، أعني ذا مسامٍ كبارٍ، فينفذ النار في تلك المسام، ويتمكن من إحراقه" (13).

ب - إلحاق مصطلحات أعجمية مقترضة بمفردات عربية شائعة :

1 - في قول ابن سينا عن بعض أنواع الصمغ : "كهربا : الماهية : صمغ... يجذب التين والمشمش إلى نفسه، فلذلك يسمى كاهربا بالفارسية، أي سالب التين" (14).

2 - في حديث ابن البيطار عن بعض أصناف الأغذية : "ولذلك صار يخلط بالأدهان الطبية وخاصة في أخلاط الدهن المسمى غلوقس* أي دهن عقيده العنب" (15).

انطلاقاً من هذه الأمثلة، نلاحظ أن إعادة الصياغة التعميمية تقابل شكلين من التسمية يتميان إلى حقبات أو بلدان أو أوساط مهنية مختلفة وتهدف إلى توفير "إعادة تفسيرية" (16) للخطاب ولو على حساب الجمع بين مستويات كلامية متفاوتة وسجلات مصطلحية متباينة.

(12) ابن النفيس : شرح تشريح القانون، ص 27.

(13) ابن رشد : الكليات، ص 389.

(14) ابن سينا : القانون، ص 290.

* [في الأصل "غلوقس"، والمصطلح يوناني أصله "Glukos" ومعناه الأصلي "الخمير العذبة". م. م.].

(15) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 7/1.

(16) يتحدث ميشيل مورا في مقالته « C'est-à-dire ou la reprise interprétative » عن هذه الإعادة التفسيرية التي ترمي إلى مد جسور من التواصل والتفاهم مع القارئ؛ فحين يعيد المؤلف إعادة صياغة خطابه يعترف بشكل ضمني بأن صياغته الأصلية عجزت عن تأدية المعنى بشكل كامل أو صريح أو دقيق.

وبينما الهدف من إعادة الصياغة التعميمية هو تبسيط الصياغة الأولى بالانتقال من مصطلحات المتخصص إلى مفردات العامة، تقوم إعادة الصياغة التخصصية على مقابلة شكلين من التسمية أيضا لكن الهدف في هذه الحال هو الانتقال من مفردات العامة إلى مصطلحات المتخصص. وغالبًا ما لجأ العرب القدامى إلى إعادة الصياغة التخصصية بغية التعبير عن بعض المفاهيم بدقة اصطلاحية أكبر تنسجم مع روح العصر أو المهنة أو الحقل موضوع الدرس وذلك متى تم التأكد من أن المعلومة الأصلية قد وصلت إلى الجمهور المقصود. وفي ما يلي أمثلة عن عمليات إعادة صياغة تخصصية، سمحت للمؤلفين القدامى بالانتقال من المفردة العربية الشائعة إلى المصطلح المتخصص، سواء كان عربيًا أو كان أعجميًا، يحدوهم في ذلك حرصهم على الدقة والأمانة :

أ - إلحاق مفردات عربية شائعة بمصطلحات مقترضة :

1 - في حديث ابن البيطار عن نبات إكرار: "إكرار (...) وهو النبات المعروف بصامريوما بالسريانية" (17).

2 - في حديث ابن رشد عن نبات الوج: "وج" (18) : صنفان جَلْبُ * وأندلسي وهو المعروف بالأسبظالة باللسان العجمي" (19).

ب - إلحاق مفردات عربية شائعة بمصطلحات عربية :

1 - من أقوال ابن البيطار في بعض أنواع النباتات الطبية : "الملم : كتاب الرحلة : اسم لشجرة القُطَفِ البَحْرِي (...) وهو المعروف بالملوخ ** في كُتُب الأطباء وسيأتي ذكره في الميم، وهو أَكْثَرُ حَظَبِ أهل الإسكندرية" (20).

(17) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 52/1 .

(18) الجواهري في الصحاح : "الوج: ضرب من الأدوية، فارسي مغربي" (و ج ج).
* [في أصل الكتاب "جلب" دون شكل، و"الجلب" هو ما جلب من مكان آخر؛ فالوج المستعمل في الأندلس في عصر ابن رشد نوعان : أحدهما مجلوب إلى الأندلس - وهو نوع هندي - ونوع أندلسي يسمى "أسبظالة" - م . م .]

(19) ابن رشد : الكليات، ص 407.
** [في الأصل "الملوخ" بالحاء المهملة، والصواب "الملوخ" بالخاء، وقد خصه المؤلف بمادة مستقلة - الجامع، 166/4 - م . م .]

(20) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، 110/3 .

2- في حديث ابن رشد عن هيئة الخلق والفم : "إن أقصى الفم يفضي إلى بحرین : أحدهما من قدام، وهو الخلقوم ويسمى قصبة الرئة، والآخر موضوع من خلف، من ناحية القفا على خرز العنق ويسمى المريء وفيه ينفذ الطعام والشراب" (21).

ولا بدّ أن نورد في هذا السياق حالة خاصة تأتي فيها المصطلحات على لسان أشخاص من العوام. فحين يعيد المؤلف صياغة عبارة مستخدماً المصطلحات التي تستعملها بعض الفئات المهنية مثل الشجّارين والعطّارين والصّبّاعين إنما يقوم باستخدام مصطلحات يتناقلها أهل هذه المهن أباً عن جدّ، لكنها تبقى بعيدة عن تناول سائر العموم. وفي ما يلي مثالان لابن البيطار استُخدمت فيهما مصطلحات هؤلاء العوام الذين تبتعد لغتهم عن العامية :

1 - "أسطراغالس (...) وهو الثبات المعروف بمخلّب العقّاب * الأبيض عند شجّاري الأندلس" (22).

2 - "ويغلط من يظن أن ورق التنبل هو هذا الورق الموجود اليوم بأيدينا المشبه بورق الغار في شكله ورائحته وهو المعروف عند أهل البصرة من باعة العطر بورق القماري لأنه يجلب من بلاد يقال لها القمر..." (23).

من خلال ما تقدم من الأمثلة عن عمليات إعادة الصياغة التخصصية، نستشف رغبة المؤلف العربي في توخي الدقة الاصطلاحية قدر المستطاع عبر استخدام المفردات المناسبة في السياق المناسب. ولا ريب في أن إعادة الصياغة التخصصية التي تتمثل في إضافة كلمة منتمة إلى لغة الاختصاص لا تهدف إلى إفهام القارئ المعنى المقصود بما أن هذا الهدف قد تحقق مع الصياغة الأصلية، لكنها تبرز، لاسيما في مجال كالطب، ضرورة الابتعاد عن التسميات العامة التي قد تشكّل مصدر خطأ وإهمام بالنسبة إلى الطبيب المختص. فكلما تجنّب تسمية الأشياء بأسمائها الدقيقة، اتسع هامش الوقوع في الخطأ.

(21) ابن رشد : الكليات، ص 151.

* [في الأصل "العقرب"، والصواب "العقّاب" كما ورد في تفسير كتاب دياسقوريدوس، ص 292 - م. م].

(22) ابن البيطار : الجامع لمفردات الأدوية، ص 27/1.

(23) نفسه، ص 133/1 - 134.

وليس من الغريب أن نصادف الوجهين التعميمي والتخصيصي ضمن إعادة الصياغة الواحدة. وسنطلق على مثل هذه العملية اسم إعادة الصياغة المختلطة، بما أن الوجهين يختلطان فيها، فيلحق المؤلف صياغته الأصلية بأكثر من مفردة تتباين من حيث الشيوخ والتخصص. ففي إعادة الصياغة المختلطة نوعٌ من الحركة ذهاباً وإياباً بين مفردات شائعة ومصطلحات أعجمية أو عربية وألفاظ عامية. وفي ما يلي مثالٌ من كتاب الجامع لابن البيطار عن هذا النوع :

"حرشف : هو أنواع كثيرة لكن المشهور منها بذلك الاسم عند الأطباء نوعان: بستاني ويُسمى الكنكر وبعجمية الأندلس قنارية (...)، ومنه برّي رؤوسه كبار على قدر الرمان وشوكه حديدٌ وليس له ساق وتُسمّيه البربر بالمغرب الأقصى أقران، ومنه برّي أيضاً يسمونه باليونانية سقلومُس، وهو المعروف عند عامة الأندلس باللصيف وصاده مكسورة" (24).

ولعل أكثر ما يميّز عملية إعادة الصياغة المختلطة اشتغالها على خصائص إعادة الصياغة التعميمية من أجل الإفهام وإعادة الصياغة التخصيصية من أجل التثقيف.

ثالثاً : إعادة الصياغة في المؤلفات الطبية المعاصرة :

بعد استعراض أنواع إعادة الصياغة في الكتب الطبية التراثية، من المفيد دراسة ما آلت إليه هذه العملية في المنشورات الطبية المعاصرة. وستشرع في البحث عن الأنواع التي سبق أن رصدناها في الكتب التراثية، أي إعادة الصياغة التعميمية والتخصيصية والمختلطة، عسانا نتبين التغيير الذي طرأ عليها على مرّ الزمن، باحثين في الوقت ذاته عن أنواع جديدة ظهرت مع تطوّر أساليب النشر والطباعة.

الواقع أن المنشورات الطبية المعاصرة تزخر بعمليات إعادة الصياغة التعميمية. ولا يزال من الشائع إضافة لفظة عامية إلى الصياغة الأصلية كما في الأمثلة التالية :

1 - ينبغي الحصول من الطبيب على وصفات الدواء (الروشتات) (25).

(24) نفسه، ص 18/2 .

(25) أحمد الناعي : زراعة الكبد، ص 31.

2 - ويظهر التعفن البولي عند وجود ميكروبات في المسالك البولية أو في المثانة (النبوالة) أو في بعض الأحيان في الكلية (26).

وعما أن الهدف من إعادة الصياغة التعميمية هو البحث عن أرضية تفاهم مشتركة مع القارئ، فإن أقرب طريق لتحقيق الهدف المنشود هو اللجوء إلى ألفاظ عامية. وهنا يتبادر إلى ذهننا ما قاله جاكوبسون في هذا الخصوص : "عندما يتحدث المرء إلى شخص آخر، يحاول دوماً اكتشاف مفردات مشتركة بينهما، سواء كان ذلك عمداً أو كان عن غير قصد. فإننا نلجأ إلى استعمال مصطلحات من نخاطب سواء أردنا إثارة إعجابه أو أردنا إفهامه أفكارنا، أو حتى التخلص منه " (27).

وفضلاً عن إضافة ألفاظ عامية، ما زال المؤلفون المعاصرون يستعملون مفردات عربية كثيرة التداول لإعادة صياغة مصطلحات عربية غامضة بالنسبة إلى الجمهور غير المتخصص. وقد تأخذ عملية إعادة الصياغة شكلين: إما بإلحاق المصطلح العربي بمقابل عربي شائع، وإما بإلحاقه بتفسير له .

أ - إلحاق المصطلحات العربية بمفردات عربية شائعة :

- 1 - "وغالباً ما يتبعها قصر التنفس (هاث) وفتور الهمة والعزيمة. كذلك تتأثر مقدرة الكلى على تصريف الصوديوم (الأملاح) والمياه في حالات مرض قصور القلب" (28).
- 2 - "يخفف الصوم من انسداد الأوعية الدموية، ويقلل من ارتفاع ضغط الدم، لقلة كميات السوائل في الأوعية الدموية، وتقل معها نوبات الشقيقة (وجع الرأس النصفي)" (29).

ب - إلحاق المصطلحات العربية بتفسير لها :

- 1 - "إضافة إلى ذلك فإن الأطفال الخُدج الذين يولدون قبل اكتمال موعد الولادة يتعرضون لمشكلات صحية بسبب عدم اكتمال نمو أجهزة الجسم" (30).

(26) أمال بورقية : الكلى، ص 15.

(27) ينظر : Roman Jakobson : *Essais de linguistique générale*, p. 33.

(28) مجلة الصحة، رقم 21، ص 7.

(29) نفسه، رقم 27، ص 8.

2- "... مما قد يجعل الإصابة بالسكر وهشاشة العظام "فقدان الأملاح المعدنية من العظام" أسوأ" (31).

وأول ما يسترعي انتباهنا في عمليات إعادة الصياغة المذكورة آنفاً استغناؤها، في معظم الحالات، عن مفردات رَبطٍ إذ يتم الاكتفاء بوضعها بين قوسين أو مزدوجين أو ظفرين. وقد ساهمت علامات الوقف والطباعة بشكل كبير في تبدل طرق إعادة الصياغة في النصوص الحديثة. فغالباً ما يحلّ المزدوجان أو القوسان محلّ عبارات مثل "أي، بعبارة أخرى، ونعني بذلك". وربما تعود "شعبية" هذه العلامات في النصوص الحديثة إلى قدرتها على تفريع الخطاب أي على الاستطراد لإضافة معلومات أو تقديم تفاصيل، وذلك بسهولة ودون حاجة إلى المساس بتركيب الجملة الأصلية. وإذا كانت هذه العلامات الطباعية تنشيء فسحة كلامية خاصة يتم فيها تقاسم المعنى مع الآخر، فألها ترسم أيضاً حدود الهوة بين كلمات البعض وكلمات البعض الآخر.

وبما أن المراجع التي يطلع عليها المؤلفون غالباً ما تكون بلغة أعممية، مثل لغة تدريس الطب في معظم الجامعات العربية، فإن المؤلفات الطبية المعاصرة تزخر بالمصطلحات الطبية الأعجمية، لاسيما الإنكليزية والفرنسية. ومن هنا كان من الضروري إعادة صياغتها بمفردات عربية كي يفقهها الجمهور الواسع. ولا يتردد المؤلفون أحياناً في ذكر المصطلح بالأحرف اللاتينية، ولعلهم يفعلون ذلك لاعتبارهم أن القارئ العربي قادر على قراءة هذه الأحرف. وفي ما يلي مثالان على ذلك :

1 - "ارتفاعه مؤشر فردي لحالة تسمى Hemochromatosis "زيادة تلون الدم" (32).

2 - "وبعض الحالات التي يضطرب فيها امتصاص الحديد في الجسم مثل الإسهال الشحمي والسيرو Sprue "التهاب مزمن في الغشاء المخاطي للقناة الهضمية" (33).

(30) نفسه، رقم 17، ص 18.

(31) احمد الناعلي : زراعة الكبد، ص 26.

(32) بهجة عبد الحميد العوضي : العلاج التغذوي لمرضى الفشل الكلوي، ص 16.

(33) مجلة الصحة : رقم 16، ص 9.

في المقابل، ونظرًا إلى الازدواجية اللغوية السائدة في العالم العربي، قد تُستعمل في إعادة الصياغة التعميمية مصطلحات أعجمية لتوضيح مصطلحات عربية. وقد تكون هذه المصطلحات الأعجمية المقترضة مفردات متداولة في الفصحى (كما يبيّنه المثال رقم 1) أو في العامية (مثال رقم 2) :

1 - "وهنا يكون المسافر عرضة للإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وبعض الأمراض الجنسية الأخرى" (34).

2 - "لعملية غسل الكلّي، تمّ وضع جهاز ترشيح (فلتر) لإزالة المواد العالقة بالماء والاحمرار الموجود فيه" (35).

والملاحظ أنّ نسبة المصطلحات الأعجمية في النصّ العربي تتفاوت بحسب تعريب البلاد لعلومها. فتقل هذه النسبة مثلاً في سوريا حيث تُدرّس علوم الأحياء وغيرها كالفيزياء والكيمياء بالعربية منذ الصفوف الابتدائية، فضلاً عن أن المناخ العام من إعلانات وبرامج متلفزة ومنشورات علمية يعزز مكانة العربية. وبالتالي فإن مصطلحات مثل "جهاز الترشيح" مألوفة لدى القراء السوريين، بينما يستسهل قراء عرب آخرون الكلمات الأجنبية المتداولة في عاميتهم كما هو واضح من الأمثلة السابقة .

على صعيد آخر، تكتسي إعادة الصياغة التحصيلية أهمية ملموسة في النصوص المعاصرة، وهي تتجلى في ثلاثة أشكال : فإما أن يتم إلحاق لفظة عربية أو مقترضة بمصطلح عربي، كما في المثال التالي :

"وتشمل هذه الحالات الشلل الدماغي بمختلف أنواعه والتخلف العقلي الشديد خصوصاً تلك المصاحبة للتشوهات الكروموسومية (الصبغية) أو تلك التي تحدث بسبب خلل في عملية التمثيل الغذائي (الأبيض)" (36).

(34) نفسه ، رقم 26، ص 8.
(35) الجمعية الكويتية لزراعة الأعضاء : زراعة الأعضاء في الكويت، ص 12.
(36) مجلة الصحة : رقم 17، ص 18.

وإنما أن يتم إلحاق لفظة عامية بمصطلح عربي. ومثل هذه الصياغة نادرة بما أن العامية غالباً ما تستعمل في عملية إعادة الصياغة التعميمية للتوضيح والإفهام. وفي ما يلي مثال على هذه العملية :

"... بعض الفواكه وما تحتويه من الصوديوم والبوتاسيوم : الدلاح (البطيخ)" (37).
وإنما أن يتم إلحاق لفظة عربية بمقابلها الأعجمي المكتوب بأحرف عربية أو لاتينية. وهذه أكثر حالات إعادة الصياغة التخصصية شيوعاً في المنشورات الطبية المعاصرة. ونذكر في هذا السياق المثالين التاليين :

1 - "من جانبها تتحدث السيدة لؤلؤة العبيدلي رئيسة قسم التمريض بوزارة الصحة العامة عن مرض فقر الدم (أنيميا Anemia)" (38).

2 - "وهي تنشأ في المريء oesophagus والمعدة" (39).

ولا تخلو المنشورات الطبية الحديثة من أمثلة على إعادة الصياغة المختلطة التي تزواج بين الوجهين التعميمي والتخصصي وتمزج بين العربية ولغات أجنبية. و نورد على سبيل الذكر مثالا على هذا النوع من إعادة الصياغة :

"البريدنسولوني هو "سترويد" يشبه ذلك الذي تنتجه عادة الغدة الكظرية (الغدة فوق الكلية) adrenal gland في جسم كل شخص منا" (40).

لكن أحياناً لا نخدم إعادة الصياغة غرضاً تعميمياً أو تخصصياً بل يستوي فيها شطرا التسمية من حيث الوضوح. وسنسمي هذا النوع من إعادة الصياغة بإعادة الصياغة التفصيلية. ويعني هذا النوع من إعادة الصياغة بإعطاء تفاصيل عن تطبيق العلاجات الطبية بكل دقة. وهنا لا بد من صياغة الأفكار بأسلوب صريح دقيق منعا لأي التباس في أذهان المرضى، فكل خطوة لها أهميتها وإن كانت في الظاهر غير ذات شأن. ومن الأمثلة عن إعادة الصياغة التفصيلية نذكر :

(37) أمال بورقية : الكلى، ص 39.

(38) مجلة الصحة : رقم 19، ص 6.

(39) احمد الناهي : زراعة الكبد، ص 10.

(40) نفسه، ص 37.

1 - "لا يجب على المريض غسل السرنجة بعد الاستعمال ولكن عليه فقط أن يمسحها (يجففها) بمنديل ورقي نظيف" (41).

2 - "يجب على المريض ابتلاع الكبسولات ككل (بدون مضغ) باستخدام كوب ماء وعند فتح العبوة فإن شرائط الكبسولات يمكن حفظها لعام في جو جاف ومكان بارد (ليس الفريديج)" (42).

قبل ختام هذا البحث، لا بد من التوقف عند عنصر جديد في النصوص المعاصرة كان له الأثر الملموس في تغيير طرق إعادة الصياغة الحديثة، ونعني به الرسوم والصور (43). فالمقالات المصورة في المجلات أو الكتب الطبية قد ساهمت بشكل كبير في التخفيف من الشرح المفصل وفي توضيح دلالات المفاهيم. وهذا الاتجاه أخذ في الازدياد لاسيما مع الانتشار المطرد للمنشورات المصورة والملونة. وهذا ما أشار إليه فينيه Vigner عندما تحدث عن "تعبئة كافة أشكال المعرفة مهما اختلفت قنواتها" (44) بغية إيصال المعلومات إلى المتلقي.

ولعل من المفيد، بعد استعراض أنواع عمليات إعادة الصياغة، أن نورد أرقاماً ونسباً عن هذه العمليات بكافة أنواعها بغية ملاحظة الفروق بين المؤلفات القديمة والحديثة. فقد احتسبنا وقابلنا نسب مختلف أشكال إعادة الصياغة، التعميمية والتخصيصية والمختلطة والتفصيلية، في كل من المؤلفات التراثية والمعاصرة مستندين في ذلك إلى 150 مثالا

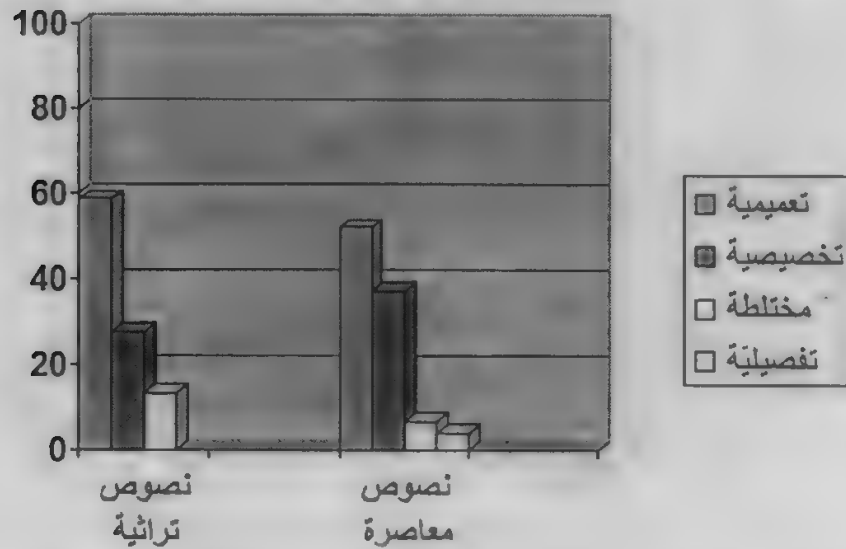
(41) نفسه، ص 34.

(42) نفسه، ص 34.

(43) إشارة إلى أن بعض كتب العرب القدامى تميزت برسوم فصلت شروحهم، نذكر منها على وجه الخصوص كتاب العشر مقالات في العين لحنين بن اسحق (ت 264 هـ / 877 م) الذي يضم أقدم صورة لتشريح العين، وكتاب الأدوية المفردة لرشيد الدين الصوري (ت 639 هـ / 1241 م) الذي أسلفنا الحديث عنه، وقد صورت النباتات فيه بالألوان، وكتاب التصريف لمن عجز عن التأليف لأبي القاسم خلف بن عباس الزهراوي (ت 403 هـ / 1013 م) الذي تحتوي المقالة الثلاثون منه على مائتي آلة جراحية موصوفة ومرسومة، جلها من اختراعه، وقد ترجمت المقالة الثلاثون إلى أكثر من لغة ونشر نصها العربي برسومه، وآخر نشرة مترجمة لها : Abulcasis : On Surgery and Instruments. A Definitive Edition with English Translation and Commentary, by M. S. Spink and G. L. Lewis, University of California Press, 1973.

(44) ينظر : Gérard Vigner : "La représentation du savoir: mise en page et mises en textes dans les manuels scolaires", in Cahiers du français contemporain, N° 4, 1997, pp. 65-80.

استخرجناها من المدونات المذكورة في مطلع هذا البحث، وقسمناها مناصفة بين قديمة وحديثة. وفي ما يلي رسم بياني يوضح هذه النسب :



أمثلة من مؤلفات تراثية (75)	أمثلة من مؤلفات معاصرة (75)	
58.66% (44 حالة)	52% (39 حالة)	إعادة صياغة تعميمية
28% (21 حالة)	37.33% (28 حالة)	إعادة صياغة تخصيصية
13.33% (10 حالات)	6.66% (5 حالات)	إعادة صياغة مختلطة
—	4% (3 حالات)	إعادة صياغة تفصيلية

ومن الملاحظ أن عمليات إعادة الصياغة التعميمية تستأثر بحصة الأسد في المؤلفات التراثية والحديثة، إلا أن أشكالاً أخرى من إعادة الصياغة تحتل أيضاً مكانة لا يستهان بها. وتجدر الإشارة إلى النسبة العالية التي تسجلها عمليات إعادة الصياغة التخصيصية توجد في المؤلفات الحديثة؛ ولعل ذلك يكشف عن ميل متعاضد إلى تثقيف العامة في عصر تبادل المعلومات. كما نشير إلى النسبة الضئيلة لإعادة الصياغة التفصيلية التي تنتفي في الأمثلة التراثية المدروسة، والسبب عائد على الأرجح إلى أن هذا النوع هو من خصائص الخطاب الطبي الشفوي لاسيما أثناء شرح الطبيب لمريضه كيفية اتباع العلاج.

وعتامة، نستخلص مما تقدم إقبال العرب القدامى والمعاصرين على استخدام مختلف أنواع إعادة الصياغة لما لهذه العملية من فوائد توضيحية وثقافية. لكن إعادة الصياغة سيف ذو حدين ؛ فهي تكسر من جهة بنية النص عبر نقل الخطاب من مستوى كلامي إلى مستوى آخر فتزعزع بذلك تناسق الأسلوب الواحد، لكنها في المقابل تعين على إيصال المعلومة الطبية إلى القارئ وتسمح بخلق تتابع فكري في أذهان الجمهور المقصود. وبهذا تضحى إعادة الصياغة بتماسك المستوى اللغوي بغية تخطي إطار اللغة نحو عالم التواصل الخطابي.

تاتيانا خوري

جامعة ليون 2 - فرنسا

المصادر والمراجع

1 - المصادر بالعربية :

- ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبو العباس أحمد : عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق أوغست مللر، القاهرة، 1299 هـ/1882 م (جزآن) .
- ابن البيطار، ضياء الدين محمد عبد الله بن أحمد بن محمد : الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ط. بولاق، 1291 هـ/1874 م (أربعة أجزاء) .
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي المالكي : الكليات في الطب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، 662 ص.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله : القانون في الطب، على موقع الوراق www.alwaraq.com.
- ابن النفيس القرشي، علاء الدين علي بن أبي الحزم : شرح تشريح القانون لابن سينا، على موقع الوراق www.alwaraq.com.
- ابن النفيس القرشي، علاء الدين علي بن أبي الحزم : الشامل في الصناعة الطبية والأدوية والأغذية : كتاب الحمزة، على موقع الوراق www.alwaraq.com.
- أحمد الناعني : زراعة الكبد، دار أخبار اليوم، 1999، 176 ص.
- أمال بورقية : الكلى، من الوظيفة إلى المرض إلى الأمل في الحياة، دار سناء، محمدية، 2000، 69 ص.
- هجة عبد الحميد العوضي: العلاج التغذوي لمرضى الفشل الكلوي، الجمعية الكويتية لزراعة الأعضاء، الكويت، 1999، 101 ص.
- جريدة الشرق الأوسط، أعداد أكتوبر ونوفمبر 2004.
- الجمعية الكويتية لزراعة الأعضاء : زراعة الأعضاء في الكويت: تاريخ 20 عامًا، الجمعية الكويتية لزراعة الأعضاء، الكويت، 1999، 112 ص.
- مجلة الصحة : تصدرها وزارة الصحة العامة في قطر، الأعداد 16-17-18-19-21-25-26-27، <http://www.hmc.org.qa/hmc/health/>

2 - المراجع بالعربية :

- إبراهيم بن مراد: "في الطب الإسلامي"، نسخة إلكترونية على موقع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية <http://www.islamset.com/arabic/search/index.html>
- إبراهيم بن مراد : "في الصيدلة عند العرب والمسلمين"، قيد النشر.

ابن البيطار ، ضياء الدين محمد عبد الله بن أحمد بن محمد : تفسير كتاب دياسقوريدوس (في الأدوية المفردة)، تحقيق إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، وبيت الحكمة ، تونس، 1990، 432 ص.

الجواهري، أبو نصر : الصحاح، فصل الواو، نسخة إلكترونية.
صادق الهلالي: "التجربة العربية في تعريب العلوم وعلوم الطب"، مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد 43، ص ص 53 - 67.

عبر محمد إبراهيم رمضان : هل تكفي اللغة العربية لتدريس الطب والعلوم، ولماذا؟، دار سعاد الصباح، الكويت، 1998، 148 ص.

غسان الجعفر، وحسان الجعفر: أمراض الجهاز البولي: دار المناهل، بيروت، 1995، 128 ص.
مأمون شقفة : "تاريخ ممارسة وتدريس الطب في العالم العربي"، مجلة الطبيب العربي، ألمانيا، العدد 2، 2001، ص ص 38 - 39 .

ماجد عثمان وزهير أحمد السباعي : "دفاع عن تعليم الطب باللغة العربية"، على موقع المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، www.acmlnet.org.

محمد بومهدي : "المصطلح الطبي من خلال القانون لابن سينا: مصطلحات الكحالة "طب العيون" نموذجاً"، مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد 43، ص ص 118 - 132.

محمد عابد الجابري : "في تاريخ الطب العربي، ابن رشد: "العصا القاتلة"، مدخل إلى تحقيق كتاب الكليات في الطب لابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص ص 10 - 54.

يعقوب أحمد الشراح : "دور الترجمة في تعريب الطب قديماً وحديثاً"، مجلة تعريب الطب، السعودية، العدد 3، المجلد 2، 1998، ص ص 66 - 71 .

3 - المراجع بغير اللغة العربية :

Authier-Revuz, Jacqueline : « Deux mots pour une chose : trajets de non-coïncidence », in Anderson P., Chauvin-Vileno A., Madini M. : *Répétition, altération, Reformulation*, (Actes de colloque international), Presses Universitaires de Franche-Comté. 2000, pp. 37-53.

Boucheron, Sabine : « La Langue de l'un, et celle de l'autre : l'entre parenthèses comme aire de reformulation », in Anderson P., Chauvin-Vileno A., Madini M. : *Répétition, Altération, Reformulation* (Actes de colloque international), Presses Universitaires de Franche-Comté. 2000, pp. 113- 117.

Elquasem, Fayza : « Le rôle de la reformulation dans la traduction de textes spécialisés vers l'arabe », in Mejri Salah : *Traduire la langue traduire la culture*, Sud Editions/ Maisonneuve & Larose, Tunis / Paris, 2003, pp. 65-79.

- Gukich, Elisabeth et Kotschi, Thomas : Les Marqueurs de la reformulation paraphrastique, in : *Cahiers de Linguistique Française*, V.5, 1983, p. 305-351.
- Jakobson, Roman : *Essais de linguistique générale*, Ed. de Minuit, Paris, 1963 p. 33
- Murat, Michel : « C'est-à-dire ou la reprise interprétative » in Riegel M., Tamba I. : *La Reformulation du sens dans le discours – Langue française* Larousse, N° 73, février 1987, pp. 5-15.
- Rossari, Corinne : *Les opérations de reformulation*, édition Peter Lang, 1997, 220 p.
- Vigner, Gérard : "La représentation du savoir : mise en page et mises en textes dans les manuels scolaires", in *Cahiers du français contemporain*, N°4, ENS Fontenay/Paris, 1997, pp. 65-80.